علي مولا

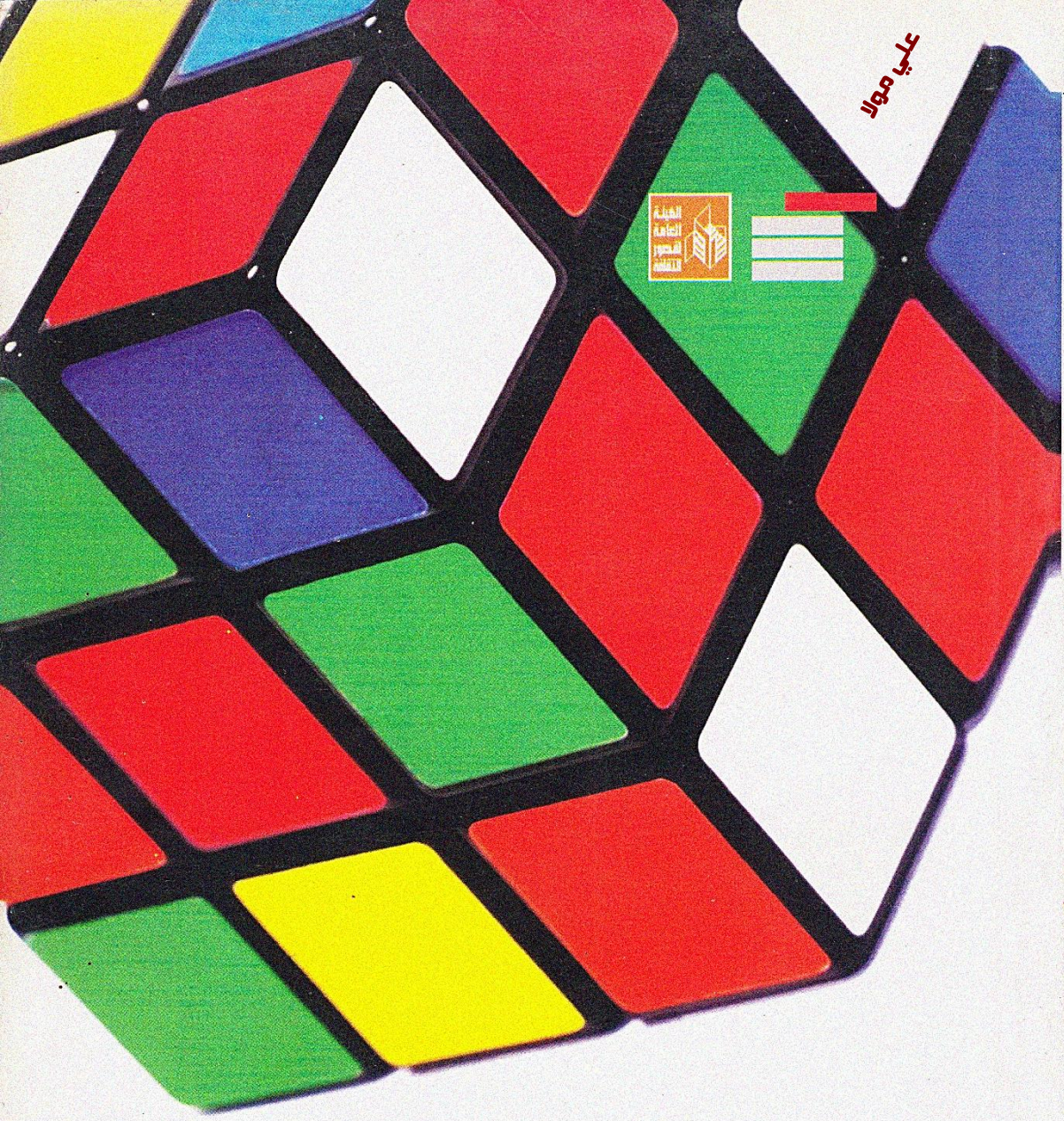

# النظرية السياسية الحديثة

أ. م. جود

ترجمة

عبد الرحمن صدقي أبو طالب

# النظرية السياسية الحديثة

## ا . م . جود

ترجمة:
عبد الرحمن صدقى أبو طالب

مراجعة:
على أدهـم

وزارة الثقافة
الهيئة العامة لقصور الثقافة

وزارة الثقافة

الهيئة العامة لقصور الثقافة

رئيس مجلس الإدارة

سعد عبد الرحمن

أمين عام النشر

محمد أبو المجد

الإشراف العام

صبحى موسى

الإشراف الفنى

د. خالد سرور

• النظرية السياسية الحديثة

• تأليف: ا. م. جود

• تصميم الغلاف:

د.خالد سرور

الطبعة الثانية ٢٠١٢

الهيئة العامة لقصور الثقافة

• رقم الإيداع: ٧٢٠٣/ ٢٠١٢

• الترقيم الدولي: 978-977-216-031-0

التجهيزات والطباعة:

شركة الأمل للطباعة والنشر

ت: 23904096

المتابعة والتنفيذ

عادل سميح

• حقوق النشر والطباعة محفوظة للهيئة العامة لقصور الثقافة.

• يحظر إعادة النشر أو النسخ أو الاقتباس بأية صورة إلا بإذن كتابى من الهيئة العامة لقصور الثقافة. أو بالإشارة إلى المصدر.

# مقدمة

لقد حاولت فى الصفحات التالية أن أعرض بايجاز أهم نواحى الفكر السياسى الحديث ، وكان هدفى على الدوام أن أشرح النظريات المختلفة وأناقشها بطريقة تجعل فهمها لا يستلزم معرفة سابقة بالموضوع .

والنظرية السياسية الحديثة ، على أى حال ، فى حالة اختلاط شديد ، فلا يقتصر الأمر على أن المسائل التى تبحثها ذات طبيعة جدلية عالية ، وانما هناك خلاف حول طابع مشاكلها الرئيسية وبالنسبة للطريقة المناسبة لعلاجها . ولهذا فليس شرح نواحى الفكر السياسى الحديث مهمة سهلة .

وأنا أعرف تماما أن كثيرا من الموضوعات التى تبحث عادة فى النظرية السياسية الحديثة لا تجد الا حيزا صغيرا أو لا تجد حيزا على الاطلاق فى الفصول التالية . فلم يخصص للنظرية المثالية للدولة سوى اثنتى عشرة صحيفة ، وقد عولجت أساسا على أنها الوضع السائد لما أثارته من ردود الفعل المختلفة ، كما لخصت الفردية بطريقة مماثلة ، ولا يوجد أى بحث فى العلاقة بين القانون

والسياسة . ومن ناحية أخرى ، سيبدو للبعض أننى خصصت للتطورات الحديثة فى النظرية الاشتراكية حيزا لا يتناسب معها . وليس القصد من هذا التفاوت فى المعاملة أن يتضمن أى تحقير للنظرية المثالية أو الفردية بالمقارنة للنظرية الاشتراكية ، انه يعكس ببساطة الميول التى تنتشر اليوم فى الفكر السياسى .

والكثرة الغالبة من الكتب التى ظهرت فى السنين الأخيرة عن هذا الموضوع مخصصة لبحث نواحى الاشتراكية المختلفة ، وقد كتب معظمها من وجهة نظر تكاد تكون اشتراكية تماما . وحتى أولئك الكتاب الذين يعادون الاشتراكية قد صرفوا معظم وقتهم فى نقدها .

وهكذا تشغل الاشتراكية مركز الاهتمام حتى عندما لا تشغل أكبر مكان ، والمسائل التى يهتم الكتّاب أساسا بها اليوم تتعلق من الناحية النظرية بمفاهيم الديموقراطية الوظيفية وشخصية الجماعة ، ومن الناحية العملية بالأشكال المختلفة للنظرية الاشتراكية التى تجد فيها هذه المفاهيم تعبيرا عن نفسها .

ولهذه التطورات التى تمتاز بحداثتها ، أهميتها العميقة لا فى ذاتها فحسب ، وانما فى علاقتها أيضا بموضوع قوى الدولة ووظائفها . أنها تؤثر فى تصرف الدولة فى العمل ، وأكبر الظن أن

هذا التأثير سيزيد فى المستقبل ؛ ولذلك ، فبصرف النظر تماما عن أهميتها الفلسفية ، يصبح أمرا مهما لمن يكتب مقدمة للنظرية السياسية الحديثة أن يشرح هذه التطورات بشىء من التفصيل .

وأنا أشكر الدكتور ج . د . هـ . كول لتفضله بقراءة الفصلين الثالث والرابع ، ولاقتراحاته الكثيرة القيّمة التى أخذ بها .

چـود

# الفصل الأول

## النظرية المثالية للدولة

**تقدمة :**

النظرية المثالية أو المطلقة للدولة جزء لا يتجزأ من الفلسفة المثالية ، تلك الفلسفة التقليدية العظيمة التى يمكن القول بأنها كانت — الى سنوات قريبة — هى المؤثر السائد فى الفكر السياسى الانجليزى . وكان أول ظهورها ، بشكلها النموذجى ، فى مؤلفات الفيلسوف الألمانى « هيجيل » ، ثم روّج لها فى انجلترا « ت . هـ . جرين » ، ثم تولاها بالتحسين بعد ذلك الدكتور «بوزانكيه» الذى نجد فى كتابه « النظرية الفلسفية للدولة » أكمل بيان للنظرية المطلقة .

وقد تعرض المذهب من الجانب النظرى فى السنين الحديثة للنقد المدقق من عدد من مختلف وجهات النظر ، بينما تنتج شعور بعدم الرضا عن النظرية من التأييد شبه الفلسفى الذى بدا للكثيرين أنها تمنحه لما هو واقع من الدول وبخاصة فى وقت الحرب ، وقد دفع هذا الشعور الناس الى أن يبحثوا عن بديل

للقدرة المطلقة للحكومة بين مفاهيم نظام آخر . ويوجد فى وقتنا هذا — كما سنرى فى الفصول التالية — انحراف عام ضد الدولة .

والنظرية ، فى نفس الوقت ، عظيمة الأهمية من الناحية الفلسفية . وقد نمت نموا موافقا للمقدمات التى بدأت منها، وهى تصل الى نتائج يصعب نقضها الا اذا نوقشت المقدمات ذاتها .

وسأحاول أن أوضح فى الصفحات التالية أصول النظرية أولا ، ثم أبين وأصف ، بعد ذلك ، المواقف الرئيسية التى اتخذها أولئك المتمسكون بها ، ثم أذكر ، آخر الأمر ، موجزا لأوجه النقد الهامة التى تعرضت لها .

## ١ ـ أصول النظرية المطلقة

النظرية المطلقة للدولة مشتقة من أصلين مختلفين بعض الاختلاف، وكان أول ظهور كل منهما فى الفكر الأغريقى. وهناك، فى المكان الأول ، اتجاه الى اعتبار الدولة كيانا كافيا لذاته ، مطابقا للمجتمع كله .

وهكذا يبدأ « أرسطو » بأن يعلن فى اقتضاب أن طبيعة الدولة هى أن تكون كافية لذاتها ، ويرى « أفلاطون » نفس الرأى اجمالا . وحيث يُشار بنوع خاص الى وجود دول أخرى ، يفترض

أن العلاقة الوحيدة التى يمكن أن تكون لها بالدولة هى علاقة العداء . وعلى ذلك ، فوفقا لرأى « جريندج » كانت العلاقة الطبيعية أو الشرعية بين دولة اغريقية وأخرى نوعا من العداء الكامن ، وكان معروفا أنها كذلك . وقد اعتنق الفيلسوف « جروسيوس » مذهب « حرية الدولة من كل الموانع الخارجية » ، ويكتفى « هوبز » بملاحظة أن « الدول بطبيعتها أعداء » .

لذلك يصل الأمر الى أن تعتبر الدولة كما لو كانت معادلة للمجتمع الانسانى كله ، والى تطابق ما يعتبره كثير من المفكرين نوعين متميزين من العلاقات وهما علاقة الفرد بوصفه مواطنا لاحدى الدول ، وعلاقته بالانسانية فى مجموعها بوصفه عضوا فى الجنس البشرى . وما دامت الدولة تعتبر ممثلة ومحتوية فى داخلها على كل مطامح الفرد الاجتماعية ، وهى تحقق فى نفس الوقت كل حاجاته الاجتماعية ، فان أى مطالب للدولة على الفرد تعتبر قائمة على سلطة مطلقة . وعندما تدخل فى الحساب مطالب أى هيئات أخرى غير الدولة ، يفترض أن مطالب الدولة يجب بالضرورة أن تقدم عليها .

ويعطى المفهوم الأغريقى للطبيعة البشرية نقطة البداية لحظ التفكير الثانى الذى يؤدى الى الدولة المطلقة . والرأى عند كثير ممن كتبوا عن النظرية السياسية هو أن الطبيعة الحقيقية والأساسية

للفرد هى تلك التى كان عليهـا فى نوع افتراضى من « الحالة الطبيعية » قبل أن يبدأ الاقامة فى مجتمع . وتتيجة لذلك ، اعتبر المجتمع بناء صناعيا فُرض على حالة الانسان الطبيعية الفطرية نتيجة لعقد معين عقده الأفراد حتى يضعوا نهاية لعدم الأمان الذى لا يطاق فى الحالة الطبيعية . ويطلق على هذه النظرية فى أصـل المجتمع نظرية العقد الاجتماعى .

ويقدم « أفلاطون » و « أرسطو » الفيلسوفان الأغريقيان رأيا عن طبيعة كل من الانسان والمجتمع يخالف هذا الرأى تماما . ولما كانا قد بدأ كل منهما يتصور أن الانسان حيوان اجتماعى أو سياسى فقد ذهبا الى أن نفس حقيقة انه اجتماعى تجعل من الطبيعى له أن يعيش فى مجتمع . فحياة الفرد منعزلا عن أقرانه حياة مضادة للطبيعة ، والطبيعة الحقيقية للفرد ، بناء على ذلك ، لا يمكن أن تنمو الا فى المجتمع . والانسان لا يستطيع أن يحقق كل ما يستطيع أن يكونه الا بالحياة فى مجتمع ؛ ولا يستطيع الا بمخالطة أقرانه ، وتحقيق واجبـاته الاجتمـاعية ، والوفاء بالالتزامات الاجتماعية أن ينمى نفسه بتمامها . وعـلى ذلك ، فالفرد ، بالاضافة الى الفوائد الواضحة التى يتلقاها من الدولة من التأمين ضد العنف والانصاف ضد الظلم ، مدين لها بما تضفيه عليه من ذات فرديته بكل غناها وكل امكانياتها .

## ٢- بيان النظرية

اتسع فى فلسفة هيجل مفهوم الدولة وتطور ، بوصفها الضامنة لشخصية الفرد والمنشئة لهـا فى بعض المعانى . فالحرية التى يتمتع بها الناس ، بوصفهم أعضاء فى المجتمع ، أكثر واقعية — فى رأيه — من تلك التى تخلوا عنها عندما هجروا حالتهم الطبيعية الافتراضية التى لم يكن فيها أى قانون ، ليدخلوا المجتمع . وهذه الحرية التى لم تصبح ممكنة الا فى المجتمع هى اظهار أو تجسيم لكل ما هو سام من مفهوم الحرية فى قلب الفرد ، هذا المفهوم الذى ما كان ليتحقق الا فى المجتمع . والانسان فى الدولة — «هيجل» — قد رفع نفسه الخارجية الى مستوى نفسه الفكرية الداخلية . وهذه الحرية الحقيقية التى توجد فى المجتمع والتى هى نتيجة له ، حرية نشيطة نامية . وهى تسفر عن نفسها أولا فى القانون ، وثانيا فى قاعدة الأخلاق الداخلية التى يتلقاها الفرد من المجتمع ، وثالثا فى طريقة النظم والمؤثرات الاجتمـاعية التى تعمل عـلى نمو الشخصية .

هكذا تهيىء الدولة للفرد حرية لم يكن يستطيع أن يحصل عليها بطريقة أخرى . وبكلمات « هيجل » « لا شيء غير الدولة يجعل الحرية أمرا واقعا » . ولكنها لا تفعل ذلك الا بفضل كونها شخصية حقيقية ولها ارادة حقيقية . وهى بتمثيلها — كما تفعل —

لارادة كل مواطنيها ، تبعث الى الوجود كيانا جديدا أعلى من مجموع الارادات الفردية ، هو الارادة العامة ، وشخصية جديدة أعلى من مجموع الشخصيات الفردية ، هى شخصية الدولة ، وفى الارادة العامة وشخصية الدولة تتفوق ارادة كل فرد وشخصيته على نفسها .

وبالنسبة للارادة العامة ، يمكن أن نقول انها توجد دائما فيما يتعلق باتخاذ قرار فى كل ما يعرض من المسائل ، بالرغم من أنها قد لا تظهر بشكل فعلىّ فى العمل . وهى اذ تمثل — كما تفعل — تلك الناحية من ارادة الفرد التى تتوافق مع ارادات الآخرين ، أى ارادته لصالح الكل بما فى ذلك نفسه ، بالمقابلة لارادته لصالح نفسه على حساب الكل ، تكون دائما معقولة ودائما على حق . انها فى الحقيقة الروح المتغيرة المتسامية لخير ما فى ارادات المجموع ، ولكنها يجب أن تتميز تماما عن مجرد المجموع الحسابى لتلك الارادات . وعلى ذلك ، فالفرد يستطيع بالتعبير عن ارادته خلال الارادة العامة أن يجسم فى الواقع أسمى ما فى وسعه من فكر . ويتبع ذلك اذن ، أن أعمال الدولة ، ما دامت تصدر عن الارادة العامة، يجب دائما أن تكون على حق بلا تثريب ، من حيث أنها تمثل خير ما فى الارادات الفردية .

أما بالنسبة لشخصية الدولة ، فواضح أن الدولة ، وهى فرد

حقيقى ، يمكن أن تعتبر غاية فى ذاتها ، لها حقوق خاصة بها تعلو بالضرورة ، فى أى نزاع ظاهر ، على ما يطلق عليه حقوق الفرد . واستعمال تعبير « يطلق عليه » يرمى الى لفت النظر الى حقيقة أن الفرد لا يمكن أن تكون له حقوق واقعية تتنازع مع حقوق الدولة ، ذلك لأن الحقوق الواقعية للفرد ليست تلك التى جاء بها معه من حالة افتراضية للمجتمع قبل تكوينه ، وانما هى الحقوق فى السعى والحصول على غايات حقيقية معينة تضعها أمامه طبيعته الكاملة النمو . ولكنها طبيعته بوصفه عضوا فى المجتمع فقط ، طبيعته التى يدين بها للمجتمع ، هى التى ترغب فى تتبع هـذه الأهداف . لذلك ، ليس المجتمع مسئولا عن الأهداف التى يرغب الفرد فى متابعتها فقط ، وانما هو الذى يمنح الحق فى متابعتها أيضا . ولكن ما دام الفرد يتلقى حقوقه من الدولة ، فلا يمكن أن تكون له حقوق تنازع حقوق الدولة .

ويمكننا تلخيص خط الجدل الناشىء عن البحث فى طبيعة الارادة العامة ، وشخصية الدولة ، والحقوق الواقعية ، بأن نعتبر — مع « هيجل » — أن الدولة « مضمون أخلاقى يشعر بنفسه ، وشخص يعرف نفسه ويحققها » .

ينتج من هذا الرأى ثلاث نتائج متضاربة الى حد ما .

أولا ، لا يمكن أن تتصرف الدولة بغير الصفة التمثيلية .

وهكذا فرجل الشرطة الذى يقبض على اللص ، والقاضى الذى يسجنه ، يعبران فى الواقع عن الارادة الحقيقية للص فى أن يقبض عليه وأن يسجن ؛ اذ أن رجل الشرطة والقاضى هما الموظفان التنفيذيان للدولة التى تمثل بالضرورة ، الارادة الحقيقية للص الذى هو عضو فيها ونعبر عنها . وأكثر من ذلك ، أنه ما دامت الحرية التى يحصل عليها الرجل فى الدولة وعن طريقها حرية حقيقية وثابتة ، وهى بهذا الوصف تقابل الحرية التجريدية غير الحقيقية التى يستمتع بها وهو فرد منعزل ، فاللص يتصرف بحرية وهو يساق الى مخفر الشرطة . والواقع أن بين الحرية والقانون توافقا كاملا ، فالحرية الحقيقية لا يحصل عليها الا بطاعة القانون وعن طريق هذه الطاعة .

ثانيا ، العلاقات التى تربط الفرد ، لا ببقية أفراد المجتمع جميعا فحسب ، وانما بالدولة كلها أيضا تكون فى ذاتها جزءا متمما لشخصية الفرد . فما كان ليصبح ما هو بدونها ، وهو ما هو بسببها فقط . يتبع ذلك أنه لا يستطيع أن يتصرف كفرد منعزل وانما فقط كجزء لا يتجزأ من الدولة ، ولا يستطيع أن يريد بارادة فردية صرفة وانما يريد بجزء من ارادة الدولة فقط .

وهكذا ، فالفرد — وفقا لرأى الدكتور « بوزانكيه » — حتى عند تمرده ضد الدولة ، لا يتمرد بارادة لها مصدر يخالف

ارادة الدولة ، وانما بارادة حصل عليها من الدولة ، وهى تطّرد طبعا مع ارادة الدولة ، والدولة ، باختصار ، تكون فى أوقات التمرد منقسمة ضد نفسها .

ثالثا ، تحتوى الدولة فى داخلها وتمثل الأخلاق الاجتماعية لكل مواطنيها . وكما أن شخصية الدولة تسمو على شخصيات الأفـراد جميعا تلك الشخصيات التى تندمج فى الدولة ، فان العلاقات الأخلاقية بين كل مواطن وآخر تندمج فى الأخـلاق الاجتماعية للدولة أو تسمو هذه عليها . ولكن هذا لا يعنى أن الدولة فى ذاتها أخلاقية أو أنها ترتبط بعلاقات أخلاقية فى أعمالها . ذلك لأن العلاقات الأخلاقية تقتضى طائفتين ، ولا يمكن أن تكون هناك طائفة بجانب الدولة التى هى ذاتها مجموع كل الطوائف . أما بالنسبة لوجود دول أخـرى ، أو طوائف أخرى ، خارج الدولة ، فان ذلك يجرى تجاهله كما رأينا . ويعبّر دكتـور « بوزانكيه » عن هذا الاتجاه من التفكير بالكلمات « ليس للدولة وظيفـة محـددة Determinate فى مجتمـع أكبر ، ولكنها هى ذاتها المجتمع الأكبر ، هى الحارس لعالم كامل ، وليست عاملا فى داخل عالم أخلاقى منظم » وهو يلخص هذه الكلمات فى التعبير الحاد « من الصعب أن نرى كيف تستطيع الدولة أن ترتكب سرقة أو قتلا بالمعنى الذى تكون فيه هذه الأعمال أخطاء خلقية » .

لا يبقى بعد ذلك الا خطوة الى مذهب الدولة المطلقة . فهى تستطيع نظريا فى كل الأوقات وعمليا فى وقت الحرب أن تمارس ، وتمارس قانونا ، السلطة الكاملة على أرواح مواطنيها ، وليس هناك أى أساس ، نظرى أو قانونى ، لمقاومة قراراتها ، لأن أولئك الذين تمارس السلطة عليهم ليسوا شيئا مختلفا عمن يمارسونها ، وقراراتها تنبعث من الارادات الحقيقية لأولئك الذين يطيعونها ، حتى عندما يطيعونها كارهين . وللدولة أن تفعل ما تشاء فى حالة الضرورة ، وهى التى تحكم لنفسها على ما يكوّن حالة الضرورة. ويقول الدكتور « بوزانكيه » : « للدولة أن تطلب الى مواطنيها أن يضعوا أرواحهم تحت تصرفها عند الحاجة ، والدولة هى — بطريق الطرق الدستورية — القاضى الوحيد لوجود هـذه الحاجة » . والحق أن سلطة الدولة المطلقة فى وقت الحرب هى ما تجد فيه النظرية أكثر تطوراتها المنطقية وأشدها لفتا للنظر . ويقول « هيجل » : « حالة الحرب هى التى تبين القدرة المطلقة للدولة فى فرديتها ؛ فالأمة والوطن هما ، عندئذ ، القوة التى تحكم بالغاء استقلال الأفراد » .

حقيقة ان بعض المفكرين الانجليز قد رفضوا الاعتراف بكل مضامين النظرية المطلقة ، أو انهم على أى حال قـد قصروا عن تطبيق هـذه المضامين بمنطق الكتابين الألمانين « برناردى » ،

و « تريتشكن » الذى لا يرحم . وهكذا تمسك « ت . هـ . جرين » ، الذى كان من مفسرى نظرية الحقوق الحقيقية التى سبق وصفها ، بأن للفرد مع الحقوق الأخرى « حق الحياة » . وكان واضحا أن مذهب سلطة الحكومة المطلقة التى لا تناقش فى وقت الحرب يهدد هذا الحق . ونتيجة لذلك انتهى « جرين » الى أن الحرب يمكن على الأكثر أن تكون على حق نسبيا ، ولا يمكن أبدا أن تكون على حق بصفة مطلقة . وليست الحرب عنده صفة للدولة الكاملة ، وانما هى صفة لدولة معينة فى واقعها غير الكامل . ومع ذلك فلا يبدو أن « جرين » قد حاول أن يحل المسألة التى تقدم نفسها فورا وهى : هل للفرد أن يحكم على حرب معينة بأنها ليست « على حق نسبيا » بدرجة كافية تبرر المخاطرة بالحق الواقعى له ولغيره فى الحياة ، وذلك بالاشتراك فى الحرب كما لا يبدو كذلك أنه واجه المسألة الأبعد من ذلك وهى المدى الذى للدولة أن تصل اليه فى انتهاك حق الحياة للفرد المعارض الذى يحكم على الحرب بأنها خطأ نسبيا .

على أنه فيما عدا التعديلات التى أدخلها بعض المؤلفين الانجليز على النظرية ، وقد يكون ذلك بصفة غير متماسكة ، فان اتجاهها العام واضح بدرجة كافية . الدولة هى التنظيم الانسانى الطبيعى الضرورى النهائى . وهى فى صورتها الكاملة مطلقة

القدرة والسلطة . وكل الدول الموجودة لا تعتبر دولا الا بقدر ما تشارك الدولة فى تطورها الكامل ، ويعاب على الدولة وجوه التقصير التى تنزل بها عن مستوى الدولة الكاملة القدرة ولذلك فان ما يراد ليس هو الاقلال من شـأن الدولة بل هو تأكيدها وزيادتها . وللدولة — فضلا عن ذلك — ارادة حقيقية وشخصية حقيقية خاصتان بها تتحلّيان — بحكم انبثاقهما من خير ما فى ارادات الأفراد وشخصياتهم — بصفات انلم تكنأخلاقية فهىعلى الأقل شبه الهية . وهكذا فالدولة بفضل كل من طابعها الرفيع وما تفرضه على الأعضاء فيها من الحب والتضحية تنمى شخصياتهم وتطرهم من الأهداف الوضيعة وحب الذات ؛ ويقولْ ( هيجل ) : « انها تعود بالفرد من اتجاهه الى تركيز اهتمامه على نفسه الى حياة لها طبيعة عالمية » .

ويرد معتنق النظرية المطلقة على الاعتراض بأن ما من دولة من الدول القائمة قد مارست أيّاً من هذه الوظائف ، بأنه لا يصف ما تمارسه الدول القائمة ، وانما يصف سمات الدولة المثالية ، وهذا طبيعى تماما بالنسبة له ما دامت الدولة المثالية هى فقط التى تعتبر دولة فى الواقع والحق ، وبقدر ما تنقص الدول عن الدولة المثالية ، لا تعتبر — الى هذا الحد — دولا .

## ٣ - أوجه نقد النظرية

كان هناك رد فعل ملحوظ لفلسفة النظرية المطلقة للدولة فى التفكير السياسى الحديث ، كما سنشير الى ذلك فيما يتاح لنا من فرص فى الفصول التالية . لقد اتهمت بأنها غير صحيحة نظريا ، وغير مطابقة للواقع ، ورميت بأنها تهيىء لضمان قبول خطير للأفعال المستهترة التى تأتيها الدول القائمة فى محيط السياسة الخارجية . وقد وصل رد الفعل هذا فى بعض الجهات الى حد الانكار الكامل لضرورة وجود الدولة ، أو حتى وجود أى مستودع مماثل للسيادة فى المجتمع . والمقترح أن نذكر باختصار أولا الاعتراضات النظرية ضد النظرية ، وثانيا الحقائق التى فشلت — فى رأى ناقديها — فى وضعها فى الحسبان .

### ١ - اعتراضات نظرية

ان افتراض مطابقة الدولة لمجموع المجتمع الانسانى ، وهو افتراض واضح الخطأ فى الواقع ، يفسد عددا من النتائج التى تتضمن دون قصد هذا الافتراض ، وحتى اذا اعترفنا بادعاء الدولة القدرة المطلقة بالنسبة لعلاقاتها بمواطنيها ، فان هذا الادعاء لا يمكن أن يثبت الا على افتراض أن الدولة فى ارادتها تمثل ارادات كل الأفراد الذين تتكون منهم وتسمو عليها . والآن ليس

هناك افتراض بأن الدولة تمثل ارادات المواطنين لدول أخرى ، وهى ، لذلك ، ليست كاملة القدرة بالنسبة لهم . وما دام ادعاء القدرة الكاملة يستعمل لتبرير الادعاء الأبعد وهو التحرر من الالتزامات الأخلاقية ، فيتبع ذلك أن التحرر لا يمكن ، فى أى وقت ، أن يمتد الى علاقات الدولة بغيرها من الدول . ومن المؤكد أن الدولة فى علاقتها بالدول الأخرى ليست « حارس الدنيا كلها » ، وهى « عامل داخل عالم أخلاقى منظم » . يتبع ذلك أنه ليس للدولة ، فى تعاملها مع الدول الأخرى ، مبرر للتصرف غير الأخلاقى أكثر مما لأى جمعية ، غير الدولة ، فى تعاملها مع الجمعيات المماثلة .

واذا كان المبدأ الأخلاقى يُعترف به ، فى الواقع ، كمبدأ يهتدى به فى العلاقات بين فرد وآخر ، فليس ثمة سبب لعدم الاعتراف به كمبدأ يسترشد به فى العلاقات بين عدد أو مجموعة من الأفراد ومجموعة أخرى . واذا سلمنا بهذا ، يصبح من العسير أن نرى لماذا يكون أصعب على الدولة « أن ترتكب سرقة أو قتلا بالمعنى الذى تعتبر فيه هذه الأعمال ذنوبا أخلاقية » منه على كنيسة أو شركة تجارية أن تفعل نفس الشىء .

ولكن هل تختلف الحال بالنسبة لعلاقة الدولة بأعضائها ذاتها ؟ يمكن التسليم بالرأى القائل بأن الاشتراك فى المجتمع هو وحده

الذى يمكّن الانسان أن ينمى طبيعته الكاملة ، وأنه لذلك لا يكون حرا حقيقة الا فى المجتمع . والشارد فى جزيرة منعزلة يتمتع بالحرية أيضا ، ولكنها حرية مجردة ، بمعنى أنه وان كان حرا فى أن يفعل ما يستطيع أن يفعله فليس هناك ، عمل مّا يستطيع أن يفعله . ولكن التسليم بهذا المبدأ لا يحمل معه بالضرورة تسليما بالقدرة المطلقة للدولة . فالدولة موجودة من أجل الأفراد ، وليس الأفراد موجودين من أجل الدولة . والحرية لا معنى لها الا للفرد ، ورفاهة المجتمع . والدولة لا معنى لها ولا قيمة الا اذا حملت معها رفاهة الأفراد الذين يكونون الدولة . وبتعبير آخر ليست الدولة والمجتمع غايات فى ذاتيهما .

وعندما ندرك هذا ، يصبح من الواضح أن أى نظرية للدولة تعترف بامكان تحقيق رفاهة الدولة منفصلة عن سعادة الأفراد أو على حساب هذه السعادة ، وتبرر اعترافها على أساس أن شخصية الدولة تحتوى على شخصية الفرد وتسمو عليها ، هى ، فى الواقع ، وضع للعربة أمام الحصان . وليس صحيحا أن نرد على هذا النقد ، كما يفعل مؤيدو النظرية ، بالمنازعة فى أنه لا يمكن للدولة أن تؤسس رفاهيتها على حساب رفاهة الفرد ، أو حتى أن تطغى على الفرد ، ما دامت رفاهة الدولة هى رفاهة الفرد ، وارادة الدولة ، حتى فى طغيانها ، هى ارادة الأفراد الذين هم ضحايا

الطغيان . ان القرار لا يصبح قرارى الشخصى لأنه يتخذ ضد ارادتى وصوتى الانتخابى من جمعية أنا عضو فيها . ان الرجال لا يستطيعون — بمجرد حقيقة حياتهم معا فى مجتمع — أن يتسببوا فى حدوث معجزة اجتماعية تتحول فيها ارادتهم الى عكسها تماما بفعل الديموقراطية ، الا بقدر استطاعتهم احداث معجزة مماثلة عندما تخسر أقلية التصويت فى مجلس ناد للكريكيت .

كما أنه لا أساس للتفرقة بين ارادة « حقيقية » قد لا أدركها وارادة يطلق عليها « غير حقيقية » هى التى أشعر بها فى العادة ، وتُعَرَّف الارادة المزعوم بأنها « حقيقية » بأنها ارادة تنفيذ كل قرار للأغلبية فى الجمعية التى أنتمى اليها ، بالرغم من أن ما أدركه فى الحقيقة هو اعتقادى بأن هذه القرارات خاطئة . ومن الصعب تحاشى النتيجة القائلة بأن نسبة ارادة « حقيقية » الى الفرد هى التى تكون بالضرورة ودائما متفقة مع الارادة العامة التى تندمج فيها ، هذه النسبة ليست الا حيلة لاعطاء مظهر العدالة والديموقراطية لما يجب أن يبدو — بغير هذه الحيلة — تصرفات تحكمية وطاغية لدولة ذات سلطان . ان النظرية المطلقة للدولة ضارة — فى الحقيقة — بالحرية الفردية ، لأنها ، حيثما يحدث نزاع بين فرد وبين الدولة ، تأخذ بالرأى القائل بأن الدولة يجب — دون مفر — أن تكون على حق .

وليس المقصود بالقاء الشك على الرأى القائل بأن ارادات الفرد توافق دائما ارادة الدولة ، ولا أن نوحى بأنها دائما تعارضها . فالمشكلة التى تحتاج الى حل ليست هى كيف : توجد توازنا بين مطالب الفرد ومطالب المجتمع المضادة لها ، وانما هى كيف نقرر كمية التنظيم الذى يحقق للفرد أكبر قدر من الحرية الشخصية ونوعه .

## ب - اعتبارات عملية

بمجرد وضع المشكلة على هذا النحو ، يصبح من الضرورى للرجل النظرى أن يأخذ فى حسابه الزيادة الضخمة فى عدد الجمعيات الاختيارية التى تكونت لأغراض خاصة ، تلك الزيادة التى ميّزت نصف القرن الأخير . وتنقسم هذه الجمعيات أساسا الى نوعين ؛ جمعيات من الأفراد لأغراض اقتصادية ، وجمعيات من الأفراد لأغراض أخلاقية .

وقد عاون على زيادة الجمعيات ذات الأغراض الاقتصادية التسهيلات المتزايدة فى المواصلات ، التى جعلت من العالم المتمدن — من وجهة النظر الاقتصادية — وحدة اجتماعية واحدة . فالمجتمع الانسانى يمثل الآن — برغم أنه منقسم سياسيا الى عدد من الدول القومية المستقلة — من الناحية الاقتصادية ، ذلك الترابط العضوى الذى تزعم النظرية المثالية أنه روح الدولة من

الناحية السياسية ، ويعنى ذلك أن رفاهة أى جزء منها يعتمد على رفاهة باقى الأجزاء . ونورمان انچيل يقول : « البرق يتضمن نظاما واحدا للائتمان للعالم المتمدن ، وذلك النظام يتضمن الارتباط المالى بين كل الدول » .

ويرى أثر نمو الاتجاهات الاقتصادية فى حلول الروابط الاقتصادية المبنية على الاشتراك فى الاهتمام بجمع المال محل الروابط القومية القديمة المبنية على واقعة الميلاد فى نفس المكان ، التى كانت تكوّن من قبل الأساس الرئيسى ان لم يكن الأساس الوحيد للعلاقة بين الناس . وفى مجتمع اليوم ، للفرد العضو فى شركة غرضها انتاج واستيراد البرتقال من البرازيل ، اهتمام بكفاءة البرازيليين الذين ينتجون البرتقال ويصدرونه وبثرائهم أكبر من اهتمامه بجاره الملاصق فى احدى ضواحى لندن ، وقد لا يكون على معرفة بهذا الجار ، وربما كان من المحتمل جدا أن يكرهه لو عرفه .

ومثل هذا التغيير فى صفة العوامل التى تحدد العلاقات الانسانية ، والتغيير الناتج عنه فى اتجاه اهتمامات الأفراد ، يمكن أن يقال عنه على الأقل أنه ينبىء بامكان تنظيم للمجتمع مؤسس على روابط اقتصادية ، بدلا من التقسيم الموجود القائم على علاقات الجوار الأقليمية .

ولا يختلف الحال فى حالة الجمعيات ذات الأغراض الأخلاقية . وقد نتج عن التفكير الفردى فى القرن التاسع عشر ميل عام الى ترك النظرية الأخلاقية للاغريق القائلة بأن هناك نوعا واحـدا أو نوعين أو ثلاثة على الأكثر لحياة الفرد الصالحة التى تعمل الدولة على تشجيعها . ونحن نرى ، على العكس ، أنه قد يكون هناك عدد لا حصر له من الآراء المختلفة عن الحياة الصالحة ، تختلف باختلاف الأفراد ، وأنه من الضرورى أن يبقى للفرد الاختيار بين هذه الآراء المختلفة . ففى أى عصر لا تكتسب التطلعات المبهمة والبصيرة الدينية أى ايضاح الا خلال الأفراد ، والاختيارية ، بناء على ذلك ، أهم بكثير من الوحدة فى أمور السلوك والعقيدة .

وقد أنتج التوتر والتعقيد المتزايد فى الحياة الحديثة تعقيدا مقابلا فى الحاجات الدينية . لم تعد هذه الحاجات تجد ارضاءها فى كنيسة واحدة تحكمها الدولة ، ولذلك فقد انصرفت الى عدد مدهش من الجمعيات الأخلاقية والدينية التى لا تعير أى التفات ، بالاشتراك مع الجمعيات الاقتصادية التى سبق أن أشرنا اليها ، الى حدود الدولة السياسية ، وانما تشمل — مثل « الجمعيـة الصوفية » و « الكنيسة الرومانية الكاثوليكية » — مواطنين ينتمون الى عديد من الدول المختلفة .

وتحت تأثير هذه الجمعيات ، مال الناس الى احـلال أخلاق

خاصة لهم محل الأخلاق التقليدية التى تقررها الدولة ، وتنيجة لذلك ، مالوا الى المعارضة — على أسس أخلاقية — لأى محاولة من جانب الدولة للتدخل فى السعى الى الحياة الصالحة كما يفهمونها . والحياة الاجتماعية ، وعلى الخصوص كما تعبر عن نفسها فى السياسة ، كثيرا ما تراعى مستوى أخلاقيا منخفضا عن المستوى الذى يحافظ عليه الناس فى حياتهم الخاصة . ومجرد المراعاة الظاهرية لقوانين الدولة لا تتطلب درجة مرتفعة للأخلاق ، حتى أن المواطن الملتزم بالقانون ليس بالضرورة رجلا أخلاقيا ، بينما يكون المواطن الذى يضع القانون — فى غير قليل من الأحوال — فاسد الأخلاق .

ولا يدعو الى الدهشة فى هذه الظروف ، عندما يكون هناك نزاع بين المطالب يتضمن موضوعات أخلاقية ، ألا يكتفى الفرد بأن يطلب الحق فى أن يقرر لنفسه فحسب ، بل يميل باضطراد الى وضع مطالبه فى العلاقة الاختيارية ، سواء كانت اقتصادية أو أخلاقية ، قبل مطالب الدولة .

نستطيع حينئذ أن ننتهى الى أن النظرية المثالية للدولة تتجاهل حقائق معينة هامة ، عندما تؤكد فى كلمات الأستاذ بوازنكيه ، « أن الدولة عندما ترى أن الحاجة تدعو — وهى خلال الوسائل الدستورية القاضى الأوحد فى ذلك — ستعمد

دون شك الى تحريم وضع التعبير بأعمال خارجية عن أى ولاء الا للمجتمع الذى تمثله » .

وهى تتجاهل على الخصوص حقيقة أن الهيئات الاختيارية ألتى من النوع الذى وصفناه الآن تشمل معظم ما هو فى الصميم من حياة الفرد ، وان كل نشاط يملأ جيبه أو يغنى روحه يتم الآن فى اتحادات لا علاقة لها بحدود الدولة ، وأن هـذه الجمعيات تتضمن ، وتنشىء فى الواقع ، ترتيبا للمجتمع يختلف ويعارض تقسيم الدولة القائم على حدود جغرافية .

وبالرغم من الزيادة الكبيرة فى النشاط الخارجى للدولة فى السنين العشرة الأولى من القرن العشرين ، فانها مع ذلك كانت قد تعرضت فى الواقع للضغط لاخراجها من حياة الفرد .

وقد كانت الحالة على هذا النحو الى حد كبير ، حتى أن الفرد العادى لم يكن يتصل بتنظيم الدولة الا عندما يدفع الضرائب ، أو يعمل محلّفاً ، أو يعطى صوته ، وهى أعمال قليلة الوقوع نسبيا والالتجاء اليها محدود . ويتبع ذلك أن الفلسفة السياسية التى تسعى الى أن تشتمل فى صعيدها على وجود هيئات أخرى غـير الدولة ، وأن تقدر مركز هذه الهيئات من الدولة ، وأن توجـد توازنا بين مطالبها المتنازعة وعدالة فى توزيع الوظائف بينها ، هذه الفلسفة تكون أكثر اتفاقا مع حقائق المجتمع من اتجاه النظرية

المثالية الى التفكير فى الدولة باعتبارها كيانا منعزلا مكتفيا بذاته ، يجب أن يبقى غير متأثر بأى علاقات خارجية للهيئات الاختيارية ، ما دامت هذه العلاقات تدخل ضمن بنائهـا الذى يشـتمل على كل شىء .

ورد الفعل للنظرية المطلقة يفترض أحد شكلين . اما أن يعترف بنظرية « الارادة العامة » و «الشخصية الحقيقية» للدولة، على أن يمتد الاعتراف الى مجاميع الأفراد وهيئاتهم الأخرى غير الدولة ، واما أن تنكر « الارادة العامة » و « الشخصية الحقيقية » بجفاء ، باعتبارها اختراعات عقلية ، وتقتصر الدولة على كونها قطعة من الجهاز الادارى ، قد تصبح يوما ما نفاية ويلغيها جهاز مركب من الهيئات الاختيارية .

والموقف المعادى للدولة الذى يرقد تحت كل من هذين الشكلين لرد الفعل ، يعبر عن نفسه بطرق متعددة فى معظم النظريات المختلفة التى يكوّن بحثها موضوع ما بقى من هذا الكتاب . والميل الغالب على العموم هو الاصرار على الوجـود الحقيقى والشـخصية للجماعات ، وسيكون اهتمامنا فى الفصل التالى وفى الفصل الخاص بالاشتراكية النقابية كذلك ، بالمحاولة لنقل الوظائف التى يدعيها للدولة أصحاب النظرية المطلقة الى مثل هذه الجماعات المكونة على أساس اختيارى .

# الفصل الثانى

## الفردية الحديثة

**تقـــدمة :**

كانت الفردية باعتبارها نظرية اجتماعية وسياسية من نتـــاج القرن التاسع عشر . وكان أول من بسطها فى الصورة التى ظهرت بها فى القرن التاسع عشر هو « بنتام » و « چيمس ميل » ، ثم تلقت التعبير الكامل حوالى منتصف القرن فى مؤلفات « چون ستيوارت ميل » و «هربرت سبنسر» . ومن عام ١٨٨٠ فصاعدا بدا سلطانها يتضاءل ، وفى نهاية القرن كانت النظرية المطلقة للدولة قد تغلبت عليها الى حد كبير .

لذلك ليس مطلوبا ، من كتاب مثل الكتاب الحالى الذى يقصد الى تقديم مقدمة للنظرية السياسية الحديثة ، أن يعطى بيانا عن الفردية فى العصر الڤيكتورى . ومن المرغوب فيه — فى نفس الوقت — أن يرسم باختصار حدود الملامح الرئيسية للفردية فى القرن التاسع عشر ، حتى يمكن أن ترى الفردية الحديثة فى صورتها الحقيقية ، وأن تثبت شرعية نسبها للنظرية القديمة .

## الفردية فى القرن التاسع عشر

أوفى بيان لخصائص المذهب الفردى فى القرن التاسع عشر هو ما نجده فى مؤلفى « چون ستيوارت ميل » ، « عن الحرية » و « الحكومة النيابية » . و « ميل » ، بالاشتراك مع المفكرين « النفعيين » ، ثائر ضد التجريدات السياسية التى وصلت فيما بعد الى تطورها الكامل فى النظرية التى بحثت فى الفصل السابق . وهو يصر على النظر الى أى موضوع سياسى من ناحية اسعاده للبشر أو اضراره بهم ، لا كما يفعل المحامون والهيجيليون ، الذين ينظرون الى الموضوعات السياسية فى ضوء تعبيرات تجريدية مثل الارادة العامة أو شخصية الدولة . وهو — مع تسليمه لأصحاب النظرية المطلقة فى جدالهم أنه ، ما دامت الدولة نموا طبيعيا ، أو عضويا فان الفرد لا يستطيع أن يتمتع بالسعادة الكاملة التى تيسرها له طبيعته الا فى الدولة فقط ، أقول انه مع تسليمه بذلك يستطرد ليبين أن هذا الاعتراف لا يعنى أن الدولة لم توجد لسعادة الأفراد . وهو ينتقل عندئذ الى تقرير النتيجة القائلة بأن شأن الحكومة هو أن لا تنى تعمل على سعادة الأفراد ، وأنها اذا قصّرت فى هذا الخصوص ، فيجب أن تترك مكانها لشكل آخر من التنظيم الاجتماعى الذى ينجح فيه .

ان تأكيد « ميل » الأساسى هو أن الدولة تستطيع أن تعاون

على سعادة الأفراد على خير وجه بأن يكون تدخلها فى شئونهم الشخصية أقل ما يمكن . وهذه هى — على الخصوص — الحالة فى مجال الرأى . ولعل رسالة « ميل » « عن الحرية » هى أشهر تأييد لحرية الفكر ، وأقوى دعوة للتسامح مع الآراء التى تفشل فى فهمها ، فى الأدب كله . وقد أصر على أن تمتد هذه الحرية الى غريبى الأطوار ، على أساس أنه ، بينما يكون تسعة من كل عشرة من غريبى الأطوار أغبياء لا ضرر منهم ، فان للعاشر قيمة للنوع الانسانى أكبر من كل الرجال العاديين الذين يحاولون كبته . وميل لا يحمى مثل هذا الواحد ضد تدخل الدولة وكبتها فحسب ، وانما ضد اضطهاد الرأى العام السائد . وعند « ميل » فزع غريب من عقل الرعاع ، ومن طغيان الجمهور الذى أسكره سم الأفظاظ الطموحين الذين تكوّن صحافتهم ، التى يملكونها ملكا خاصا ، أحكام هذا الجمهور المبتسرة وتصـوغ رأيه ، ومن روح المدرسة العامة التى تؤيد تعذيب ولد جـديد لا يملك أى دفاع بسبب عدد أزرار ردائه أو وقع كنيته على السمع .

ومثار النزاع عنده هو أن حقيقة كون الرأى العام يشتد فى معارضة آراء معينة لا تعنى بأى حال أن من حق الحكومة أن تكبت أولئك الذين يعتنقون هذه الآراء ( تطبيقا للشرط الذى سيرد ذكره ) . ذلك أنه ما دام عمل الحكومة هو تحقيق السعادة ،

والسعادة هى سعادة الأفراد ، فمن الواضح أنه لا مبرر للحكومة فى التعدى على حرية الأقليات بخنق آرائها ، حتى حينما تكون الحكومة مستندة الى أغلبية متماسكة من الرجال الذين يعتنقون الآراء المضادة . وقد قال «ميل» : « ان مكسب البشر اذا احتملوا أن يعيش كل منهم وفقا لما يراه خيرا لنفسه أكثر من مكسبهم اذا اضطر كل منهم أن يعيش وفقا لما يراه الآخرون خيرا » .

ولكن تأييد حرية الفكر مهمة سهلة نسبيا . والأهم والأصعب فى آن واحد هو اقرار الحق فى التعبير عن الفردية فى حرية السلوك . و « ميل » يسمى حرية السلوك « من أهم العناصر فى السعادة البشرية ، والعنصر الأساسى فى التقدم الاجتماعى للفرد » . و « ميل » يطالب بحرية السلوك الكاملة للفرد فى كل المسائل التى لا تمس المجتمع . وللمجتمع ، فى المسائل التى تمسه ، الحق فى الزام الفرد اذا كان سلوكه يضر برفاهة المجتمع . وهذا الحق فى الالزام المعطى للمجتمع فى المسائل التى تمسه يكوّن الشرط الذى سبقت الاشارة اليه من قبل ، والذى يخضع له أيضا تأييد « ميل » لحرية الفكر .

وقد تعرض «ميل » للنقد الشديد لما ينطوى عليه مبدؤه من التفرقة بين التصرفات الخاصة بالشخص والتصرفات التى تمس الآخرين . وقد ثابر النقاد على بيان أن من المستحيل رسم الخط

الذى يفصل بين هذين النوعين من التصرفات ، وأننا ما دمنا جميعا أعضاء فى مجتمع واحد ، فكل تصرفاتنا يجب بالضرورة أن تمس الأعضاء الآخرين الى حد ما . ولكن « ميل » لم يكن أحمق ، ولم يفترض أن تفرقته يمكن أن تطبق بالدقة الحسابية . كان يكفيه أنها تهيىء مرشدا تقريبيا معدا له فائدة معقولة ، ويكفيه أنه ، فى اثبات أن مبدأ حرية السلوك يجب أن يكون القاعدة الا اذا أبدى سبب وجيه لعكس ذلك ، قد صحح التوازن المقلوب ضد الفرد الذى أوجدته النظريات التى وُصفت فى الفصل السابق . فهذه النظريات ، بقرنها بين « الحرية الحقيقية » للفرد وتصرفه وفقا لارادة الدولة ، تنطوى على تفرقة خاطئة بين حرية ظاهرة للفرد هى التى يحسها ويتمتع بهـا ، وبين حريته « الحقيقية » التى لا يحس بها وتتمتع بها الدولة . وفوق ذلك كثيرا ما أوضـح الفرديون أنه ، حتى اذا كان فى الامكان قبول مبدأ أن الدولة معصومة من الخطأ نظريا ، فمن الواضح أن الدولة كثيرا ما تكون ، فى العمل ، بعيدة عن العصمة . فالدولة ، فى العمل ، مجموعة من الموظفين والمفتشين ، الحكماء فى بعض الأحيان ، والحمقى فى بعض الأحيان ، وليس لهم ادعاء العلم الشامل أكثر مما للأفراد الذين يطلبون الزامهم ، وقد وضّح « ميل » بما فيه الكفاية ، أن أى نظرية تزعم — لصالح هؤلاء الموظفين — أنهم يعرفون

ما هو خير للفرد ، وما يكوّن حريته ، خيرا مما يعرف هو ، هى نظرية سخيفة .

ينشأ عن فردية « ميل » ، اذن ، فى نتيجتها العامة ، أن الدولة تحسن صنعا بتركها الناس وشأنهم ما دام هؤلاء الناس يتركون غيرهم وشأنهم . والفردية ، اذا قررت هكذا ، تكون مبدأ يدعو الى الاحترام . وهى — اذ تقوم ، كما تفعل ، على قاعدة سليمة — ترتفع الى أسمى المطامح السياسية التى فى قدرة الناس . وأكثر الناس فى قرارتهم ينظرون الى الحكومة على أنها ضرر لابد منه . ونحن جميعا « فوضويون » فى بعض الأوقات ، وسنجد أن المبدأ الفوضوى ، عندما نبحثه تفصيلا ، لا يزيد الا قليلا عن استكمال للمطالبة بالحرية الفردية الكاملة التى يقررها « ميل » ، وانكار للسيادة التى رأى أنها تكمن فى الدولة ، ورفض للاعتراف بأهمية التفرقة الضرورية بين التصرفات التى تتعلق بالشخص وتلك التى تتعلق بالآخرين .

وعلى كل حال فقد قاست « فردية » القرن التاسع عشر — فيما عدا صعوبة اعطاء هذه التفرقة أثرها فى العمل — من عيبين هامين جدا ، دفعا تيار المعارضة ضد النظرية الفردية لثلاثين أو أربعين سنة . والواقع أنه فى السنوات الأخيرة فقط ، أظهرت الفردية علامات الحيوية المتجددة ، وهذا التحول الحديث الذى

يسعى — تلهمه روح « ميل » — الى حماية مبدئه من الأخطار ، هو المقترح بحثه فى هذا الفصل . ويجب ، على أى حال ، أن نبدأ ببحث العيوب التى أدت بالناس الى أن يتركوا ، فى العمل ، كثيرا من تعليم الفردية القديمة .

## اعتراضات على فردية القرن التاسع عشر

١ — أعطى « هربرت سپنسر » لفردية « ميل » مظهرا جديدا بأن أدخل فيها آراء بيولوچية مقتبسة من نظرية « داروين » فى التطور . فبينما ينظر الى الدولة باعتبارها تعاقدية فى الأصل ، كشركة ذات مسئولية محدودة ، نجده أيضا يعتقد بشكل غير متماسك الى حد ما فى النظرية القائلة بأن المجتمع عضوى متطور . والأعضاء فى هذا العضوى الذين ليس لهم — لياقة ليلعبوا دورهم — يجب أن يطردوا لمصلحة المجموع ، ولذلك ليس من عمل باقى الأعضاء أن يجعلوا ضعفهم مستمرا بتقديم المئونة لهم . وهكذا يؤدى استناد حجة سپنسر الى عبارة « داروين » « البقاء للأصلح » الى أن يرفض كل أشكال مساعدة الدولة للفقراء ، وكل مجهود جماعى لمصلحة المكروبين . والتقدم يتوقف عنده على استئصال أولئك الذين يسقطون متخلفين فى التنازع على البقاء . وهذا التطوير لمبدأ « مُيل » الأكثر تسامحا يتضمن عودة

الى الأخلاق البربرية ، ولا يصيب الفردية فى أعين الرجـــال ذوى العقول الاجتماعية فحسب ، وانما كانت له على الخصوص نتائج هامة فى المجال الاقتصادى .

٢ — لقد كان هذا المجال على الخصوص هو الذى أثبتت فيه الفردية عدم ملاءمتها لحاجات العصر . ان مبدأ الحرية ، الذى لا يمكن المبالغة فى أهميته فى السياسة ، يجلب عمله الكوارث عند تطبيقه فى حقل الاقتصاد .

كان « بنتهام » يرى أنه ما دام الرجال أساسا أنانيين ، فيمكن أن يترك لكل منهم أن يرعى مصالحه الخاصة . والمبدأ القائل بأن الرجل يعرف ما يريد أكثر من أى واحد آخر ، وأنه سيكون أكثر نشاطا ومثابرة فى ملاحقة ما يريد من أى شخص يلاحقه له ، هذا المبدأ وجد تعبيرا فى الاعتقاد بأن التدخل الخارجى لا هو بالمرغوب فيه ولا هو بالضرورى فى التعامل بين رجل ورجل . وهذه النظرية الاجتماعية بالتزاوج مع الاقتصاد السياسى للعصر ولدت المبدأ الكامل « لحرية العمل » . وجريا على قاعدة ما يعتقدون أنه تعليم الاقتصاد السياسى ، يرى الفرديون الآن أن التدخل الخارجى فى التعامل بين رجل ورجل فى المجال الاقتصادى ليس غير مرغوب فيه فحسب ، وانما هو كذلك بالضرورة عديم الأثر . وكان القانون الحديدى للأجور ، والقانون الحديدى للعرض والطلب ، وبعض

العبارات المألوفة الأخرى التى تؤخذ من كتب الاقتصاد لاثبات أن أى تسوية صـــناعية من الدولة فى أمور تؤثر فى الأجـــور والانتاج لابد أن تلغيها عملية القوى الجبرية التى تعمل من تلقاء ذاتها . لذلك ، لم تكن السياسة ، التى تترك الرجال يجرون المساومة فيما بينهم دون تعويق أو توقيف ، ملائمة لمبـــدأ الحرية الفردية فحسب ، بل كانت تقضى بضرورتها طبيعة الأشياء .

وبينما نجد لمبدأ « حرية العمل » كثيرا مما يزكيه من وجهة النظر السياسية — كما نجد أن سياسة عدم التدخل أفضـــل بوضوح من التدخل العام فى شئون كل شخص ، ذلك التدخل الذى يجعل الحكومة تدس بمفتشيها فى كل منزل — فاننا نجد أنه فى المجال الاقتصادى ينتج كوارث هى التى أعطت ، أكثر من أى عامل آخـــر ، للنظريات الاشتراكية المختلفة التى ستوصف فى الفصول التالية ، قوة جاذبيتها . ومبدأ حرية العمل قد أنتج هذه النتائج لأنه يقوم على مغالطات ثلاثة :

( أ ) أن الأفراد تتساوى فى بعد النظر ولها قدرات متساوية على معرفة ما تريد .

(ب) أن الأفراد يملكون قوى متســـاوية للحصـــول على ما يريدون ، وحرية متساوية فى الاختيار .

(جـ) أن ارضاء حاجات كل الأفراد يطابق رفاهة المجتمع بوصفه كلا .

ورفض مدرسة مانشستر الفردية — وكان مذهبها الفردى هو المذهب الفردى السائد — الاعتراف بهذه المغالطات جعل من فردية القرن التاسع عشر نزاعا تنافسيا على وسائل البقاء . ولكن القول المأثور « كل رجل لنفسه ولنترك الأخير للشيطان » لا يصلح قاعدة لمجتمع قانع ، والخطر الناجم من تطبيقه العملى ، أدى الى سياسة تدخل الدولة فى العمليات الصناعية والاقتصادية ، التى كانت حقيقة وجها واحـدا لنشاط الدولة المتزايد فى كل قطاعات الحياة العـامة ، ذلك النشاط الذى ميّز السنين الأولى للقـرن العشرين .

وكان هذا النمو فى وظائف الدولة يرجع من ناحية ، الى سيادة فلسفة الدولة التى سبق وصفها ، ومن ناحية أخرى الى دعاية الاشتراكيين الجماعيين التى ستكون موضـوع الفصل التالى . ولكن رد الفعل ضد الفردية قد أنتج بدوره رد فعل له . لقد دارت العجلة دورة كاملة ، وقد ساعد الاستياء الحالى من الدولة على أحياء تفكير فردى مماثل — فى روحه وان لم يكن فى شكله — لفردية القرن التاسع عشر .

## العوامل التى ساعدت على نمو الفردية الحديثة

١ — بالرغم من أن الدولة قد ضاعفت وظائفها فى كل فروع الحياة العامة ، فانها قد أقصيت بتزايد من الحياة الخاصة للفرد .

وقد مال ازدياد الجمعيات الاختيارية للأغراض الاقتصادية والأخلاقية ، الى جعل الرجال يفكرون فى الدولة باعتبارها واحدة — وليست أهم واحدة دائما — من جمعيات مختلفة يمكن أن ينتمى اليها الفرد . وليس لها بالضرورة الا دعاء الأول لولائه ، ومن المؤكد أنها لا تحكم أكثر عواطفه حرارة . والدولة ، بعد كل شىء ، بالاستثناء الممكن للعائلة ، هى الجماعة الوحيدة التى يلتحق بها الرجل بالضرورة لا باختياره . انه يختار أن يلتحق بناديه لكرة القدم أو باتحاد التجارة ، ولكنه يولد فى الدولة التى ينتمى اليها .

٢ — تنتج عن التوسع الهائل للنشاط الحكومى فى الدول المتحاربة أثناء الحرب شعور بالعداء للدولة بوصفها هذا . ولمجرد أن طلبات الدولة من الفرد قد زاد اقتضاؤها ، فقد زاد ميل الفرد الى المنازعة فى الأسس التى قامت عليها هذه الطلبات . وهو أكثر استعدادا الى هذه المنازعة بسبب زيادة الاتجاه فى بعض النواحى الى نسبة الحرب ذاتها الى سلطة النهب التى تمارسها الدولة الحديثة مقترنة بعدم مسئوليتها فى مجال العلاقات الخارجية ، الأمر الذى بررته ، كما رأينا ، بالنظرية الهيجيلية فى الدولة . وفى نفس الوقت فان انتحال الدولة لسلطات جديدة فى المسائل الداخلية ، وما ينتج عن ذلك من انتقاص لحرية الفرد ، وزيادة عدد الموظفين ومدى سلطتهم ، قد أعطى للناس ، سلفا ، الطعم

غير المقبول لنوع الحكومة الذى لابد أن ينطوى عليه وجـود جهاز ادارى كفء فى دولة ممتازة التنظيم .

٣ — وقد تنج أيضا عن الحرب والحالة النفسية لوقت الحرب سرعة فى توقع أخطار حكم الأغلبية . فالفرد يشعر بأنه فى حاجة الى حمايته ضد رأى الغـوغاء الذى يسحق ، بتعصبه المتولد من التجانس ، كل تلقائية وابتداع الأقلية المحتجة أو المنعزلة . وقد بدا أن تجميع القوى الاجتمـاعية الناشىء من ضغط جمـوع الشعب ، وزيادة وزن الرأى العام الذى تكونه وتصوره فى نفس الوقت ، صحافة منتشرة ، بدا يهدد بطغيان حكم الأغلبية الذى يمنع امكان تطور الفرد دون عائق ، ذلك التطور الذى كان « ميل » على حق فى تقديره . لذلك أصبح مهمّا أن تتكون نظرية سياسية تعترف ، فى المكان الأول ، بأن نقل السيادة القانونية الى الأغلبية المؤقتة تحت اسم الدولة ليس ضمانا للسعادة العـامة ، وتسعى ، فى المكان الثانى ، الى توزيع قوى الدولة ووظائفها فى أوسع مجال ممكن ، حتى تهيىء للفرد بعض الحماية ضد الأغلبية .

## الفـردية الحديثـة

ان خطوط التفكير المختلفة التى جمّعناها معا تحت اسـم « الفردية الحديثة » ، مهما ازداد اختلافها فى نواح أخـرى ، تشترك فى سعيها لايجاد أساس لمثل هذه النظرية :

١ — نالت الآراء التى قدمت فى مؤلف مستر « نورمان انچيل » « الوهم الكبير » سمعة سيئة فى السنين السابقة على الحرب . وقد ثبت بعد ذلك أنها خاطئة فى جزئيات معينة ، ولكن سوء عرضها هو الذى كان أكثر حدوثا من اثبات خطئها . والرأى الأساسى لمستر « انچيل » هو أن النـــاس يربطهم بعضهم ببعض شعور مشترك قائم على مصالح اقتصادية لا تجرى ضد الحدود القومية والجغرافية فحسب بل انها كثيرا ما تسمو عليها . وتكمن روح هذا الاشتراك فى الشعور فى حقيقة أن الناس ، عـــلى العموم ، يفعلون ما يعود عليهم بأكبر نفع . وهم فى الوقت الحاضر يخطئون الرأى فيما ينفعهم ، ويرجع ذلك الى التضليل فى عرض القضايا والى تغذية الشعور الوطنى من الدول المتنافسة . ولكن مستر « انچيل » يشير الى الحقيقة الواضحة التى تقول « ان تفكير الناس وشعورهم بوصفهم أعضاء فى مجتمع اقتصـــادى عالمى سجيته السلام ، أكثر نفعا لهم من أن يفكروا ويشعروا بوصفهم أعضاء فى مجتمع سياسى محدود سجيته الحرب » . ولا يستطيع الناس أن يفشلوا فى تعرّف هذه الحقيقة الى الأبد . وعندما يتعرفون عليها ، سينبذون التقسيم الحالى للمجتمع الى جماعات قومية متنافسة ، ويتجهون الى ترتيب اقتصادى قائم على اعتبارات ما هو نافع . ولن يكون هذا التطور باعثا على الأسف .

فالناس الذين يتصرفون بحكمة بوصفهم أفرادا ، يتصرفون كالحمقى بوصفهم مواطنين ، ويضار العالم نتيجة لذلك . ومستر « انچيل » ، يتحدث بحزن عن حقيقة « أن الرجل يتصرف فى السياسة ، فى مسألة تتعلق بالوطنية ، بلا تعقل ودون أى فهم ، الأمر الذى لا يرتكبه أبدا فى سلوكه فى عمله الخاص » . ولا يدعو الى العجب أن ينظر مستر انچيل الى الدولة على اعتبار أنها مجرد جزء من الجهاز الادارى . يمكن أن تلغى وتنقل الى كومة النفايات المتخلفة عن التطور بمجرد أن يُبتكر جهاز أحسن أعدادا لتقدم مصالح الناس . ولذلك لنا أن نتوقع فى المستقبل فترة تندمج فيها الدولة فى نظام دُولى للمجتمع يقوم على أساس الطبقة الاقتصادية .

وحقيقة أن هذا التطور قد ينتج من احلال حرب طبقية بين طبقات اقتصادية مختلفة محل حرب وطنية بين وحدات قومية مختلفة ؛ ولكنه على الأقل سيهيىء للناس نظاما للمجتمع يحقق حاجات الفرد الحقيقية ويعبر عنها ، بدلا من أن يكبتها ويسىء تمثيلها . واذا لم يستطع الأمل فى القتال فى حروب طبقية بدلا من القتال فى حروب قومية استهواء للنفوس ، فربما توجد اشارة الى طريقة أحسن فى نظريات الاشتراكيين النقابيين . فهذه النظريات تقبل كل ما هو سليم فى نقد مستر « انچيل » للدولة ، ولكنها تختلف عنه فى تخطيط تنظيم للمجتمع يحل التعاون محل الصراع

فى المجال الاقتصادى وينقص فى الوقت نفسه من وظائف الدولة .

٢ — وكتاب مستر « جراهام والاس » « المجتمع العظيم » — وهو يقوم على عدم ثقة مماثل بقوة الدولة التى زاد نموها الا أنه ينتهى الى نتائج تختلف كثيرا عن النتائج التى وصل اليها مستر انچيل — يهتم أساسا بمشكلة الحكومة النيابية . فنقل وسائل الانتاج من الملكية الخاصة الى الملكية العامة ، لا تكون له قيمة الا اذا كان الجهاز الذى يديرها يمثل المجتمع الذى يملكها حقيقة . ويقوم أمام مستر «والاس» سؤال وهو : هل تنتج الدولة المركزية الحديثة والبرلمان فيها هو وسيلة التعبير فى الحقيقة أقوى « عقل جماعى » .

ونظام الانتخاب فى دولة مركزية يديرها جهاز منتخب على قاعدة جغرافية قابل لعيوب خطيرة قد تمنعها من اعطاء تعبير مناسب لما هو الأصلح بالمعارضة لما هو الأسوأ فى الارادة العامة . فقد تُنوّم الصحافة الرائجة الناخبين تنويما مغناطيسيا ، وقد تُخدِّرهم الاعلانات ، وتصم آذانهم مبالغات وادعاءات من يطلق عليهم لقب رجال الأعمال من المرشحين . وقد ينساقون ، كما هى الحال فى انتخابات سنة ١٩١٨ ، بايحاء الأغلبية المركزة ، الذى تمارسه كل الأعضاء التى تكوّن وتحكم الرأى العام ، الى التسامح أو حتى تشجيع سياسة الكراهية والانفعال التى يخجل منها كل فرد فى

سلوكه الخاص . وقد ترشو الناخبين جماعات مالية قوية ليصوتوا لصالح تدابير مفيدة للجماعات المذكورة ولو أنها ضارة بالصالح العـــام .

هذه كلها هى الأخطار التى تكتنف بدرجة كبيرة تصويت كتل كبيرة بالجملة لممثلين لا يعرفونهم لمجلس بعيد لن يمارسوا عليه بعد ذلك أى اشراف .

لذلك يقترح مستر « والاس » أن يقسم الناخبون الى جماعات على أساس مهنى ، وكل جماعة تنتخب أعضاء لمجلس ثان يتكون كله من ممثلين للحرف والمهن المختلفة . ويستبقى مجلس أدنى منتخب على أساس جغرافى بحت . واقتراح آخـــر هو انتخاب هيئات من الممثلين على أساس جغرافى للقيام بمهمات معينة ، وتكون لهذه الهيئات خميرة من الأقلية من الأعضاء الذين تعينهم المنظمات المهنية . وغرض مستر والاس من خلال هذه المقترحات هو ضمان أن يكون للفرد حماية ضد شرور حكم الأغلبية غير المقيد . وليس الخوف من عسف الدولة بقدر ما هو من طغيان الغوغاء .

٣ — **هناك اقتراحات معينة تحبذ العودة الى « الطائفـــة المهنية فى العصور الوسطى »** وردت فى كتاب لمستر « بيلوك » وعنوانه « الدولة المستعبدة » ، وقد طورها اشتراكيو « الطوائف المهنية » ، الذين يميلون الى النظر الى المجتمع باعتبار أنه اتحاد

من نوعين من الهيئـات ، تمثل كل منهـا وجهـة نظر المنتجين والمستهلكين . وتؤخذ النقابات والجمعيات التعاونيـة الموجودة الآن على أنها البـذرة التى سـيتطور منها تقسيم المجتمع الى جماعات . وستكون مقترحات اشتراكية الطوائف المهنية ، التى قد تكون أحسن تصوير نموذجى لموقف الفردية الحديثة ، محل البحث فيما بعد فى فصل مستقل .

وسيصلح التخطيط الموجز السابق فى بيـان بعض الملامح الرئيسية للاتجاه السياسى الذى سميناه « الفردية الحديثة » . ويمكن تلخيصها كما يلى :

١ — نزعة الى المذهب «ضد العقلى» موجهة بوجه عام ضد الدولة وعلى الخصوص ضد نظريات هيجل والنظريات الجماعية للدولة . ويعبر المذهب « ضد العقلى » هذا عن نفسه فى معاداة الاقتراحات العقلية المقررة ، وفى الاعتقاد بأن المستقبل سيتطور فى خطوطه الخاصة دون أن يتأثر بأفكار cerebrations رجال الدولة وأصـحاب النظريات السياسية ، وفى الاعتقاد بقدرة الغـريزة أو العقل الباطن على أن يكافح بنجاح كل موقف جديد عند نشوئه وعلى أى نحو ينشأ . وتعبر النقابية عن هذا الاتجاه تعبيرا نموذجيا . والدولة على العموم اما أن تعاب على أسس أخلاقية ، واما أن تخضع الى أشكال أخرى من الجماعات على أسس اقتصادية .

٢ — اقرار للشخصية الحقيقية للهيئات . مما يحث عليه أن الحجج التى استعملها الهيجيليون للبرهنة على وجود شخصية للدولة فوق شخصيات الأفراد الذين يكونون الدولة وأعلى منها ، ووجود ارادة عامة تختلف عن كل من المجموع العددى والناتج الميكانيكى لارادات كل الأفراد ، هذه الحجج ، اذا كانت صحيحة بالنسبة للدولة ، فانها تصح بالمثل بالنسبة للجماعة .

فاتحاد الصناعة ، والكلية ، وهيئة الكنيسة ، وحتى نادى كرة القدم ، لهم مثل ما للدولة شخصية أنشأها رضا أعضاء كل منها ، ولهم ، تبعا لذلك ، أن يتطلبوا ولاءهم وخدمتهم . وعندما يتعارض هذا الولاء ، كما قد يحدث فى بعض الأحيان ، مع اخلاصهم للدولة ، فليس هناك سبب بدهى مستمد من طبيعة الأشياء أو من طبيعة الدولة لكى تعتبر مطالب الدولة بالضرورة أعظم من غيرها . وعلى أى حال فمن الضرورى أن يكون أمر الاختيار بين المطالب المتنازعة متروكا كلية لحرية تصرف الفرد .

٣ — تميل الدولة لأن تعتبر أكثر قليلا من اتحاد للجماعات أو اتحاد للنقابات أو « مجتمع من المجتمعات » ، أو جزء من الجهاز الادارى مفيد للتوفيق بين ألوان النشاط ، وتسوية المطالب بين الجماعات المتنازعة ، ولكنها ليست فى ذاتها استجابة لحاجة معينة فريدة لا يمكن ارضاؤها بشكل آخر من التنظيم .

والدولة بهذا الاعتبار يمكن الاستغناء عنها بمجرد أن يكون تنظيم المجتمع الى جماعات — وهو النظام الذى يفترض أنه سيحل محلها — قد استكمل الجهاز اللازم لحكم الحالات التى يزيد فيها تداخل مصالح الجماعات .

وهكذا تختلف الفردية الحديثة عن القديمة فى أنها تعتبر الهيئة وليس الفرد هى الوحدة فى المسائل السياسية . وقد سيقت الى اتخاذ النظر بالضرورة التى فشلت الفردية القديمة فى أن تحتاط لها ، وهى حماية الكائن الانسانى الفرد ضد استغلال واضطهاد قوة كل من :

١ — المصالح الاقتصادية المملوكة ملكا خاصا .

٢ — الرأى العام الذى يعبر عن نفسه فى حكم الأغلبية .

فالجماعة تتكون ، فى المكان الأول للحماية ، وفى المكان الثانى لمساعدة مصالح معينة أو أفكار يشترك فيها أعضاؤها . وهى لصغرها نسبيا تهيىء فرصا للتعبير عن « الارادة العامة » ولتنمية شخصية الفرد ، الأمر الذى يحول دونه حجم الدولة .

ويقال لصالح الجماعة انها لم تنجح فى الوظيفة المنوطة أصلا بالدولة ، وهى تنمية الشخصية الحقيقية للفرد ، فحسب ، بل انها الضمان الفعال الوحيد لتلك الحرية الشخصية التى يكون الاهتمام بها أثمن عنصر فى الفردية القديمة كما شرحها « ميل » .

وسيعطى وصف مفصل فى الفصل الخاص باشتراكية الطوائف المهنية لمقترحات تنظيم المجتمع بنظام الجماعات .

# الفصل الثالث

## الاشتراكية : مع إشارة خاصة إلى الجماعية

**تقـــدمة :**

من الصعب بعض الشيء اعطاء بيان شامل عن الاشتراكية فى حيّز صغير . وترجع هذه الصعوبة فى المكان الأول الى حقيقة أن كلمة الاشتراكية تستعمل للدلالة على مجموعة مبادىء كما تستعمل للدلالة على حركة سياسية ، ولذلك ، فمع أن اهتمامنا سيكون أساســا بالمبدأ الاشتراكى ، فليس ممكنا أن نطرح من حسابنا كلية اشارات الى طبيعة التنظيمات المختلفة التى تعترف به . وترجع الصعوبة فى المكان الثانى ، الى أن مجموعة المبادىء التى يمكن أن يطلق عليها عموما الاشتراكية ليست كلها سياسية بل انها ليست أساسا سياسية ، انها اقتصادية الى حــد كبير ، والنظريات الاقتصادية والسياسية تكون فى أى حالة شديدة التداخل ، حتى أنه ليس عمليا ولا حتى مرغوبا فيه أن نقصر وصفنا على الأوجه السياسية فقط للاشتراكية .

وتنشأ صعوبة ثالثة من حقيقة أن الاشتراكيين ينقسمون الى

مدارس متعارضة ، تفصلها خلافات حادة فى كل من أهدافها ووسائلها . وهذه المدارس فى بعض الأحيان مهمة بقدر كاف ، والمبادىء الخاصة التى تدافع عنها حسنة التحديد بدرجة كافية ، لكى يعرف أنصارها بأسماء منفصلة ومتميزة ؛ انهم ليسوا اشتراكيين ، وانما هم نقابيون ، اشتراكيو طوائف مهنية ، أو شيوعيون . وستكون تطورات الاشتراكية هذه محل بحث فى فصول مستقلة . وستختلف ، فوق ذلك ، أوصاف الاشتراكية اختلافا له قدره تبعا للزاوية التى تتناولها منها . فيمكننا ، على سبيل المثال ، أن نعتبر الاشتراكية أساسا رد فعل للفردية ؛ أو أن نتناولها بوصفها عرضا لنظريات كارل ماركس . وكل طريقة منهما ستهتم بنواح مختلفة للاشتراكية ويكون نتيجة ذلك أن تختلف الصورة المعروضة . ولعل الاشتراكية قد أثبتت أكثر من أى نظرية غيرها أنها تكون مذهبا مختلفا فى يد كل من مفسريها ، يختلف وفقا لمزاج المدافعين عنه ولطبيعة العيوب التى كانت سببا فى دفاعهم . ونظرا لكثرة عدد المدافعين عن الشيوعية ، ولأن كثيرا منهم من أقدر مؤلفى الكتب الصغيرة ، فقد تضخم أدب الموضوع حتى كانت النتيجة أنه من الصعب القول بدقة ما الذى تكونه الاشتراكية . والاشتراكية ، باختصار ، كالقبعة التى فقدت شكلها لأن كل انسان قد لبسها .

وهناك فى نفس الوقت غايات يعتبرها أغلب الاشتراكيين مرغوبا فيها ، مهما زاد خلافهم على الوسائل التى تمكن من ادراكها . وهناك أيضا مدرسة معينة من مدارس الفكر الاشتراكى يمكن أن تسمى « الجماعية » أو « اشتراكية الدولة » ، وهى وان كانت قد فقدت التفضيل فى السنين الحديثة ، تكوّن مجموعة مركزية من الآراء وفى نفس الوقت نقطة انطلاق للنظريات الأخرى . وعلى ذلك ، فسيكون اهتمامنا فى الفصل الحالى بتلك القاعدة العامة للاتفاق ، وعلى الخصوص كما تنطوى عليها « الجماعية » أو « اشتراكية الدولة » .

ونرى أن ننظر أولا فى مقدمات الاشتراكية ، ثم نعطى بيانا عن الفلسفة الاجتماعية والسياسية التى توجد تحتها ، ثم نصف آخر الأمر بعض المقترحات الثابتة التى تجد فيها التعبير عن نفسها . وسننتقى ، ما أمكن ذلك ، تلك المقترحات التى يرضاها ، بتعديلات طفيفة ، الاشتراكيون من كل المدارس .

## ١ـ مقدمات الاشتراكية الجماعية

( أ ) عمل كارل ماركس : كارل ماركس هو أبو الاشتراكية بمعنى حقيقى جدا . كان هناك بالطبع ، قبل ماركس ، أصحاب نظريات كثيرون ، دفعهم عدم رضاهم عن حالة المجتمع الراهنة

الى أن يجدوا متنفسا لعدم رضاهم فى تصميم « طوبيات » كانت الملكية فيها بالمشاع ولا يعرف فيها الظلم . ويمكن تسمية « جمهورية أفلاطون » دولة اشتراكية بهذا المعنى . بل ان بعضهم ، مثل « روبرت أوين » ، قد حاول أن يعطى لمثلهم العليا تعبيرا معينا بتشكيل مجتمعات نموذجية يطلب من المقيمين فيها أن يعيشوا نوع الحياة الخاص الذى يرى منشىء المجتمع أنه خير حياة للانسان . وقد فشلت ، على كل حال ، كل هذه المحاولات دون استثناء . كما لا يمكن أن يقال ان من يطلق عليهم الكتاب الاشتراكيون قبل ماركس ، بالاستثناء الممكن وهو « أوين » ، قد أعطوا أى اهتمام جدّى لمشكلة كيفية تحقيق حالتهم المثلى للمجتمع ولا للمشكلة الأبعد وهى كيف يمكن — وقد تحققت هذه الحالة — أن يصبح عملها المتواصل بطريقة عملية . ويبدو أن أكثرهم قد ظنوا ، مع أوين وفورييه — بالثقة الرائعة لصاحب النظريات الاجتماعية الملهم — أن ما عليهم الا أن يجذبوا اهتمام البشرية الى الكمال الواضح لمشروعاتهم ، حتى تستولى عليها رغبة تجبرها على وضع هذه المشروعات موضع التنفيذ . ولا حاجة الى القول بأن حياة معظم النظريين الطوبيين كانت مليئة بخيبة الأمل .

وماركس ، اذن ، هو أول كاتب اشتراكى يمكن أن توصف مؤلفاته بأنها علمية . انه لم يقم فقط بعمل مخطط للمجتمع الذى

يريده ، وانما تحدث بالتفصيل عن المراحل التى يجب أن يتطور خلالها .

وكتابات ماركس ، بالرغم من تأثيرها الهائل على الطبقات العاملة ، لا تخلو أبدا من صعوبة ، وهناك خلاف كبير حول التفسير الصحيح الذى يمكن تفسيرها به . وقد صارت التفسيرات المختلفة التى تحتملها ، كما سنرى ، نقط انطلاق لمدارس مختلفة من الاشتراكيين .

**وسيكفى لغرضنا الحالى أن نصف المذهبين المتقدمين لماركس،** ونترك تطوراتهما لفصول تالية . هذان المذهبان هما نظرية القيمة ، والتفسير المادى للتاريخ .

## (١) نظرية فائض القيمة

يقبل ماركس المذهب الذى يشتمل على الاقتصاديات التقليدية فى القرن التاسع عشر ، فى مجموعه ، وهو أن العمل هو مصدر القيمة ، ويطوره ، ثم يبنى عليه نتائج تكاد أن تكون على النقيض تماما من تلك التى استخلصها الاقتصاديون . والنظرية كما يقررها ماركس هى كما يلى :

ثروة المجتمعات الرأسمالية هى آخر الأمر مجموعة ضخمة من السلع . هذه السلع لها قيمة ، وقيمتها تتناسب مع قدرتها على كفاية الحاجات الانسانية ، وبعبارة أخرى ، مع نفعها . ونحن نقدر

كمية نفع شيء بايجاد ما يمكن مبادلته به ، وعلى ذلك يستعمل ماركس كلمات « القيمة التبادلية » لبيان قيمة السلعة بالنسبة لعلاقته بغيره من السلع . وقد تتراوح « القيمة التبادلية » ، التى يمثلها على العموم « الثمن » ، تبعا لظروف السوق ، ولكن هذا التراوح عرضى ولا يلغى أو حتى يخفى المؤثر الحقيقى ، الذى يحدد كلا من القيمة وأخيرا « القيمة التبادلية للسلع » . هذا المؤثر هو معدل مدة العمل التى تقضى فى انتاج السلعة . وهكذا فان مدة العمل اللازمة اجتماعيا لانتاج السلع تؤكد نفسها ، « مثل القوانين الطبيعية الغالبة » ، — بالرغم من التغيرات الظاهرية فى القيم التبادلية — **باعتبارها المعيار أو المقياس** الحقيقى للقيمة التبادلية .

ولكن عمل الانسان لا يمكن بذاته أن يخلق قيمة ، انه يجب أن يستعمل أدوات لا يمكن أن يعمل بدونها . هذه الأدوات هى الماكينات ، والمصانع ، وقوة البخار ، وقوة الكهرباء ، الى آخره .

ونتيجة للمخترعات فى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ، زادت هذه الأدوات المستعملة فى خلق القيمة زيادة **هائلة فى العدد وفى الكفاءة ، وهى مملوكة لطبقة صغيرة نسبيا ،** هى الطبقة الرأسمالية . والرأسمالى يشترى قوة العمل من العامل المعدم ، ويستعملها مع الآلات والمواد الخام التى يملكها ، ويُنتج نتيجة لذلك ، سلعة لها « قيمة تبادلية » ، أى سلعة يمكن أن تباع

بثمن يزيد عما صرف لدفع أجور العمال وصيانة المصنع . هذا الفرق بين القيمة التبادلية للسلعة المصنوعة والثمن المدفوع للعامل نظير عمله يسمى « فائض القيمة » . انه يظهر الى الوجود نتيجة لعمل العامل ، ويضع الرأسمالى الذى يستخدمه يده عليه ، انه فى الواقع نتيجة عمل بدون أجر .

ووضع الرأسمالى يده على فائض القيمة يكوّن الظلم الأساسى للنظام الصناعى الحديث ، وهو ظلم تسعى كل أشكال الاشتراكية الى ازالته . والنظام الصناعى الرأسمالى يختلف ، فى الحقيقة ، عن مجتمع العبيد فى الشكل فقط . فالعبد يعمل وينشىء فائض القيمة تحت الاكراه ؛ والعامل الحديث ينشىء فائض القيمة فى ظل عقد حر يدخل فيه باختياره . ولكن نظرا لأن العامل ليس لديه وسائل الانتاج ، فهو لا يملك ، فى الحقيقة ، بديلا عن أن يبيع للرأسمالى السلعة الوحيدة التى يملكها ، وهى على التحديد عمله ، والرأسمالى ، بعد أن يدفع مجرد الأجر الذى يقيم الأود ، يضع الدخل فى جيبه .

## (٢) التفسير المادى للتاريخ

أخذ ماركس عندئذ يتساءل كيف أصبح المجتمع منظما بطريقة تضع فيها طبقة ممتازة يدها — تحت حماية القانون — على فائض القيمة الذى يوجده عمل العمال . . وقد أمده بالجواب عن

هذا السؤال التفسير المادى للتاريخ . وكان ماركس هو أول من أكد الأهمية الحاسمة للعوامل الاقتصادية فى تحديد الحوادث التاريخية فحيث فسر الآخرون هذه الحوادث على أنها نتيجة الطموح الشخصى ، أو دس البلاط ، أو الاعتداء السياسى ، أصر ماركس على حقيقة أن الاعتبارات الاقتصادية توجد ، على المدى الطويل ، تحت الاتجاهات السياسية وتحددها . وعلى أساس هذا التفسير للتاريخ لا تكون رغبة مينلاوس فى الثأر من باريس لهروبه مع هيلين هى التى ذهبت بالاغريق الى طروادة ، وانما هو تصميم الأغريق على فتح طريق تجارى جديد الى الشرق . فالذى يحدد التاريخ على المدى الطويل اذن هو تفاعل القوى الاقتصادية؛ وسيعكس تطور المجتمع الانسانى فى كل مرحلة ، مرحلة التقدم المادى التى أمكن الوصول اليها فى العالم الخارجى .

وهكذا يكون لكل مرحلة من مراحل الانتاج الاقتصادى شكل سياسى مناسب وبناء طبقى مناسب . وقد أوجد التقدم الاقتصادى الضخم الذى نشأ عن الثورة الصناعية فى مستهل القرن التاسع عشر ، أولا طبقة صغيرة ممتازة ، هم أصحاب وسائل الانتاج ، ثانيا طبقة كبيرة من البروليتاريا لا تملك شيئا . ولقد كان هناك ، بالطبع ، قبل الثورة الصناعية ، مستخدمون وعمال ، بل كان هناك رأسماليون على مستوى صغير ، ولكن الذى يميز

المجتمع الحديث هو سيادة الرأسماليين بوصفهم طبقة ، وتنظيم الدولة بحيث نعبّر عن هـذه السيادة ، ومواجهة البروليتاريا للرأسماليين على طول الخط الاقتصادى كله . هـذه المواجهة العدائية ، مع ما تتضمنه من التعارض الأساسى للمصالح ، تنشىء الصراع الدائم والنزاع الذى يسمى « الحرب الطبقية » .

ولكن المجتمع ليس ساكنا ؛ انه يتغير ويتطور ، وستزول فى الوقت المناسب أثناء تطورها مرحلة الرأسمالية وتأتى بعدها مرحلة أخـرى . وسيتخذ التطور المستقبل للرأسمالية شـكل تركز لرأس المال فى أيد أقل فأقل ، وطرد متزايد للرأسمالى الصـغير من جهة ، وتنظيم أكثر تماسكا واحكاما للبلوريتاريا من الجهة الأخرى . وفى ذروة هذا التطور ستنهض البروليتاريا وتقهر الطبقة الرأسـمالية وتنتزع منها وسـائل الانتاج ، تمـاما كما أزاح الرأسماليون أو امتصوا الطبقات ذات الامتياز الوراثى التى كانت السلطة فى يدها من قبل .

ووفقا للنظرية القائلة بأن الحوادث السياسية تعكس تغيرات اقتصادية سابقة عليها ، سيكون انتصار البروليتاريا مصـحوبا بتغيير مصاحب للبناء الاجتماعى وبالغاء الفواصل بين الطبقات .

وانه لمن الصعب أن نبالغ فى تقدير تأثير هذه النظرية عـلى تفكير الطبقة العاملة ؛ لقـد لعبت دورا أكبر بكثير من نظرية

ماركس عن القيمة فى توقير اسمه بوصفه أبا للاشتراكية . والسر فى جاذبيتها هو فى حقيقة أنها تعطى للطبقات العاملة الثقة بأنها فى الجانب الكاسب . ان مجرد عملية كشف التاريخ وفقا للمبادىء غير المتغيرة للتطور الاجتماعى ، بينما تتبع التغيرات السياسية التغيرات الاقتصادية وتعكسها ، ستؤدى فى الوقت المناسب الى طرد الطبقة الرأسمالية . ماذا اذن عن الصراع ، والحرب الطبقية ، ونهضة البروليتاريا ؟ هل هذه حتمية أيضا ؟ هل يتقدم التطور بتغيرات عنيفة وفجائية ؟ أم أننا لا نستطيع أن نثق بعملية النمو الطبيعى البطيئة فى التمهيد للتحول الاجتماعى الذى نريده ؟

لقد نشأت عن الاجابات المختلفة لهذه الأسئلة مدارس الاشتراكية التدريجية والاشتراكية الثورية على التوالى . والمدرسة الأولى ، التى كانت على العموم سائدة فى بريطانيا العظمى ، تهتم بالجانب الأحيائى ( البيولوجى ) فى عمل ماركس . فالمجتمع ، من نفس حقيقة كونه نتيجة للتطور وخاضعا له ، هو عضوى ، هو بناء حى ، مثل أى كائن حى ، قد ينمو أو يذبل . والنمو والذبول عمليات بطيئة ، يمكن أن يلاحظها الذكاء الانسانى ، بل حتى يمكن أن يعاونها المجهود الانسانى وأن يزيد فى سرعتها ، ولكنها لا يمكن أن تعكس أو توقف ، كما أنه لا يمكن تعجلها لتكون تغيرات فجائية تنتج عنها الكوارث .

فطريق التقدم يتكون ، اذن ، من مجموعة من الاصلاحات تستهدف مساعدة حركة المجتمع التدريجية نحو التحول التالى ، ذلك التحـول الذى سيكون أدنى الى المجمـوع الكلى لهذه الاصلاحات منه الى تغيير فجائى فى البناء يأتى نتيجة لها . ان هذه النظرية ، نظرية الاشتراكية التطورية ، المعروفة أيضا بالجماعية أو اشتراكية الدولة ، هى التى ستكون مبادئها موضوعا لما بقى من هذا الفصل .

هناك ، على أية حال ، اشتراكيون كثيرون يضعون تفسيرات شديدة الاختلاف لنظريات ماركس . وأيا كان الموقف فى المستقبل ، فهم يؤكدون حقيقة أن المجتمع ، كما هو اليوم ، يتكون من طبقتين متعارضتين ، أصحاب الملكية ومن لا ملكية لهم ، وليس لهما مصالح مشتركة . وبينهما هوة لا يمكن أن تعبرها الا ثورة تتضمن تغييرا كاملا للمجتمع . وقد يكون صحيحا أن المجتمع سيتغير ويتطور فى المجرى الطبيعى للحوادث ، ولكن حياة العمال المستغلين ستنقضى ، فى نفس الوقت ، فى بؤس وعذاب ، وهم لا يستطيعون الانتظار . ولذلك يجب اتخاذ كل خطوة ممكنة للاسراع بالتغيير التالى للمجتمع ، الذى يتصور فى صورة تغيير كامل فى البناء الاقتصادى والسياسى الذى يأتى نتيجة صراع تلجأ فيه الطبقات العاملة المكافحة الى القوة لتحقيق تجريد الرأسماليين من ملكيتهم .

وسنتتبع تفسير ماركس هـذا ، الذى يكمن فى أسـاس الشيوعية ، وفى جزء أيضا من النقابية ، فى فصل متأخر .

(ب) رد الفعل من الفردية : كانت قوى أخرى تعمل آثنـاء النصف الأخير من القرن التاسع عشر ، وقد ساعدت على زيادة الاستياء الذى أثارته أعمال ماركس من المجتمع الرأسمالى . وقد نجمت هذه القوى عن فهم جديد للنظرية السياسية ، كان يميل الى اعتبار الدولة كائنا حيا ، خاضعا للنمو والانحلال ، وهـذا الفهم هو الذى تبناه الماركسـيون التطوريون . وابتـداء من سنة ١٨٧٠ زاد ، كما رأينا ، الانصراف عن مبدأ الفردية ، وفى « مقالات الغابيين » ، التى كان أول نشرها فى سنة ١٨٨٩ ، دقت أجراس الموت لمبدأ « حرية العمل » على أى حال فى شكله فى القرن التاسع عشر .

وقد ذكرت أوجه النقد التى تعرض لها مبدأ « حرية العمل » فى فصلنا عن الفردية ، ولا حاجة لاعادة ذكرها هنا . لقد كان انهيار الفردية أساسا من جانبها الاقتصادى . فلا معنى لأن نقول لرجل انه سيختار دائما ما هو فى مصلحته الخاصة اذا لم يكن له خيار الا أن يبيع عمله لمن يعرض أعلى ثمن ، كما أنه لا يريح الرجل الذى يشكو الجوع فى الحمأة (Guttec) ، كبديل عن قبول أجر شبه التجويع ، أنه يتمتع بفوائد حرية التعاقد ، وأن له أن

ينشد غاياته الخاصة دون خوف من تدخل الدولة . وقد بين شقاء ساعات العمل الطويلة والأجور المنخفضة ، والحيـاة الراكدة ، والتقدم المحدود ، الذى وضعت « قوانين المصانع » ومن بعدها قوانين Trade Boards Act لجان التجارة ( لجان كانت تكون من التجار والعمال ) Trade boards بقصد تخفيفه ، بين هـذا الشقاء كيف كانت عمليات قانون العرض والطلب المنطلقة دون عائق تضر بصحة المجتمع وسعادته . وقد ازداد فى الحقيقة وضوح أنه لكى ترتفع كتلة الشعب فوق مستوى مجرد عبيد الأجر ، تجب حمايتهم ضد شرور المنافسة الحرة غير المقيدة ، باجراء أكبر هو تدخل المجتمع فى الصناعة وتنظيمها أكثر مما كان معتادا فى الماضى .

والجسم السياسى يشبه الجسم الانسانى على الأقل فى هذا ، وهو أنه اذا سمح لأى عضو معين بأن يعكف على اشباع رغباته دون تعويق ، فالنتيجة تنعكس بالضرر على باقى الجسم ؛ وحرية طبقة ممتازة فى تتبع مصالحها الخاصة دون تعويق كانت ضـارة برفاهة المجموع .

« التنظيم السياسى ضرورى فى أى مجتمـع لأن التصرف الجماعى ضرورى لاصلاح اختلال النظام الذى ينتج من حقيقة أن الناس يتصرفون باستقلال ومع ذلك يؤثر كل منهم على الآخر بمثل هذا التصرف » (١) .

---

(١) لندساى ( نظرية الدولة ) محاضرة كلية بدفورد ، ص (١٠٤) .

والتصرف الاقتصادى على النمط الذى يشجعه مبدأ « حرية العمل » يمكن وصفه بأنه أعمى ، بمعنى أنه ، بالرغم من أنه يبدأ بعدد من ارادات الأفراد ، فان له نتائج لا يرغبها واحد من هؤلاء الأفراد ، وتمتد لأبعد كثيرا من الدائرة المباشرة لأولئك الذين أرادوا التصرف . والمثال النموذجى للتصرف الاقتصادى يبدو فى سلوك المودعين عندما يشاع أن مصرفا على وشك السقوط . فيبادر كل مودع الى سحب نقوده ، والنتيجة للتصرفات التى أرادها كل فرد على حدة هى النتيجة الوحيدة التى لا يريدها أحد ، وهى ، على التحديد ، افلاس المصرف .

وتصرف الدولة ضرورى ، لمنع الآثار الضارة الناتجة عن عمى التصرف الاقتصادى الحر ، والمظهر الأول والأهم لرد الفعل من الفردية ، لذلك ، هو الاصرار على ضرورة تصرف الدولة لايقاف نتائج حرية تحقيق الربح .

والمظهر الثانى هو زيادة الميل الى مناقشة حق أصحاب الملكية فى كل المكاسب الناتجة عن تضافر جهود السادة والرجال . ومن الممكن ، عند رفض قبول المبدأ الماركسى كله فى موضوع « القيمة التبادلية » ، لا أن ننكر حق الرأسمالى فى كل المكاسب التى تؤدى ملكيته لوسائل الانتاج الى حصوله عليها فحسب ،

بل أن نشك فى ضرورة وجود الرأسماليين كلية . وقد سارت الدعاية المبكرة للمجتمع « الفابى » على هذه الخطوط .

ولا يهاجم الفابيون رأس المال على أنه ذخيرة العمل المسروقة التى اختلسها الرأسمالى من الرجل العامل . انهم ، على العكس ، يعترفون بأن الرأسمالى ، على أساس مقدمات ماركس نفسه ، كان له دور نافع بل ضرورى يلعبه فى تطوير المجتمع . ففى تدريب المجتمع وادارته فى المراحل المبكرة للثورة الصناعية ، كان الرأسمالى على أى حال ، يقوم بوظيفة لا غنى عنها فى تنظيم الصناعة . ولذلك ، كان له الحق فى جزء من القيمة التبادلية التى أوجدتها جهوده بالتضافر مع جهود العمال ، حتى لو لم يكن له الحق فيها كلها على الاطلاق ، وبما أن الادارة فى الصناعة قد زاد اسنادها الى مديرين مأجورين ، فلا حق له الآن فى أى شىء من القيمة التبادلية .

ولكن بعيدا عن « القيمة التبادلية » التى يوجدها أساسا العمال اليدويون ، والتى تحدث عنها ماركس ، هناك قيم كثيرة يوجدها كلها المجموع ، ويجب أن تستعمل لفائدة المجموع الذى أوجدها ، لا للكسب الخاص .

وهكذا يبدأ الفابيون بعرض أن ايجار الأرض ، أى « الزيادة غير المكتسبة » يجب أن تنقل من صاحب الأرض الى المجتمع فى

مجموعه ، لأنهم يرون أن حاجة المجتمع الى الأرض هى التى جعلتها ذات قيمة ؛ وقد قدمت عروض مشابهة بالنسبة لكل القيم التى يوجدها المجتمع .

فبدلا من النظر الى الفرد على أنه وحدة منفردة ، يصنع ثروته بجهوده الخاصة دون مساعدة ، يُصر الفابيون على تصور المجتمع جسما حيا تتعاون حاجاته وأوجه نشاطه فى كل الأوقات مع الفرد فى انشاء ثروته . وهكذا يزيد اتساع المدينة فى قيمة الأرض ، وكذلك يفعل اكتشاف الفحم ، وكذلك يفعل تصميم طريق حديدى .

وبالمثل ، تأخذ حاجة المجتمع لرائد الأعمال الكبير صورة دفع أجرة من المجتمع لاقدامه الفائق ، ومبادأته ، وتجهزه . ولكن رجل الأعمال يصبح لا حول له بدون حاجة المجتمع الى خدماته ، كما تصبح الأرض عديمة القيمة ، بغير حاجة المجتمع لأن يبنى عليها . فى كلتا الحالتين كان المجتمع هو الذى أوجد القيمة جزئيا ، ومع ذلك فالمجتمع يدفع الأجرة فى الحالتين .

هذا التصور العضوى للمجتمع بوصفه الموجد للقيمة يوحى بالنتيجة الظاهرة وهى أن ما يوجده المجتمع يجب أن يديره وأن يتمتع به . ولا أكثر من خطوة من هذا الى تأكيد أن المجتمع كوحدة يجب أن يملك أدوات الانتاج ، وأن المجتمع يجب أن يملك ويدير الخدمات العامة مثل السكك الحديدية ، والمناجم ، والطرق ،

والقنوات . وتصبح أدوات الانتاج والخدمات العامة عنـدئذ مستعملة لفائدة الكل بدلا من أن تكون مستغلة لأثراء قِلّة ، ويتمتع المجتمع عندئذ بالقيمة التى أوجدها هو ذاته .

ولكن من الواضح أن المجتمع لا يستطيع بذاته أن يتولى هذه المهمة المعقّدة : يجب أن يكون له نوع من الجهاز النيابى يعبر به عن ارادته ، ويعمل وفقا لأوامره ، ويدير القيم التى أوجدها المجتمع لصالحه . ويجد الاشتراكيون الجماعيون هذا العضو فى الدولة [1] . وهكذا يكون المثل الأعلى الذى يتضمن الفكر الجماعى هو دولة ديموقراطية تمثل المجتمع ككل ومزودة بمديرين خبراء يستعملون موارد المجتمع على أحسن وجه لصالح المجتمع . ويجب فى الحقيقة أن تكون الدولة هى نفسها العمال . عنـدئذ فقط يكون العمال الذين تستخدمهم يعملون وفقـا لأوامرهم أنفسهم ، عندئذ فقط يكون من يملكون وسائل الانتاج هم أنفسهم من يستعملون تلك الوسائل .

من المفيد أن نتريث عند هذه النقطة لنرى الى أى مدى حملنا رد الفعل من الرأسمالية . لم تعد الدولة تعتبر شيئا مزعجا سمجا يجب قصر تدخلها فى العمل المربح للمسعى الخاص والمنافسة الحرة

(١) الدولة هنا تعنى المجتمع المنظم جمـاعيا سواء كان أبرشية أو حيا أو كونتية أو شعبا أو جمعية تعاونية للمستهلكين .

على أدنى حد ، انه يطلب الينا الآن أن نفكر فيها على أنها العامل الذى لا غنى عنه فى تقدم المجتمع ، وخلال فاعليتها فقط يتحرر العامل من الشروط التعسفية التى يفرضها عليه الرأسمالى ، ويوضع فى موقف يتمتع فيه بفائض القيمة الذى كانت تحرمه منه الطبقة الممتازة حتى ذلك الحين .

نحن الآن فى موقف يسمح بوصف كل من الفلسفة التى توجد تحت الاشتراكية ، والمقاييس المختلفة التى يقترحها الاشتراكيون بغرض اعطاء هذه الفلسفة تعبيرا ثابتا .

## ٢ ـ فلسفة الاشتراكية

يحاجّ الفرديون فى بعض الأحيان الاشتراكية لتأثيرها فى اخضاع الفرد للدولة وهى بذلك تحرمه من حريته . وبالرغم من أنه يمكن بعض أشكال الاشتراكية أن يكون لها هذا الأثر فى العمل ، فان غرض الاشتراكية نقيض هذا بالضبط . فالاشتراكية تسعى الى تحرير الفرد من ضغط المشاغل المادية ، حتى يستطيع أن يعيش حياته الخاصة وينمى شخصيته بحرية . ولكن نظرا لأن الاشتراكى يأخذ بفكرة عضوية الدولة باعتبارها كيانا يتكون من وحدات تشترك كل منها فى اعتماد بعضها على البعض ، فهو يعتقد أن مثل هذه الحرية لا يمكن تحقيقها الا نتيجة لتنظيم اجتماعى محكم .

ولا تختلف — على المدى الطويل — أهداف كل من الاشتراكى والفردى : فكل منهما يهدف الى اعطاء الفرد أكبر قدر من الحرية . ولكن بينما يعتقد الفردى أن خير وسيلة لتحقيق هذه النتيجة هى التخلص من كل المعوقات والتدخل الخارجى فى العلاقة بين رجل ورجل ، يرى الاشتراكى أن تحقيقها لا يمكن الا اذا تعاون الرجال فى المجتمع ليتهيأ لكل منهم امكان تحقيق حياة مليئة وحرة فى آن واحد .

وكان الفرديون يتكلمون فقط عن الفردية ، ولكنهم كانوا يؤيدون نظاما تنسحق فيه الفردية تحت ضغط القوى المادية ، والاشتراكيون يتحدثون عن العمل للمجتمع والدولة ، ولكنهم يفعلون ذلك فقط ليصل الفرد خلال المجتمع الى درجة من تطوير النفس والحرية الشخصية أعلى مما يستطيعه فى حالة العزلة . والاشتراكية ، فى الحقيقة ، تهتم بتنظيم المجتمع أكثر من الفردية ، لا لأنها تؤمن بالكفاءة لذاتها ، وانما لأنها ترى أن الفردية الحقيقية تتحقق فقط عندما يكون الفرد حرا فى تتبع غايات روحية .

لقد نال مذهب الفردية ، كما رأينا ، مصادقة شبه علمية من نظريات داروين التطورية . فاذا كان الوجود ، فى طبيعته ذاتها ، صراعا ، فان المنافسة الحرة بين الرجل والرجل التى يكون البقاء فيها للأصلح هى الأساس الممكن الوحيد للمجتمع . ولذلك فعلى

فرض أن الطبيعة الانسانية يجب أن يحكمها الصراع فى سبيل الحياة ، يرى الفردى أن هدف الحضارة هو تنظيم هذا الصراع بحيث يبقى أكبر قدر من الحياة . وذلك يعنى أنه يفكر فى الحياة من ناحية الكم .

ويعتقد الاشتراكى ، من الناحية الأخرى ، أن فى الامكان التسامى على هذا الصراع من أجل الحياة ، وتنظر الى الحضارة على أنها الوسيلة التى يمكن بها هذا التسامى على الصراع . فللحياة غرض آخر غير مجرد المحافظة على استمرار الحياة ، و « كيف » الحياة أهم من « كمها » ، وعمل الحضارة هو أن تضع فى متناول قوة الفرد الوصول الى أسمى « كيف » للحياة ، وذلك بتحريره من ضرورات مجرد الصراع من أجل الحياة .

وسنتوقف العبارات التى تتخيل بها « كيف الحياة » على نوع الأشياء التى نرى أن لها قيمة ؛ أى على فلسفتنا . لنفترض ، على أى الأحوال ، أن الحياة الصالحة تتكون جزئيا ، من القدرة على تنمية قيم ثقافية ، وتتبع غايات روحية صالحة فى ذاتها . فطلب الحقيقة لذاتها ، وعمل الأشياء الجميلة لأنها جميلة ، وفعل الأشياء الحقة لأنها حقة ، هذه جميعا مع مستوى معين من الثقافة البدنية والعقلية ، ورفع للذوق ، وتهذيب للطباع ، هى على الأقل عناصر فى الحياة الطيبة . على أن هذه الأشياء تحتاج الى فراغ ، ومعرفة ،

وقدرة مالية . وذلك يعنى أنه لا يمكن تحقيقها الا اذا استطاع الناس أن يتساموا على الصراع لمجرد الوجود ، والسر فى احترام الاشتراكى الجماعى للدولة يكمن فى اعتقاده أن هذا الصراع لا يمكن التسامى عليه الا عن طريق الدولة . وكما يضعها مستر « كلاتون بروك » لا توجد الدولة من أجل قوتها ذاتها ، التى تعنى بقاء أعضائها أو بعضهم ، وانما لكى يتمكن أعضاؤها من فعل تلك الأشياء التى تستحق أن تفعل » . « كل دولة تستهدف قدرا معينا من التعاون ، ويستمر بقاؤها فقط لأن الناس يمكنهم أن ينسوا أنفسهم فى التعاون . والمشكلة ، اذن ، هى المشكلة السياسية النهائية ، لماذا يتعاونون ؟.. لا يمكن لاشتراكى أن يكون منطقيا واشتراكيا صميما الا اذا أعطى الجواب الصحيح ، وهو أنهم سيتعاونون ليستطيع كل منهم ، بقدر الامكان ، أن ينجو من صراع الحياة ليعمل تلك الأشياء التى تستحق ، لذاتها ، أن تعمل» .

وعلى ذلك ، فالمذهب الاجتماعى الذى يكمن وراء الرأى الاشتراكى فى الدولة هو أن المجتمع شركة من البشر تكونت وغرضها اعطاء كل أعضائها الفرصة لاشباع رغباتهم فى الحرية الروحية والحياة الطيبة .

ومن الطبيعى أن يتوقع الاشتراكى ، وهو ينظر الى المجتمع بهذه الطريقة ، أن يكون عمل الناس من أجل هذا المجتمع ،

وبمجرد أن يجرد الرأسمالى من ملكيته ، ويصبح العمال هم الدولة ، سيشعر الرجال بأنهم فى عملهم من أجل المجتمع يعملون لأنفسهم ؛ وسيرضون بتنظيم الدولة لهم ، لأنهم يعرفون أن القواعد التى يطيعونها قد أوحت بها الرغبة فى زيادة الخير العام ؛ وسيكونون أكثر اتقانا لعملهم وأكثر ابتهاجا وهم يقومون به ، لمعرفتهم أن ثمرات عملهم لن تذهب لتضخم مكاسب مخدوم خاص ، وانما لتمكّن الناس كمجموع أن يحيوا حياة أكثر امتلاء ، وغنى ، وحرية .

والاشتراكية تهدف اذن ، الى احلال دافع الخدمة الاجتماعية محل دافع الكسب الخاص . انها ترى أن الرجال سيقومون بعمل أحسن ليحققوا الحياة الطيبة ، بما تحتاجه من وقت فراغ وقدرة مالية ، ممكنة لمجتمع هو ، على المدى الطويل ، عبارة عنهم أنفسهم وسيكون خيرا من العمل الذى يرتضون حاليا القيام به من أجل مجتمع يضطرهم الى اثراء المستغلين لعملهم ، حتى يتجنبوا الجوع . واذا كانت الاشتراكية خاطئة فى اقامة هذا الافتراض ، واذا كانت نفسية الكائنات البشرية بحيث أنها لن تعمل ، راغبة وفى اتقان ، للمجتمع ، وانما لنفسها فقط ، فسينهار ، اذن ، صرح الاشتراكية كله على الأرض . لأن هذا المبدأ هو الأساس الذى ترتكز عليه . اما أن الرجال ذوو عقول اجتماعية بالمعنى الذى وصفناه ،

واما أنهم ليسوا كذلك ولا يمكن أن يُجعلوا كذلك . سنخصص ، اذن ، فى فصلنا الأخير بعض الاهتمام لهذا الافتراض النفسى ، الذى تنطوى عليه كل أشكال الاشتراكية على السواء .

### ٣ ـ مقترحات الاشتراكية الجماعية وسياستها

تعريف الاشتراكية فى دائرة المعارف البريطانية ( الطبعة الحادية عشرة ) ، هو « تلك السياسة أو النظرية التى تستهدف تحقيق توزيع أفضل للثروة ، وبالتبعية لهذا ، تحقيق انتاج أفضل للثروة من الانتاج السائد فى هذا الوقت (Now prevails) » . وهذا التعريف مناسب لأهداف الاشتراكية الجماعية وسياستها ، وهو ، باستثناء واحد مهم ، يصف بسداد كثيرا من الأغراض التى يضعها كل الاشتراكيين أمامهم ، ان لم يكن أغلبها . وبالاستثناء الذى سنتعرض له فيما بعد ، نكتفى حاليا بوصف التدابير المتعددة التى اقترحها الاشتراكيون لتحقيق ( ١ ) توزيع أفضل للثروة و ( ٢ ) تنظيم المجتمع للحياة الاجتماعية من أجل المجموع . والتدابير التالية هى أهمها ، وهى تلك التدابير التى ترضى الاشتراكيين من أى مدرسة .

١ — يجب الغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، ويجب ، لهذا الغرض ، وضع المهم من الصناعات والخدمات العامة فى الملكية العامة وتحت ادارتها .

٢ — يجب أن تدار الصناعة بغرض خدمة حاجات المجموع ، وليس بغرض تحقيق مكاسب للأفراد ، ويجب ، لذلك ، أن يتحدد مدى الانتاج وطابعه وفقا للحاجة الاجتماعية لا لتوقع الربح .

٣ — يجب أن يحل دافع الخدمة الاجتماعية ، الذى تعوّقه فى الوقت الحاضر رأسمالية الصناعة ، محل حافز الربح الخاص .

وفى الوقت الذى نجد أن الاقتراحات الثلاثة التى سبق تلخيصها محل اتفاق على العموم بين الاشتراكيين ، نجد أن الوسائل التى يُدافَع عنها بالنسبة لتحقيقها عمليا موضوع جدال حاد . وسيكون وصفنا فى بقية هذا الفصل لسياسة الاشتراكيين الجماعيين الذين ينتمون الى المدرسة التطورية . ولكن يجب ألا يغيب عن الذهن أن مدارس الاشتراكية التى سنبحثها فى الفصلين القادمين ستوافق على قليل جدا من الاقتراحات العديدة التى نصفها الآن .

ان الطرق التى يقترح الاشتراكيون الجماعيون تبنّيها ، لأجراء التحول الاجتماعى الذى يتضمنه قبول المقترحات الثلاثة السابقة ، طرق دستورية على وجه الدقة ، والوسيلة التى يقترحون اجراء التغيير خلالها هى الدولة القائمة ، على أن يجرى التأثير على الدولة بتغيير تدريجى فى الرأى العام ، يحدث عن طريق دعاية اشتراكية قوية ، ويمارس خلال صندوق الانتخاب .

ولا يتصور أى نقض مفاجىء للنظام الراهن يتضمن تحـولا عنيفا الى النظام الاشتراكى . وقد أصر الاشتراكيون الجماعيون ، وفاء للمفهوم الحيوى للمجتمع بوصفه كيانا اجتماعيا ، على أن المجتمع يمكنه أن يتغير تدريجا فقط ، وأن التغيير يجب أن يخضع لطبيعة البناء الاجتماعى السابق عليه . ومن وجهة النظر هذه ، من الضرورى أن نبدأ بما هو كائن فعلا وأن ندع الحاضر يحدد اتجاه الخطوات التى تتخذ فى المستقبل كما يحدد سرعتها أيضا . ولذلك سعى الفابيون فى هدوء ، وهم الذين يمكن اعتبار أنهم حددوا سرعة تقدم الاشتراكيين الجماعيين ، أن ينفذوا فى هدوء Quietly بمثلهم العليا الى الخدمة المدنية ، وحثوا على سياسة لتدخل الدولة المستمر الذى لا يتوقف فى تنظيم العمليات الاقتصادية ، تلك السياسة التى كان من ثمرتها قوانين لجنة التجارة المكونة من التجار والعمـال وقوانين التأمين ضد البطالة ، وقوانين معاش التقاعد ، وامتداد قوى المسئولين فى الحكومة المحلية ، واجراءات أخرى ذات ميل اشتراكى ، وتتعلق بدعاية قوية غرضها التأثير على الرأى العام على خطوط اشتراكية .

ولا ينظر الاشتراكيون الجماعيون الى الدولة ، وهى تؤدى وظيفتها بوسائل العمـل البرلمانى ، على أنها الأداة التى تصنع السلسلة المرغوب فيها من التغيرات التدريجية فحسب ، وانمـا

ينظرون اليها لتأخذ على عاتقها — عندما يتم التغيير — ذلك التنظيم الاجتماعى والاقتصادى للحياة الذى يدافعون عنه . ان دولاب الحكومة هو الذى سيحقق التغيير ، وهو الذى سيباشر الادارة بعد ذلك على أن يدعم الموظفون المدنيون تدعيما كبيرا ويطوّر هو نفسه على خطوط ديموقراطية .

وينشأ على الفور السؤال ، هل الحكومة هى الحكومة المركزية ، وهل الدولة هى مجرد البرلمان فى وستمنستر ؟ لقد رفض الجماعيون بتصميم مثل هذا المفهوم ، ومراعاة لوجهة نظر ما أثير فى وجههم من نقد على أساس المركزية الزائدة عن الحد ، فيحسن أيضا أن نؤكد حقيقة أن الاشتراكية الفابية ، حتى فى أيامها الأولى ، قد أصرت على أهمية توسيع مجال الحكومة المحلية وزيادة نشاطها .

وقد أعلن برنارد شو ، وهو يكتب فى ذلك التاريخ الباكر سنة ١٨٨٩ ، أن . « الدولة الديموقراطية لا يمكن أن تصبح دولة اشتراكية ديموقراطية الا اذا كان لها فى كل مركز للسكان جهاز محلى حاكم يماثل البرلمان المركزى فى ديموقراطيته الكاملة » ، وفى السنين الحديثة ، زاد اتجاه الفكر الاشتراكى فى هذه البلاد ، تحت تأثير نقد اشتراكيى الطوائف المهنية ومصادر أخرى سنشير اليها فى الفصل التالى ، الى اضطلاع السلطات المحلية بكثير من

الوظائف التى كانت من قبل منوطة بالموظفين المدنيين المركزيين . وهكذا نجد حزب العمـال البريطانى فى منشوره الذى نشر فى سـنة ١٩١٩ والذى يكوّن من بعض الطرق خير تقرير حديث للأهداف العاجلة للاشتراكيين التدريجيين ، يضغط لاعطاء أكمل مجال ممكن فى كافة فروع اعادة البناء الاشتراكى بعد الحرب « للأجهزة الحاكمة المحلية المنتخبة انتخابا ديموقراطيا » . وبينما يجب أن تسـاعد ادارات الحـكومة المركزية السلطات المحلية بالمعلومات وتعاونها بالمنح ، وأن تصر على حد أدنى معين من الكفايـة Efficiency ، يجب أن تُعطى الأخيرة « حريـة فى تطوير خدماتها فوق الحد الأدنى المشار اليه بأى طريقة تختارها » . وتتضمن هذه الخدمات ، الى جانب الأشراف على الماء ، والغاز ، والكهرباء ، والاسكان ، والنقل المحلى ، استعدادات التعليم ، والصحة ، والبوليس ، وتخطيط المكتبات والحدائق ، وتنظيم الموسيقات العامة والملاهى ، وبيع الفحم بالتجزئة ، وتوزيع اللبن محليا . ولا يجب أن تنظم السلطات المحلية وتشرف على المسائل التى تؤثر فى الصحة البدنية للرجال فحسب وانما على المسائل التى تؤثر على رفاهتهم العقلية والروحية . ويبدو من الصعب عندئذ ، الموافقة على تهمة المركزية الزائدة عن الحد التى توجه عادة ضد الجماعية .

والتدابير التى يدعو اليها حزب العمال البريطانى فى منشوره الذى سبقت الاشارة اليه Instructive تزيدنا معرفة ، وتحدد بوضوح الاتجاه الذى تتحرك فيه الاشتراكية الجماعية ، والأهداف التى تضعها نصب عينها والمزاج الذى تتبع به هذه الأهداف ، حتى أنه يقترح أن يعد أهمها تعبيرات نموذجية للفكر الاشتراكى المعتدل .

ويجب أن ينظر اليها على ضوء أنها غايات فى ذاتها ، وعلى ضوء أنها وسائل لغاية بعدها أيضا ، ويعنى ذلك القول بأنها تعتبر مرغوبا فيها داخل الاطار القائم للمجتمع ، ومرغوبا فيها كذلك بمعنى أنها ستساعد على التمهيد لحالة مختلفة وأفضل للمجتمع .

وحزب العمال — بعد أن يقرر ايمانه بمجىء نظام اجتماعى يقوم على الاخاء لا على القتال ، وعلى تعاون فى الانتاج والتوزيع قد خطط بروية لمصلحة كل من يشاركون فيه بأيديهم أو بعقولهم ، لا على التنافس فى الصراع من أجل مجرد العيش — يضع المقترحات التالية :

١ — التنفيذ الشامل للحد الأدنى للأجر القومى .

٢ — الادارة الديمقراطية للصناعة .

٣ — ثورة فى المالية القومية .

٤ — استعمال فائض الثروة للصالح العام .

والاقتراح الأول يقوم على تأكيد التزام الدولة بأن تحقق لكل فرد أجرا يهيىء له كل الاحتياجات للنمو الكامل لعقله ، وجسمه ، وخلقه . ويجب أن توحد وتمتد قوانين المصانع والورش من أجل هذا الغرض ، وأن ينقص أسبوع العمل الى ما لا يزيد عن ثمان وأربعين ساعة ، وأن يعترف بمبدأ الأجر المتساوى للعمل المتساوى .

وواجب الدولة فى منع البطالة محل اهتمام أيضا ، ويحض على رفع سن ترك المدرسة الى السادسة عشرة للمساعدة على هذا الغرض . وعندما يستحيل — لأى سبب — وجود عمل ، يجب أن تجرى الترتيبات عن طريق النقابات لتقديم معاش وتدريب كاملين على نفقة المجتمع لأولئك الذين لا يجدون عملا .

وسيناقش الاقتراح الثانى بشكل أكمل فى الفصل التالى . على أنه فى الوقت الحالى يلاحظ أنه يتضمن الاستعدادات الاشتراكية المعتادة للتأميم الفورى للسكك الحديدية ، والمناجم ، والكهرباء ، والقنوات ؛ ويحث على التخلص تدريجيا من الرأسمالى ومن الشركات المساهمة مع تقديم تعويض مناسب Joint Stock Company ويضغط لتجريد شركات التأمين الصناعية المتعددة التى تحقق الربح واضطلاع ادارة من ادارات الدولة بكل عمل التأمين على الحياة .

وهناك أيضا توصيات بأن يقصد من التعليم أن يضمن أن تهيأ لكل عضو فى الدولة ، بصرف النظر عن طبقته الاجتماعية ، فرصة متساوية لتنمية قواه الذهنية والروحية وتحقيق كل ما هو كامن فيه . ويحث على أنه يجب ألا تبقى الثقافة والمعرفة والاحتكارات الممتازة لطبقة صغيرة ، وتصبح ميراثا لكل مواطن ، يتمتع به فى حرية بصرف النظر عن وسائل أبويه .

ثم ينتقل المنشور الى مشاكل الادارة . وحزب العمال شديد التيقظ لأخطار البيروقراطية والمركزية الزائدة عن اللزوم . ولذلك ، فانه يتبع ذلك الاستعدادات لاتساع أوجه نشاط السلطات المحلية وزيادة وظائفها التى ألقينا عليها نظرة من قبل ، وتزدوج هـذه الاسـتعدادات مع توصيات بالتحـول فى شكل برلمانات أهلية لاسكتلندا ، وويلز ، وانجلترا ترتبط بجهاز مركزى يؤدى وظائف « جمعية فيدرائية » .

ونجد بنفس الطريقة توصيات مفصلة للادارة الديموقراطية للصناعة بواسطة العمـال الذين يعملون فيها ، وتقترن هـذه التوصيات بالمطالبة بالملكية القومية . وهذا القسم من المنشور يتأثر تأثرا عميقا بتطورات النظرية الاشتراكية التى سترد فى الفصل التالى .

ويتناول الاقتراح الثالث مسألة المصدر الذى نحصل منه على

المال للمشروعات المختلفة التى سبق تفصيلها . ومن الواضح أنه يجب ألا يسمح بأى اعتداء على المستوى القومى الأدنى للحياة ؛ كما يجب ألا يهدد الدخل الصغير للكتبة والطبقات المتوسطة الدنيا . وعلى ذلك فقد اقترح أن تراجع ضريبة الدخل والضرائب الاضافية مراجعة جذرية وأن تدرج بطريقة تجعل التضحية الحقيقية لكل دافعى الضرائب متساوية تقريبا . وسيتضمن هذا زيادة فى شدة انحدار التدريج فى ضريبة الدخل عن التدريج الموجود فى الوقت الحاضر ، حتى أنه بينما تدفع أدنى طبقة قابلة لغرض الضرائب عليها بنسا من الجنيه ، فانه قد يطلب من صاحب الملايين أن يدفع لغاية تسعة عشر شلنا .

ويتبع هذا الاقتراح بمشروع ضريبة على رأس المال يزال بها دين الحرب القومى الى حد كبير بفرض ضريبة على رأس المال الفعلى لكل الأشخاص الذين يزيد دخلهم عن ألف جنيه مثلا .

تدل هذه الاقتراحات على قبول حزب العمال الضمنى لنظرية فائض القيمة ، واصرارهم الناتج عن ذلك على انقاص الامتلاك الشخصى لفائض القيمة الى ما يقرب من العدم بنقله بطريقة غير مباشرة عن طريق المشروعات التى تساعدها الدولة والمنح لأولئك الذين خلقوا هذا الفائض — وهى طريقة بريطانية فريدة لتطبيق نظرية غير عملية نوعا ما .

٤ — ولا يزيد الاقتراح الرابع الا قليلا عن اعادة اثبات المبدأ المطبق فى الاقتراح الثالث بعبارات عامة ، فهو يطلق وصف فائض الثروة على ثروات المناجم ، والقيمة الايجارية للأرض فيما يزيد عن حد تكاليف الزراعة ، والربح المادى للاكتشافات العلمية ؛ ويأسف لأن هذا الفائض قد ظل لغاية الآن لترف طبقة غنية تافهة ، ويعرض أن يحتجز للصالح العام .

وسيكون من أثر تأميم الخدمات الهامة والحاقها بالبلديات ( أو جعلها ضمن المصالح البلدية Municipalization ) أخذ معظم هذا الفائض من الأيدى الخاصة ونقله الى الخزانة العامة ، وحيث تبقى صناعة تحت الادارة المؤقتة لرأسمالى ، ستحول ضريبة الدخل ، المدرجة بانحدار شديد ، جملة الأرباح الضخمة الى الدولة . وتستعمل الثروة التى تحصل عليها الدولة بهذه الطريقة فى تمويل التعليم القومى ، والاحتفاظ بحد أدنى مرتفع للأجر القومى ، والعناية بالمرضى والعاجزين ، وتبرعات الأمومة ، وتشجيع البحث العلمى ، ولرفع المستوى العام لحياة المجموع .

وسنرى أن هذه الاقتراحات الأخيرة تفترض مقدما وجود حكومة تتخللها المثل العليا الاشتراكية ، وهى أدنى الى طبيعة الغايات من الوسائل ، وغايات لا يمكن تحقيقها بالكامل الا فى دولة اشتراكية .

وطبيعى أن ينشأ السؤال : كيف ستكون مثل هذه الدولة ؟ ؛ كيف سيكون بناؤها ؟ كيف سيكون شكل حكومتها ؟ » ولقد سعى مستر سيدنى وب وزوجته الى الاجابة عن هذه الأسئلة فى كتابهما ، « دستور لحكومة بريطانيا العظمى الاشتراكية » .

ونحن نمسك ، على كل حال ، عن تلخيص مقترحاتهما حتى بوجه عام ، ويرجع ذلك من ناحية الى اعتبارات المكان ، ومن ناحية أخرى لأنها تثير مسائل ذات طبيعة جدلية عالية بالنسبة للعلاقات بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية ، وتحديد مناطق السلطة للمستهلك والمنتج كل منهما بالنسبة للآخر ، فى كل من السياسة والصناعة ، والمكان الأوفق لهذه المسائل يقع فى الفصل التالى . ونوصى كل من يريد أن يتعرف على نمط الحكومة الذى يدعو اليه مفسرو المدرسة الانجليزية للاشتراكية المعتدلة بقراءة هـذا الكتاب العميق الشامل .

# الفصل الرابع

## النقابية واشراكية الطوائف المهنية

**تقـــدمة :**

حينما نقلنا نص التعريف الذى أعطته دائرة المعارف البريطانية للاشتراكية فى الطبعة الحادية عشرة ، انتهزنا الفرصة لنذكر أنه يعبر تعبيرا مناسبا عن أهداف الغالبية من اشتراكيى هذه الأيام ، باستثناء مهم واحد . وهذا الاستثناء هو موضوع الفصل الحالى . ويذكر القارىء أن هذا التعريف المشار اليه تحدث عن الاشتراكية بوصفها مذهبا « يهدف الى تحقيق توزيع أفضل للثروة بفعل سلطة ديموقراطية مركزية » . واذا كانت عبارة « سلطة ديموقراطية مركزية » تعنى الدولة القـائمة ، فان كثـيرا من الاشتراكيين سينكرون الآن أن السلطة الديموقراطية المركزية هى الوسيلة التى يتحقق خلالها توزيع أفضل للثروة ، كما سينكرون أنهـا تهيىء قاعدة يشيد عليها المجتمع الاشتراكى المقبل .

وقد شاهدت الأعوام المبكرة من القرن العشرين اسـتياء متزايدا من الدولة وبمجموعة قواعد النظرية السياسية التى تعتبر ،

متابعة هيجل ، أن الدولة كيان لا غنى عنه ذو صفات مثالية غامضة ، يجب أن يمارس وظائف السيادة فى أى مجتمع أيا كان نمطه الجديد . ولدينا ، بالمخالفة لهذه النظرية ، نظريات تعتبر أن الدولة جمعية من المستهلكين ، جمعية بين كثير من مثل تلك الجمعيات التى قد ينتمى اليها الفرد ، أو أنها آلة للحكم يمكن الاستفتاء عنها بسرور واحلال غيرها مكانها ، اذا ثبت أن الثانية أنسب لحاجات المجتمع ، بينما تلغى الارادة العامة بوصفها أسطورة ، أو تحلّل الى عدد من الارادات المختلفة ، يحتاج كل منها الى التعبير عن نفسه بنمط مختلف من الأجهزة التمثيلية .

وقد كانت تجربة ادارة الدولة أثناء الحرب أدنى الى تقوية الاستياء من الدولة منها الى ازالته ، وحتى الاشتراكية الجماعية قد تحورت ، كما رأينا ، الى حد كبير نتيجة للعداء الذى انتشر ضد الحكومة المركزية .

وقد أخذ مكان المقدمة فى الهجوم على الدولة الجماعية مدرستان من الاشتراكيين .

فالنقابية ، وهى أسبق المذهبين ، قد أثقلت الميزان ضد الدولة ، بمثل الوضوح الذى أماله به الجماعيون لصالحها . ولذلك ، فبالرغم من أننا سنبدأ ببحثها فى تخطيطنا ، فلا حاجة لأن تؤخرنا طويلا ، حيث أن معظم ما له قيمة فى مذهب النقابيين

قد امتصته اشتراكية الطوائف المهنية ، وهى أكثر التطورات الحديثة للنظرية الاشتراكية تماسكا وعناية فى التفكير .

## ١ - النقابية

النقابية اسم يطلق على كل من كيان لمذهب اجتماعى أو نظرية للتنظيم الاجتماعى ، وخطة للعمل . وخطة العمل هى مرحلة معينة مما أسماه ماركس الحرب الطبقية ، وغرضها هو أن تبعث الى الوجود تنظيما نقابيا للمجتمع . وعلى أية حال ، فبينما نجد خطة العمل النقابية مباشرة ، وقوية ، وجيدة التحديد ، فان حالة المجتمع الذى تسعى الى تحقيقه غامضة الى أقصى حد . فالخطوط العامة مبينة ، ولو أنه حتى هذه الخطوط مبهمة ، ينقصها التفاصيل . وهناك سبب لهذا الغموض ، وكثيرا ما يكون متعمدا ، كما سنرى عندما نأتى الى بحث الفلسفة التى يزعمون أنها أثرت فى زعماء النقابيين .

سنصف أولا النظرية النقابية للتنظيم الاجتماعى ، وثانيا خطة العمل التى يدعو اليها النقابيون ، وثالثا الفلسفة الخاصة التى يقال انها وراء النقابية .

### ١ - النظرية النقابية للمجتمع

يمكن تعريف النقابية بأنها ذلك الشكل من النظرية الاجتماعية

الذى يعد التنظيمات النقابية أساسا للمجتمع الجديد وهى فى نفس الوقت الأداة التى يبعث بواسطتها هذا المجتمع الى الوجود . وهى اشتراكية صريحة بمعنى أنها تتبنى الرأى الاشتراكى العام القائل بأن رأس المـال سرقة ، وتوافق بل تزيد الاعتراف بأن الحـرب الطبقية أساسية فى المجتمع الرأسمالى وتقترح الغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج واحلال ملكية المجتمع محلها .

وعلى أية حال ، فان النقابية — بالمعارضة لكل من الاشتراكية الجماعية والشيوعية ، تستمد الهامها من عمل برودون لا من عمل ماركس . فنظرية برودون فى الشيوعية Assocation Communism تتصور مجتمعا شديد الشبه بالتنظيم الحر للجمعيات الاختيارية التى يدعو اليها الفوضويون ( انظر الفصل الخامس ) . ولقـد تأثرت النقابية الفرنسية تأثرا شديدا بتعليم بردون ، ولذلك كانت نزعتها من أول الأمر « محلية » واضحة ، ومعارضة للسلطة . وقد بدت هذه النزعة على الخصوص فى اتجاهها الى اعتبار أن وحدة نقابة العمال هى نمط الجمعية الاختيارية الذى يجب أن يخلف الدولة الرأسمالية ، والنقابية ، وهى انبثاق الخاص لمذهب نقابات العمال الفرنسى ، لم تفقد قط الميول الفوضوية التى استمدتها من أصلها .

والخلاف الرئيسى بين النقابية والاشتراكية الجماعية يقع فى اصرار الأولى على أهمية ما يسمى بادارة المنتجين . فالعمال الذين

يوجدون القيمة يجب — فى نظر النقابى — أن يكونوا المديرين للمجتمع ؛ وذلك يعنى أن النقابيين يرون أن العمـال بوصفهم منتجين ، يجب ألا يتولوا الادارة فى المجال الاقتصادى والصناعى فحسب ، بل فى المجال السياسى أيضا ، أو ، اذا توخينا مزيدا من الدقة ، فان المجال السياسى وأداته الدولة يجب ألا يستمر وجودهما بهذه الحال ، وأن تناط وظائفها بهيئات من المنتجين منظمة عـلى قاعدة مهنية . وتختلف النقابية فى هذا مع الاشتراكية التدريجية التطورية ( الاشتراكية الطائفية ) ، حيث ان الأخيرة بينما تشارك النقابية فى اعتراضها على تدخل الدولة فى المجال الصناعى ، الذى تسلمه كله ، بالتساوى مع النقابية ، الى المنتجين ، فهى تعترف بالحاجة الى تمثيل أبعد للارادة العامة فى المجال السياسى . ولذلك ، تحتل الاشتراكية التدريجية ، فى هذا الخصوص ، موقفا وسطا بين الجماعية فى ناحية والنقابية فى ناحية أخرى .

ويرى مما تقدم أن النقابية ، برد الفعل من اشتراكية الدولة التى تميل الى اعتبار المجتمع تنظيما من المستهلكين فقط ، تذهب الى النهاية الأخرى فى اصرارها على أهمية المنتج . وهكذا نجد پيلوتييه ، أحد الزعماء النقابيين يؤكد أن « مهمة الثورة ليست تحرير الجنس البشرى من كل سلطة فحسب ، بل من كل نظام ليس هدفه الأساسى تنمية الانتاج » .

واعتراضات النقابيين على الدولة ، وبالتالى على أى شكل لتنظيم الدولة للمجتمع ، يمكن بيانها باختصار كما يلى .

هناك فى المكان الأول شعور عام ، وان يكن مبهما بعض الشيء ، بالعداء للدولة باعتبارها نظاما بورجوازيا ومن الطبقة الوسطى . فليست الدولة أداة للاستغلال الرأسمالى فى المجتمع كما هى الآن فحسب ، بل انها بطبيعتها ذاتها ، ستظل ويجب أن تظل طبقة وسطى فى مجتمع الغد . ان خدمة الدولة تجعل الرجال مكتبيين وغير عطوفين على حاجات أولئك الذين يضطلعون بالعمل الفعلى للانتاج وطموحهم ، وسيظل لها هذا الأثر تحت أى نظام للمجتمع يبقى على الدولة . والتنظيم المركزى يميل الى الاطراد ، والروتين ، وينقصه الخيال والمبادأة ، ويميل الى عدم الثقة بالتطور المحلى وبالاقدام . ولذلك فانه حتى الدولة الخيِّرة ، اذا تركت تدير الصناعة ، ستكون ضارة بالتقدم . ولكن اذا كان للدولة هذا الأثر على الصناعة ، فسيكون لها هذا الأثر فى اتجاهات أخرى . وليس موظف الطبقة الوسطى المدنى هو الذى يعرف حاجات العامل اليدوى ، ولكنه العامل اليدوى ، ولذلك يجب أن يكون هو الذى يصف العلاج المناسب ، وهو الذى يقوم بتنظيم الصناعة .

ويتحالف مع هذا الاستياء من دولة الطبقة الوسطى ، عدم

الثقة باشتراكية الطبقة الوسطى . والنقابية تدعى أنها المدرسة الوحيدة فى المذهب الاشتراكى التى كانت من نتاج العمال أنفسهم ؛ فكل أشكال الاشتراكية الأخرى قد انبعثت من عقول أذكياء النظريين من الطبقة الوسطى ، وتنم على أصلها . وهى تبدى ميلا الى أن يكون تنظيم العمال موافقا لنظام للمجتمع أعد سلفا يبدو أنه كان صالحا لنفر من المثقفين . وهى ، لذلك ، لا تلمس حاجات العمال ، التى لا يمكن التعبير عنها على وجه صحيح الا بنظام من تدبير العمال أنفسهم . وأهمية المحافظة على بقاء الشعور الطبقى الحاد أنها تزيد منع أى تقارب بين العمال ومثقفى الطبقة الوسطى ، حتى عندما يتخذ المثقفون موقفا مؤيدا ، بوصفهم مضرين بالحماسة الثورية .

وحجة القائلين بنظام ادارة المنتجين ، هى أنها تؤدى الى زيادة فى كل من حرية العمال ، وكفاية الصناعة . فعندما تكون الصناعة مملوكة لنقابات العمال وتحت اشرافها ، يكون لكل عامل مشترك فيها صوت فى ادارتها . وهو ، لذلك ، يستمتع بجوهر الديموقراطية فى كل تصرف فى حياته العملية ، بالمقارنة للظل المضلل الذى يقدم له مرة كل بضع سنوات فى النظام السياسى ، عندما يدعى للادلاء بصوت فى صندوق الانتخاب ليمكّن الأقل لياقة من بين ثلاثة أو أربعة مرشحين غير لائقين ، لم ينتق هو نفسه أيا منهم ، أن يمثله

فى برلمان قومى . وسيشعر العامل بالفخر فى عمله ، لأن له مصلحة شخصية فى ادارة الصناعة ، وسيتحسن انتاجه فى الكم وفى الكيف .

وبالرغم من أننا ، كما لاحظنا فعلا ، لم نعرف الشكل الذى سيتخذه المجتمع ككل تحت النظام النقابى ، فثمة اشارات متعددة للطريقة التى سينظم بها الجانب الاقتصادى والصناعى لحياة الأمة . ويجب ، على أية حال ، أن يلاحظ ، أن تفاصيل كل مشروع تتغير مع بناء الحركة الخاصة التى ينبثق منها المشروع . وأكثر المذاهب قربا من نمط التفكير النقابى فرنسية الأصل ؛ ولكى نضع القارىء فى موقف أفضل لفهم تنظيم المجتمع المقترح للمستقبل ، يحسن أن نخصص بعض فقرات لوصف التنظيم الحالى لنقابات العمال الفرنسية .

والهيئة التى لعبت الدور الرئيسى لترويج النقابية هى الاتحاد الفرنسى العام للعمل . ويتكون هذا الاتحاد من نوعين مختلفين من الهيئات . انه يشتمل مبدئيا على حوالى سبعمائة نقابة مهنية ، أى نقابة من العمال الذين يعملون فى صناعة واحدة أو فى عملية واحدة من عمليات الصناعة . وقد أصبحت هذه النقابات المهنية قانونية فى سنة ١٨٨٤ ، واتحدت لأول مرة فى الاتحاد العام للعمل فى سنة ١٨٨٥ . وقد نمت فى نفس الوقت تنظيمات مختلفة للعمال الفرنسيين موازية للنقابات المهنية ولكنها تختلف عنها

بعض الشيء . كانت هذه التنظيمات هى « النقابات المحلية » . Bourse du Travail، والنقـابة المحلية تستوعب العمـال الذين ينتمون الى صناعات مختلفة ، ويحدث أنهم يعيشون فى نفس المنطقة . وكانت وظائفها أن تستخدم مصرفا محليا للعمل لأعضائها وغالبا ما تحمى حقوق العمل فى منطقتها . وفى سنة ١٨٩٣ ضمت النقابات المحلية فى اتحاد النقابات المحلية . وفى سنة ١٩٠٢ انضم هذا الاتحاد مع الاتحاد العام للعمل ، وكان نتيجة ذلك أن تكون تنظيم تصور فيه كل نقابة مهنية محلية مرتين ، مرة مع غـيرها من النقابات المهنية للعمال الذين يعملون فى نفس الصناعة ممثلة لحاجات ومصالح تلك الصناعة الخاصة، ومرة مع غيرها من النقابات المهنية للعمال فى نفس المنطقة ، فى نقابة العمـل المحلية ، ممثلة لحاجات تلك المنطقة الخاصة ومصالحها . وكان هذا التنظيم من عمل پيلوتييه الى حـد كبير ، وكان تبنّيه لسياسة نقابية يرجع أساسا الى تأثير پيلوتييه .

ان تنظيم المجتمع الآن كما يتصوره النقابى الفرنسى بعد الثورة يصاغ بوضوح وفقا لتنظيم الاتحاد العام للعمل . والنقابات المهنية المحلية التى ستكون بالطبع شاملة ، ستتحد فى « بورصة » تقوم بدور وكالة تخديم للأقليم وبدور مركز نشاط نقابات العمـال أيضـا . وسـتكون The bourse على اتصـال بالحاجـات

الاقتصادية للمنطقة ، وستتعاون ، لذلك ، مع The bourses المجاورة بغرض تهيئة هذه الحاجات . ويعنى ذلك ، أنها ستقرر كلا من طبيعة الانتاج ومداه فى الصناعات فى منطقتها ، وتقرر ، بالتعاون مع The bourses فى الأقاليم الأخرى ، استيراد وتصدير المنتجات من هذه الأقاليم واليها .

وهذا الأسلوب المحلى الى أقصى حد للتنظيم ، والذى يعكس محلية السياسة الصناعية الفرنسية ، هو مع ذلك نموذجى للنقابية حيثما تظهر . وقد تأثرت النقابية بشدة ، كما سبق أن ذكرنا ، بنظريات برودون ، ولا شك أن اتخاذ bourses قاعدة للتنظيم الاجتماعى من وحى نظامه للوحدات المحلية . ومن الطبيعى أن يتضح أن هذا النظام غير مناسب تماما فى بلاد مثل بريطانيا العظمى ، حيث تنظم الصناعة على درجة أوسع ، وغالبا ما كان التعرف على هذه الحقيقة ، وعلى الحاجة الى بعض التهيئة لوجهة نظر المستهلكين ( وهى حاجة كانت محل تأكيد اشتراكيى الطوائف المهنية ، الذين كان لنظرياتهم تأثير هام على التطورات الأخيرة للنقابية ) ، هو الذى أدى الى أن يطالب مؤتمر ليون النقابى فى سنة ١٩١٩ بالتأميم المصنّع للخدمات الكبرى فى الاقتصاد الحديث : الأرض والنقل المائى ، والمناجم ، والقوة المائية ، وهيئات الائتمان ، وتعريف التأميم بأنه العهود بالملكية القومية للطوائف المعنية ، وهى المنتجون والمستهلكون المتحدون .

وبالرغم من هذه التطورات الأخيرة ، فان الميل الى اقامة تنظيم المجتمع على أصغر وحدة صناعية هو ما يميّز معظم المذهب النقابى فى شكله النموذجى ، وهو يظهر فى تصريحات « العمال الصناعيون فى العالم » ، وهو هيئة نقابية أمريكية ، وهو مذهب يبين الأصل المشترك للنقابية والفوضوية .

## ب ـ طرائق النقابيّة

والنقابيون ، كما لعله كان متوقعا من الانحراف ضد الدولة الذى سبق وصفه ، لايثقون بالطرق السياسية كوسيلة لتحقيق التغيير الذى يريدونه فى المجتمع ، وتجربة مشاهدة زعماء من بين زعماء الطبقة العاملة المنتخبين حديثا للبرلمان القومى يفقدون الحماسة الثورية تدريجيا ، كانت كثيرة الحدوث بشكل خاص فى فرنسا ، وكانت نتيجة ذلك ايمان بأن العمال يجب أن يعتمدوا على أنفسهم فقط . ان عضو البرلمان العمالى لا يمثل نقابته وانما يمثل ناخبيه ، وهو لهذا السبب بالذات ، لا يستطيع ، حتى اذا أراد ، أن يكرس نفسه لقضية العمال . ويجب ، تبعا لذلك ، أن يكون العامل مستعدا للحصول على السلطة فى الدولة ، لا عن طريق أعضاء البرلمان والممثلين ، وانما عن طريق قوة اتحاده فورا . ومن ثم فقد وقف النقابى فى كل مكان الى جانب سياسة « العمل

المباشر » فى المحيط الاقتصادى ، وهو مستعد لتفسيره ، اذا دعت الضرورة ، بالعمل العنيف .

وهكذا بدأت النقـابية بالافتراض العام وهو أن القـوة الاقتصادية هى المفتاح للموقف . ولاعتبارات استراتيجية ، قوى هذا الرأى الذى يعتبر أنه مبدأ يجد فى ماركس مستندا قويا . فالعمـال يعتنقون أفكارا سياسـية مختلفة ، ولكن مصالحهم الاقتصادية واحدة ، ولذلك تشربوا فى المجال الصناعى بشعور من التضامن الذى ينقصهم فى المجال السياسى ؛ انهم سيضربون معا فى الوقت الذى لا يصوتون فيه معا . وعلى كل حال فالحزب السياسى سلاح ثورى ضعيف ؛ انه مشتت ، واجتماعه نادر ، وهو عرضة لأن يكون من الكبر بحيث لا يمكن أن يعطى تعبيرا مباشرا للارادة العامة .

وعدة أسباب اذن تقـود النقابى الى التركيز عـلى المجال الاقتصادى ، والاضراب هو سلاحه الرئيسى فى ذلك المجـال ، والاضرابات تشجع كلما أمكن وحيثما أمكن ، اضرابات لرفع الأجور ، واضرابات لانقاص ساعات العمـل ، وفوق كل ذلك اضرابات من أجل نصيب أكبر فى الادارة .وهذه الاضرابات خير فى ذاتها ، وخير باعتبارها وسيلة لشىء وراءها . انها خير فى ذاتها لأنها ، حتى حين تفشل ، تعطى العمال شعورا بالتضامن ، ودرسا فى تنظيم أنفسهم بأنفسهم ، واحساسا بالاعتماد على النفس ، بينما

تساعد فى نفس الوقت على تقوية الحرب الطبقية ، وتبرز بوضوح اصطفاف الأمة فى حزبين متعاديين ، البروليتاريا الذين لا مِلك لهم فى ناحية ، وطبقة الملاك الرأسماليين فى الناحية الأخرى . والاضرابات خير باعتبارها وسائل لأنها تميل الى تقريب يوم الاضراب العام .

والمذهب القائل بأن الأضراب العام هو السلاح الذى سيؤدى نهائيا الى تنفيذ الثورة ، مستمد جزئيا من الكاتب الاشتراكى الفرنسى ، بلانكى . وليس الاضراب العام ، بالضرورة ، اضرابا لكل العمال . وعلى العكس ، فليس متوقعا أن ينشط عدد مناسب من العمال بشعور طبقى من الشدة بحيث يكفى للاضراب لغرض بسيط ووحيد هو انهاء النظام الرأسمالى . والمراد هو اضراب نسبة كافية من العمال فى الصناعات الرئيسية لتحقيق شلل الرأسمالية . وفى هذا الخصوص ، سيجعل تعقيد الصناعة الحديثة واعتماد بعضها على البعض ، أمر الاضراب العام أسهل وأكثر أثرا فى نفس الوقت ، وذلك بأن يجعل ممكنا لأقلية من العمال أن تشل الصناعة كلها . فحالما يصبح ممكنا وضع أقلية من العمال لديها شعور طبقى وبالقوة العددية الكافية ، فى قمة الكفاح المطلوبة ، سيعلن الاضراب العام ويستولى على أدوات الانتاج . وستكون هذه هى نهاية الرأسمالية .

ولا أهمية لواقعة أن اضرابا عاما بهذا الطابع لن يكون

ديموقراطيا لأنه قد يكون معارضا لرغبات أغلبية العمال . فقد تخلوا عن مذهب حكم الأغلبية باعتباره وهم بورجوازى ، وأدركوا أنه سيكون من الضرورى ، على أية حال ، فى المرحلة الانتقالية أن تتولى أقلية أعنة القوة وتقود باقى العمال نحو تحررهم .

والنقابيون يحيدون فى هذا الخصوص ، عن تعاليم ماركس ، أو يضعون تفسيرا جديدا لها على أى حال . وهم يرون أن ماركس كان متفائلا بغير موجب فى التنبؤ بأن المجتمع الرأسمالى سيصل ، فى أثناء تطوره ، فى الوقت المناسب الى مرحلة ينهض فيها العمال ويجرّدون سادتهم . ولن يكون الموظفون بهذا الاستعداد للقتال فى سبيل طبقتهم كما توقع ماركس ؛ سيساومون ويهونون ، ويخفون بألف طريقة التمييز بين العمال والسادة ، حتى تنزع الحدة الثورية من روح العمال . ويجب فى هذه الظروف أن يتخذ العمال وينفذوا بكل الوسائل التى يستطيعونها سياسة الهجوم المستمر . ورغم أن الاضراب هو أقوى أسلحتهم ، فهناك أيضا طرق متعددة للتخريب — من أداء عمل ردىء ، وكسر الآلات ، وافساد عمل قد تم فعلا ، الى اطاعة نص القواعد جميعا حرفيا وبدقة بطريقة تمنع الصناعة من الاستمرار . وهناك سياسة المقاطعة والبطاقة التى تبين أن العمل قد تم تحت شروط النقابة ، وهناك ca' canny أو ممارسة أداء كمية صغيرة جدا من العمل بعناية دقيقة .

كل هذه الطرق يمكن ممارستها ( ولو أن أشكالا معينة من التخريب وca' Eannyمحل اعتراضRestriction of production by the workers بعض النقابيين بوصفها هدامة للخلق ) لأثرها التعليمى ولأنها تؤدى الى جعل طريق الاضراب العام أكثر سهولة .

## حـ ـ فلسفة سوريل

لا شك أن الاعتقاد سيقوم بأن شروط الاضراب العام غامضة جدا ؛ ولكن الغموض مقصود ، مثله فى ذلك مثل رفض النقابى رسم أى صورة محددة جدا لحالة المجتمع الذى سيعقبه . وربما كان هذا الغموض وهذا الرفض راجعا جزئيا ، الى تأثير الكاتب الفرنسى سوريل . وعمل سوريل مزيج عجيب من السياسة والفلسفة ، وتطبيق غريب لنظرية مشهورة من نظريات ما فوق الطبيعة على المشاكل الاجتماعية . والذى فعله سوريل ، فى الواقع هو أنه توسل بنظرية برجسون فى الحدس ، التى سيكون النقابى المتوسط آخر من يفهمها ، لتبرير أسلوب للعمل سيكون برجسون أول من يرفضه .

ويرى الفيلسوف برجسون ، الذى أصبح نظامه مشهورا فى العقد الأخير من القرن التاسع عشر والعقد الأخير من القرن العشرين ، أن غايات أفعالنا لا يضعها لنا العقل وانما يضعها

الحدس . ان عقلنا يقول لنا كيف نفعل ما نريد أن نفعله ، ولكنه لا يلعب أى دور فى تقرير ما نريد أن نفعله . والحدس لا يقرر الغايات التى نهدف اليها فحسب ، وانما هو الذى يدرك طبيعة الوجـود ومعناه الى الحـد الذى نستطيع أن نفهمها فيه على الاطلاق . ولكن المنظر الذى يعطيه لنا الحدس ، بالرغـم من وضوحه الكامل ، لا يمكن ، مع ذلك ، وصفه فى عبارات معينة معقولة لمن ليس شريكا فيه . انه شىء خاص تماما وشخصى ، وغير عقلى كعمل من أعمال العقيدة ، ومع ذلك فهو يرغم على العمل جميع أولئك الذين لديهم هذا الشىء ، كالعقيدة الدينية .

والآن ، فان نظرية الحدس هذه ، وهى نظرية قصد بها مبدئيا أن تصف فهمنا لحقيقة ما وراء الطبيعة ، هى ما يستعمله سوريل لتبرير الأضراب العام الذى لم يسـتطع اعطاء بيان معقـول لأغراضه . ولا يجب ، فى رأى سوريل ، أن يذكر للعمـال أى تفصيل عن غرض الاضراب العام ، ولا أى نوع من المجتمعات يقدم لها . وادراكهم لحالة المجتمع التى هى هدفهم من كل أوجه نشاطهم يجب ، فى الواقع ، أن يكون حدسيا ؛ بمعنى أنها لا تنقل بالتعليم العقلى ولا تأخذ شكل العقيدة العقلية . والاضراب العام ، بلغة سـوريل ، يجب أن يكون بالنسبة للعمال اسـطورة ، والأسطورة فكرة تملأ الرجال بالحماسة ، كما كان توقع عودة

المسيح الثانية يبث الروح فى المسيحيين الأوائل . ولكن أى محاولة لجعل الأسطورة عقليا مآلها أن تكون مضللة . وعندما يراد تقدير قيمة الاضراب العام أو غرضه « يجب البعد عن طرق البحث الجارية بين الساسة ، ورجال الاجتماع ، والناس الذين يدعون علم السياسة » .

واحدى مزايا هذا المذهب ، هو أنها مكنت سوريل من أن يقنع لا بعدم سداد نقد الاضراب العام فحسب بل بعدم سداد بحثه أيضا . انه يجعل هذا المفهوم غير قابل للمهاجمة . ومن الصعب أن نجد سلاحا أفضل لأغراض المعارضة السياسية . والذى يصح على الاضراب العام يصح بدرجة أقل على أى اضراب . « ولأن الاضرابات تتخذ لدوافع ترقد فى أعماق الجزء الوجدانى من طبيعتنا ، فقد ولّدت فى البروليتاريا أنبل ما عندهم من العواطف وأعمقها وأشدها تأثيرا ؛ فالاضراب العام يجمعهم جميعا فى صورة متساوية ، وهو بجمعهم معا يعطى لكل منهم حده الأقصى فى القوة .. وهكذا نحصل على الاشتراكية الوجدانية التى لا يمكن للغة أن تعطيها لنا بوضوح كامل — ونحصل عليها ككل محسوس فى لحظة » .

ومن المهم ألا نبالغ فى تأثير هذا التعليم على الحركة النقابية ، واذا لم تكن الأهمية لأى سبب آخر ، فلأن كثيرا من الكتاب قد

بالغوا ، فى الواقع ، فى هذا التأثير . والعامل المتوسط ليس برجسونيا ، ولم يسمع اطلاقا « بالحدس » . ومن المشكوك فيه أن لسوريل تأثيرا كبيرا حتى بين الزعماء . لقد جاءت الحركة النقابية أولا ، ثم جاء سوريل التبريرى العفوى بعد ذلك .

ومن بعض الوجوه قد اتجهت النقابية اتجاها مناقضا لتعاليم سوريل ؛ فسوريل والنظريون ، مثلا ، يكرهون التخريب : والتلكؤ فى مهمة يوحى لهم أن العامل ليس معدا للثورة . وفى نفس الوقت ، سيكون من العبث ، على أى حال ، أن ننكر أن تعليم سوريل يعطى تبريرا شبه معقول لما يجب أن يبدو بغير هذا التبرير سياسة مجرد عدم صبر ، ودعوة « لانفجار » عام لمجرد الانفجار العام ، وهو تبرير يتفق جيدا مع مزاج الدعاية النقابية الذى يتسم بنفاد الصبر . والمهم فيما ذهب اليه سوريل ، هو رأيه فى أنه لم يفكر فى شىء بعد الاضراب الفعلى ، وأن ليس ثمة حاجة للتفكير فى أى شىء . لقد حاول سوريل أن يبين أن سياسة التدمير ليس ضروريا أن تكون سياسة يأس ، ولم تفشل النقابية فى ادراك مثل هذه النظرية المناسبة . وكانت الدعاية النقابية بارزة فى كل من فرنسا والولايات المتحدة فى السنين السابقة على الحرب مباشرة . ويجب ، على كل حال ، أن نذكر (١) أنها حققت تقدما يسيرا نسبيا منذ الحرب ، (٢) أن أتباعها لم

يكونوا كثيرين قط فى هذه البلاد ( انجلترا ) . انها أكثر مذهبية وتطرفا ومنطقية ، بحيث لا تنتشر بين شعب الميالين بطبيعتهم الى المساومات ؛ والمدرسة الفكرية المعروفة باشتراكية الطوائف المهنية التى استمدت معتقداتها من كل من اشتراكية الدولة والنقابية قد كسبت مهتدين فى تلك البلاد ( الجزر البريطانية ) أكثر مما فعلت النقابية ، أو من المحتمل كثيرا أن تفعل . وهذه النظرية من نظريات الاشتراكية هى ما يجب أن نبحثه الآن .

## ٢ ـ اشتراكية الطوائف المهنية

سيكون من المناسب تقسيم معالجتنا لاشتراكية الطوائف المهنية الى ثلاثة أقسام . فنلقى أولا نظرة على سابقاتها ، ثم نصف المبادىء العامة التى تقوم عليها والأغراض التى تهدف اليها ، وننتهى بتخطيط مختصر للطرق التى تدعو اليها لتحقيق تلك الأغراض .

### ا ـ السوابق على اشتراكية الطوائف المهنية

لا حاجة الى أن يؤخرنا تاريخ اشتراكية الطوائف المهنية طويلا . انها فى الأصل نظرية انجليزية صرفة ، يمكن أن يقال انها جذبت الانتباه لأول مرة بنشر كتاب ا . ج . پنتى فى سنة ١٩٠٦ ،

عنوانه « رجعة النظام المهنى » . يدعو مستر پنتى فى هذا الكتاب الى العودة الى مبدأ العصور الوسطى القائل بالحكم الذاتى فى الصناعة ، حيث كان الصانع العضو فى مهنة مستقلة يملك الأدوات التى يعمل بها ويقرر طبيعة انتاجه ومداه . وتقوم حجة مستر پنتى ، من ناحية ، على أسس عاطفية ،ومن ناحية أخرى ،على أسس جمالية ، ويبعث فيها النشاط عداؤه لطرق الانتاج الحديثة والصناعة على مجال واسع . ولهذا السبب ، فان المقترحات التى تقترح لتنظيم الصناعة على قاعدة الصانع المستقل ليست سياسة عملية الآن ، ويمكن الشك فى أنه قد قصد فى أى وقت أن تكون كذلك . ويمثل عمل پنتى المرحلة « الطوبية » فى دعاية اشتراكية الطوائف المهنية ، تماما كما يمثل عمل ويليام موريس الطور الطوبى فى الاشتراكية ذاتها .

ولم تأخذ النظرية شكلا عمليا حتى سنة ١٩٠٩ . وكانت السنوات من سنة ١٩٠٩ الى سنة ١٩١٢ سنوات قلق شديد للعمل ، لعبت فيها النقابات دورا متزايد الأهمية . ولذلك كان الاقتراح الذى تقدم به كتاب مثل س . ج . هوبسون و ا . د . أوردج فى أعمدة صحيفة « العصر الحديث » ، أنه يجب أن تطبق الفكرة المهنية على الظروف الحديثة على أساس تنظيم النقابات القائم . وكانوا يطلبون « حكما ذاتيا » للصناعة بواسطة

العمال المعنيين فى الصناعة ، مجتمعين معا فى نظام للنقابات المهنية الصناعية ، التى تكون نقابات العمال القائمة نواتها . وبحلول سنة ١٩١٣ أصبحت الفكرة النقابية لأول مرة قوة محدودة فى الحركة العمالية البريطانية ، ويمكن أن يرى تأثيرها منذ ذلك الحين فى كل البيانات الهامة عن الأهداف والمطالب التى أصدرتها مختلف التنظيمات التى تكون الحركة . وواضح أن هـذه هى الحالة فى مشروع عمال التعدين لتأميم المناجم وادارتها ، الذى عرض أمام لجنة صناعة الفحم فى سنة ١٩١٩ ، والذى يحتوى على كثير من الملامح الرئيسية لنظرية الاشتراكية المهنية .

وقد أنشئت « جمعية الطوائف المهنية القومية » فى تاريخ مبكر فى سنة ١٩١٥ ، بغرض الاعلام بالدعاية للفكرة النقابيـة طوال الحركة العمالية ، وبالرغم من أن جمهرة العمال قد بقيت غير متأثرة بهذه الدعاية ، فان كثيرا من زعماء العمال ، لا سيما بين الشبان ، هم اليوم من المهتدين الى اشتراكية الطـوائف المهنية بدرجة كبيرة أو صغيرة .

وخير وصف لاشتراكيى الطوائف المهنية ، اذن ، هـو أنهم مجموعة صغيرة من النظريين المثقفين يعملون داخل الحركة العمالية بغرض تحويل الرجال ذوى التأثير فى الحركة الى آرائهم ، ولكنهم، كقاعدة عامة لا يقومون بأى دعوة مباشرة لكسب تأييد جماهير العمـال .

## ٥ ـ مبادئ وأهداف اشتراكية الطوائف المهنية

يوصف الهدف الذى ترمى اليه اشتراكية الطوائف المهنية بأنه الغاء « نظام الأجر » ، وانشاء حكم ذاتى فى الصناعة بواسطة العمال ، خلال نظام ديموقراطى للنقابات الوطنية ، تعمل فى المجتمع بالاتحاد مع غيرها من التنظيمات الوظيفية الديموقراطية ». والمبادىء العامة التى بنى عليها هذا البيان للأهداف يمكن أن تختصر الى ثلاثة مبادىء ، الثانى والثالث منها تطبيقات خاصة للمبدأ الأول .

هذه المبادىء هى (١) مبدأ الديموقراطية الوظيفية . (٢) مبدأ وجوب ادارة الصناعة بالتصرف المشترك لكل من العمال الذين يعملون بأيديهم والذين يعملون بأذهانهم فى الصناعة . (٣) مبدأ أن تكون القوة والمسئولية راجعة الى أهمية الوظائف التى يقوم بها الأفراد فى خدمة المجتمع وبنسبتها .

(١) ولمبدأ الديموقراطية الوظيفية أهمية كبيرة للنظرية السياسية ، ومن المفيد أن يبحث بالتفصيل . لقد نُقح وطبق لحل مشاكل كل من التنظيم الصناعى والتنظيم السياسى بواسطة ج . د . هـ . كول ، الذى كتب بتوسع عن نظرية اشتراكية الطوائف المهنية . وتطبيق النظرية فى المجالات السياسية والادارية ليس مقبولا ، على كل حال ، من جميع اشتراكيى الطوائف المهنية

الذين يطبقونها فى المجال الصناعى، ويمكن بيانها على الوجه التالى.

من المستحيل على أى شخص واحد أن يمثل أى شخص آخر ؛ وعلى ذلك فجميع ما كان يطلق عليه المؤسسات التمثيلية التى كانت موجودة فى الماضى هى مؤسسات مضلّلة التمثيل . على أنه بالرغم من أن الرجل لا يستطيع أن يمثل جيرانه ، فهو يستطيع أن يمثل مجموعة من الأغراض المشتركة لجيرانه . وهكذا يستطيع (س) أن يمثل المصالح المشتركة لـ ( ا ) ، (ب) ، (جـ) ، الذين هم جميعا من لاعبى الكرة ، بوصفهم لاعبى كرة ؛ ويستطيع (ص) أن يمثل المصالح المشتركة لـ ( ا ) ، ( د ) ، (هـ) ، الذين هم جميعا من البنائين ، بوصفهم بنائين ؛ ويستطيع (ى) أن يمثل مصالح ( ا ) ، (هـ ) ، ( ز ) ، الذين هم جميعا من أتباع الكنيسة المشيخية ، بوصفهم من أتباع الكنيسة المشيخية ؛ ولكن لا (س) ولا (ص) ولا (ى) سواء أخذوا منفردين أو مجتمعين يمكن أن يصح القول بأنهم يمثلون كل مصالح ( ا ) أو بتعبير آخر ( ا ) نفسه . يتبع ذلك أن أى نوع من التمثيل الذى هو تمثيل حقيقى ، يجب أن يكون تمثيلا وظيفيا ، وأن الهيئات الوحيدة الديموقراطية حقا ، بمعنى أنها تمثل ارادة أولئك الذين انتخبوها ، هى تلك الهيئات التى تتعلق بالوظائف المختلفة التى يؤديها الأفراد . ولذلك ، سيكون المجتمع الديموقراطى عبارة عن

شبكة متضافرة من الهيئات الوظيفية ، تمثل كل منها مجموعة معينة من الارادات أو الأغراض المشتركة بين أعضائها .

ولنر من أى نوع من الهيئات الوظيفية يمكن أن تتكون ديموقراطية وظيفية مبنية على هذه الأساليب . هناك ، فى المكان الأول ، المصالح المتعددة المشتركة بين الناس لأنهم أعضاء فى أمة واحدة ، المصالح السياسية التى تعنى بها الى الآن النظرية السياسية على وجه يكاد يكون استثنائيا exclusive . هذه هى الضرائب والقانون ، والدفاع ضد الاعتداء الأجنبى ، والمحافظة على مستوى معين من التعليم . هذه مسائل قومية تؤثر بالتساوى فى جميع القاطنين فى مساحة جغرافية معينة ، وخير وسيلة لتمثيل ارادات الناس بالنسبة لهذه المسائل هى هيئة قومية لا تختلف عن البرلمان القائم . ثم هناك اعداد الغاز والمياه ، وقوة بوليس لحفظ النظام ، والملاهى المحلية ، وحد أدنى للرعاية الصحية الخ ؛ هذه مسائل يهتم بها الناس لأنهم يسكنون نفس المكان المحلى . ولذلك فان هيئة اقليمية محلية على غرار « السلطة المحلية » Local Aulhority المحلية الموجودة ، هى الوسيلة المناسبة للتعبير عن ارادة الأفراد فى مثل هذه المسائل .

ثم هناك الانتاج ، وهذا ينشىء مجموعة من المشاكل الخاصة المتميزة بذاتها يحتاج الأمر فيما يتعلق بها الى شكل جديد

للتمثيل . فمسائل الحالة ، والظروف ، والساعات ، والأجور ، وكمية المنتجات ، لا يمكن حلها حلا مناسبا الا وفقا للارادة العامة التى يعبر عنها فى لجان الورشة والمصنع المنتخبة لهذا الغرض . أما طبيعة الانتاج ومداه ، وأثمان السلع المنتجة ، فهى مسائل تمس المستهلك أيضا . ولذلك ، تدعو الحاجة الى مجالس المستهلكين للتشاور مع لجان المنتجين . وستكون وظيفة هذه المجالس هى أن تحدد ، بالاتحاد مع لجان المنتجين فى الورشة والمصنع ، مسائل التكاليف والأسعار . والدين مجال منفصل أيضا ، والتعبير عن ارادة الأفراد فى حدوده يتميز عن المصالح الأخرى التى عرضنا لها .

وهكذا ، تدعو نظرية الديموقراطية الوظيفية ، كرد فعل شديد لفكرة الدولة المركزية التى تشمل كل شىء ، الى تحليل القوى والوظائف الى عدد من الهيئات المختلفة ، سيكون من المأمول أن تعبر تعبيرا صحيحا عن كل مصالح الفرد فى المجتمع الحديث المعقد .

والآن فانه حادث تاريخى بعض الشىء ، أن هذه النظرية الخاصة للديموقراطية ، التى ان صحت ، فهى تصح فى عموم الكيان السياسى كله ، قد طبقت أول ما طبقت فى الصناعة . وقد طبقها هكذا اشتراكيو الطوائف المهنية لسببين . فهم ، فى المكان

الأول ، قد اتخذوا رأى ماركس القائل ان « القوة الاقتصادية تسبق القوة السياسية » . ويعنى ذلك أنهم يرون أن الديموقراطية فى المجالات السياسية لم تكن ممكنة الا اذا كان هناك ، أولا ، ديموقراطية فى المجالات الاقتصادية ، وأنه اذا نظمت الصناعة تنظيما ديموقراطيا ، فان التنظيم الديموقراطى للمجتمع يتبع ذلك بالضرورة . وكان السبب الثانى هو أن الصناعة كانت فى حالة من الفوضى ، بحيث أنه ، الى أن يعاد بناؤها على قاعدة منظمة ، فلا يمكن أن تصح الحياة الاجتماعية فى أى دائرة أخرى من دوائرها . أى أن اشتراكيى الطوائف المهنية يرون أن وسائل الرأسمالية ودوافعها تنهار فى الصناعة ، وأن بديلا ما للرأسمالية يجب أن يوجد ان عاجلا أو آجلا ، ولو لم يكن ذلك الا لأن العمال يفشلون فى الاحتفاظ بمستوى الانتاج فى ظل النظام الموجود .

ولذلك ، فحقيقة أن اشتراكى الطوائف المهنية يطبق نظريته فى الديموقراطية الوظيفية فى المجال الصناعى لا تعنى أنها غير قابلة للتطبيق فى المجالات السياسية والاجتماعية . انه ، على العكس ، يجاهد لجعل مبدأ الديموقراطية الوظيفية واجب الامتداد الى الحكومة المحلية والقومية ، ويقترح وفقا لذلك أن يجعله يسود بعد أن طبق فى الصناعة .

(٢) ، (٣) . وقد أخذ المبدأ فى تطبيقه على الصناعة الشكل التالى . يجب أن تكون الخدمات والصناعات الرئيسية مملوكة للدولة ( والى هذا الحد يتفق اشتراكى الطوائف المهنية مع الجماعى ) . ولكن ، برغم أن التأميم مرغوب فيه ، يجب ألا يفترض أن المشاكل الصناعية ستحل بمجرد نقل الصناعة الى الملك العام .

ويهتم الاشتراكيون المهنيون اهتماما كبيرا بعيوب البيروقراطية. وهم يشيرون الى حقيقة أن الموظفين فى الهيئات العامة مثل « مجلس مقاطعة لندن » ، أو حتى ادارات الدولة الكبيرة ، ليسوا أحسن حالا بشكل ملحوظ من العمال فى المشروعات المملوكة ملكا خاصا ، فى مسألة الأجور والظروف ، ويوضحون بشكل قاطع أنه حتى الجهاز الخبير من الموظفين المدنيين ، لو كان فى استطاعته أن يدير بكفاءة الصناعة المملوكة ملكا عاما ، فسيكون على غير اتصال بحاجات العمال ، ولن يذعن للمقترحات التى تأتى من أسفل . ولذلك ، لكى تكون الصناعة ديموقراطية حقا ، يجب أن تنظم من أسفل . ويجب أن يكون رؤساء العمال والمديرون منتخبين من العمال أنفسهم ومسئولين أمامهم ، حتى يمارس العمال المنظمون فى الصناعة الاشراف على ادارة الصناعة ممارسة فعالة . ويناط مثل هذا الاشراف بالطائفة المهنية .

والطائفة المهنية على غرار نقابة العمال الموجودة ، ولكنها

تختلف عنها من ناحيتين مهمتين . انها ، أولا ، ستشمل كلا من العمال اليدويين والذين يعملون عملا ذهنيـا ، من الساعى الى المدير ، الذين يعملون فى صناعة معينة . وثانيا ، ستكون وظيفتها الرئيسية ، لا أن تحمى مصالح أعضـائها ولكن أن تدبر أمر الصناعة .

يترتب على الخلافات المذكورة فى الأهداف وفى التكوين ، أن العمل الفعلى للطائفة المهنية يجب أن يختلف عن عمل نقـابات العمال بطريقتين .

( ا ) نظرا لحقيقة أنه يقع على عاتق نقابة العمال حماية أعضائها ضد الاعتداء الرأسمالى ، فقد كان اهتمامها التاريخى يكاد يكون مقصورا على محاولة رفع الأجور وتقصير الساعات .

(ب) أى محاولة من جانب نقابات العمال للحصـول على نصيب فى الاشراف ، فى أثناء بقاء الاشراف فى أيدى المخدوم ، سيكون طابعها بالضرورة سلبيا . انها تأخذ شكل : « لن يفعل هذا » ، أو « لن يفعل هذا بهذه الطريقة » ، أكثر من اتخاذها شكل « سيفعل هذا » ، أو « سيفعل هذا بهذه الطريقة » . ومن هنا نشأ رأى خاطىء يقول : ان نقابات العمال ، من طبيعتها ذاتها ، معوقة لقدرة الصناعة ومعادية لها .

ولكن من الواضح أن هذه الفروق فى العمل تنشأ عن حقيقة

أن نقابة العمال قد نظمت لأغراض حربية فى مجتمع معاد ، بينما ستنظم الطوائف المهنية لأغراض سلمية فى مجتمع صديق . ان نقابة العمال التى تنظم للسلم والانتاج ، وليس للقتال وحماية النفس ، والتى تستوعب حقيقة كل العمال فى الصناعة ولها الاشراف الكامل على كل المسائل التى تؤثر فى الانتاج ، أى نقابة العمال التى هى « طائفة مهنية » ستستطيع ، من نفس حقيقة أنها تعمل للمجتمع مباشرة ، وأنها — وهى تفعل ذلك — تمثل الارادة العامة لجميع العمال باعتبارهم منتجين ، أقول تستطيع لا أن تحافظ على الانتاج فى المستوى الرأسمالى فحسب ، بل أن تزيده وتحسنه . وستفعل ذلك لأنها ستستوحى دافع الخدمة الاجتماعية المعوّق والمختنق فى الصناعة بتنظيمها الحالى .

ان الطائفة المهنية ستعمل فى خدمة المجتمع ، هذه هى الحقيقة التى سيجد فيها اشتراكيو الطوائف المهنية جوابهم — جزئيا — على الاتهام الواضح بأنه لا يوجد ما يمنع الطائفة المهنية التى تحتكر الانتاج فى الصناعة المعينة التى تمثلها ، من استغلال الشعب لمصالحها الخاصة . والعمل وحده هو الذى يمكنه اثبات هل هم على حق فى ذلك . فقد يثبت أن دافع الخدمة الاجتماعية ، المعترف بوجوده ، ليس ، عمليا ، بالقوة الكافية للتغلب على حافز الكسب الشخصى ، وقد يكون الرجال ذوى روح شخصية دائما

وفى كل الأشياء قبل أن يكونوا ذوى روح عامة . واذا كانت الحـالة هكذا ، فستنهار اشتراكية الطوائف المهنيـة ، وتتحول الى فوضى من الطوائف المهنيـة المستغلة التى سـتفوق فرصها لنهب المجتمع فرص المخـدوم الرأسـمالى نسبيا لمـا سيكون من زيادة كمال احتكارهم للانتـاج . ولكن انهيـار اشتراكية الطوائف المهنية على أساس هذه المسألة من مسائل علم النفس سيكون معناه انهيار أى شكل آخر للاشتراكية ؛ لأن الرجال اذا لم يكن فى الامكان اقناعهم فى بعض الأحيان بأن يضعوا صالح المجتمع أولا وصالحهم الشخصى ( الا الى مدى أنهم يستفيدون حين يستفيد المجتمع ) ثانيا ، فعندئذ تكون القاعدة الوحيـدة للمجتمع هى القاعدة الحالية وهى تحقيق الكسب والمنافسة . وهذا هو — كما قد لاحظنا فعلا — السؤال النفسى الذى يتوقف على اجابته موقفنا ازاء أى شكل من أشكال المذهب الاشتراكى ، والمقترح أن نبحثه فى اختصار فى فصل منفصل .

ويجب ، على أى حال ، أن يلاحـظ أنه ، بالرغـم من أن اشتراكيى الطوائف المهنية يعترفون بأن خطتهم تعتمد فى المدى الطويل على فهم معين للطبيعة البشرية ، فقد قدموا مع ذلك نظاما من الكوابح ضد أى ميل من الطائفة المهنية لتحميل المجتمع أكثر مما يلزم للحصول على البضائع التى تنتجها .

وحجة اشتراكيى الطوائف المهنية لاشراف المنتجين تقدم ، فى المكان الأول ، لاعتبار تسيير الصناعة فقط . انهم يعتقدون أن الصناعة يجب أن تسيَّر بواسطة خبراء فنيين يفهمون جانبها العملى والتجارى من ناحية ، وبواسطة العمال اليدويين الذين يعملون فعلا فى انتاج البضائع . ولكن هذا ليس مطالبة بالاشراف الكلى على العملية الاقتصادية من بداية الانتاج الى نهاية الاستهلاك . انه مطالبة مقصورة على تلك العمليات التى تدخل فعلا فى انتاج البضائع وتوزيعها . وفى اللحظة التى تنشأ فيها مسائل الأثمان وتقسيم فائض الانتاج ، تشترك مصالح المستهلكين ، ويجب — وفقا لنظرية الديموقراطية الوظيفية — أن يعبر عن ارادة المستهلكين بالنسبة لهذه المسائل بواسطة مجالس المستهلكين ، التى ستحدد الأثمان وتقرر توزيع فائض البضائع ، بالتعاون مع الطوائف المهنية للمنتجين .

ويميز مستر كول ثلاثة أنواع مختلفة من هيئات المستهلكين التى يجب — فى ظنه — أن تتعاون مع ثلاثة أنماط من الطوائف المهنية لحل المسائل التى من هذا النوع . فهناك أولا الصناعات والخدمات القومية National الكبرى ، وهى المناجم ، والسكك الحديدية ، والنقل البحرى وما الى ذلك . ستكون هذه مملوكة للدولة ، التى ستعقد هيئات قومية من أجل هذا الفرض

تمثل وجهة نظر الشعب، لتتشاور مع الطوائف المهنية القومية الكبيرة التى سينتظم فيها عمال هذه الصناعات . وهناك ثانيا خدمات المنفعة العامة ، الغاز ، والكهرباء ، والنقل المحلى الخ . وستنتقل هذه الى ملكية بلدية أكثر منها قومية ، وسيتفاوض المستهلكون المحليون ، ممثلين فى هيئات لا تختلف عن السلطات المحلية ، فى مثل هذه المسائل مع الطوائف المهنية المحلية المسئولة عن ادارة هذه الخدمات فى المناطق المختصة . وهناك ، ثالثا ، مجموعة من الصناعات الصغيرة التى تعمل فى انتاج السلع التى تستهلك فرديا فى البيت . وقد يعتبر توزيع البضائع بالتجزئة الذى تؤديه حاليا الورش الصغيرة المملوكة ملكا خاصا ، صناعة تنتمى الى هذا القسم .ولن تمر هذه الصناعات — فى رأى مستر كول — فى أى وقت فى مرحلة تأميم أو جعلها تابعة للبلديات . وهو يرى أن الحركة التعاونية ستتولى ملكية هذه الصناعات ، وأن هيئات من التعاونيين المنتخبين على كل من الأساسين المحلى والقومى ستكون هى مجالس المستهلكين المناسبة للتفاوض مع الطوائف المهنية التى تشتغل بتنظيم عمال هذه الصناعات فيما يتعلق بتحديد الأثمان وترتيب مسائل التوزيع .

بهذه الوسائل وأشباهها ، يسعى الاشتراكى المهنى لاعطاء المستهلك ، ممثلا فى نماذج مختلفة من مجالس المستهلكين ، حماية

كافية ضد الاستغلال من جانب العمال الذين يقومون بادارة الانتاج وتنظيم الظروف التى يتم الانتاج فى ظلها . وستكون الضرائب وسيلة اضافية لازالة اغراء الطوائف المهنيـة بتكديس الأرباح المفرطة على حساب المجتمع . فتدريج الضريبة المفروضـة على الصناعات فى مصدرها تدريجا شديد الانحدار وقيام الطوائف المهنية بدفعها سيصلح أى تفاوت بين الطوائف المهنية فى موضوع الأرباح .

ويقوم السؤال بالنسبة لموقف الدولة ووظائفها فى ظل مثل هذا النظام . لقد تحدثنا عن تأميم صناعات معينة ، وأشرنا الى مسائل معينة ، مثل الدفاع الوطنى ، وحفظ النظام والقانون ، وفرض الضرائب ، بوصفها من مهام الهيئات القومية الممثلة لجميع المواطنين الذين يقيمون داخل حدود الوطن . ولكن ما قيل الى الآن قليل ، عن طبيعة هذه الهيئات ، وعلاقاتها بالبرلمان القومى بتكوينه الحالى . وهناك بعض الخلاف فى الرأى بين اشتراكيى الطوائف المهنية على هذه النقطة . يرفض كثيرون أن يضـعوا مقدما أى قواعد جامدة ثابتة للبناء السياسى الذى سـيتخذه المجتمع الاشتراكى المهنى . وهكذا ترى « هيئة الطوائف المهنية القومية » أن « الشكل الحقيقى للتنظيم فى أى بلد لا يمكن أن يحدد مقدما قبل الموقف الذى يدعو الى وجوده » . والهيئة ،

على أية حال ، تتخذ — على العموم — موقفا معاديا للدولة وتتبع تعاليم ماركس فى اعتبارها ، بتنظيمها الحالى ، « لجنة تنفيذية لادارة شئون الطبقة الرأسمالية كلها » . وهذا العداء للدولة ، باعتبارها مستودع السيادة فى المجتمع ، يستمر بعد أن يتحقق تحول المجتمع الى مجتمع اشتراكى مهنى . وهناك ميل الى تخصيص الدولة بدور جمعية مستهلكين ، ممثلة فى عدد من الهيئات المنتخبة على أساس قومى للتفاوض مع الطوائف المهنية الكبيرة للانتاج .

ويرى آخرون ، على أية حال ، أنه سيبقى — فى ظل نظام اشتراكية الطوائف المهنية — وظائف معينة ، لا يمكن أن يقوم بها الا هيئة تشبه الدولة كما هى اليوم فى جانبها السياسى . ويبدو — فى ضوء الاعتبارات التى جاء ذكرها فى فصلنا الثالث — أن الشك قليل فى أنهم على حق .

### حـ ـ وسائل اشتراكية الطوائف المهنية

يجب فى النهاية ، أن نلقى نظرة قصيرة على الوسائل التى تدعو اليها اشتراكية الطوائف المهنية لتحقيق مجتمع اشتراكى مهنى .

يفخر اشتراكيو الطوائف المهنية بالطابع العملى الشديد لشكل الاشتراكية الذى يدعون اليه . فبالرغم من أن ثمة ادراكا كاملا بأن

التحول الى حـالة اشتراكية لا يمكن أن يتم عمليا دون بعض العنف ، فليس هناك ، مع ذلك ، سبب نظرى يمنع من قيام حالة اشتراكية طوائف مهنية تتيجة لعملية تطورية بحتة . واشتراكية الطوائف المهنية ، فى بنائها — كما تفعل — على النظام القـائم لنقابات االعمال ، تسعى لايجاد جسر عبر الهوة التى تفصل المجتمع الرأسمالى عن المجتمع الاشتراكى . ونقابات العمال هى المفتاح للموقف بطريقتين . أولا ستكون نقابات عمال اليوم هى الطوائف المهنية للغد ؛ وثانيا ، نقابات العمال هى التنظيمات التى سيتم بواسطتها التحويل الفعلى .

فليس هناك — كما سبق أن لاحظنا — اختلاف أساسى بين نقابة العمال والطائفة المهنية فى حدود ما يتعلق بالتكوين ؛ رغم أن هناك اعتبارين مهمين سيكون على نقابات العمال أن تتحور قبل أن تستطيع القيام بوظائف الطوائف المهنية . يجب أن تصبح شاملة تماما لعمال الصناعة ، ويجب أن تحصل على بعض الاشراف فى تسيير الصـناعة . لذلك توجـه دعاية اشتراكية الطوائف المهنية بشكل واسع الى تحقيق هذين التغييرين الأساسيين فى تكوين نقابات العمال ووظائفها . فهى تدعو ، أولا ، الى أن تكون نقابات العمال أكبر حجما وأقل عددا ، وتسعى الى أن تعيـد تشكيل تركيب نقابات العمال على خطوط التنظيم الرأسى بالمعارضة

للتنظيم الأفقى . فالتنظيم الرأسى سيشمل كل العمال فى صناعة بالذات من القمة الى القاع ، بما فى ذلك المدير والساعى . ويشمل التنظيم الأفقى العمال الذين يؤدون عملية معينة أو مجموعة من العمليات ، التى قد يحدث أن تكون متماثلة فى عدد من الصناعات المختلفة .

ويوجد ثانيا ، أو كان يوجد الى السنين القليلة الأخيرة ، ميل متزايد من جانب نقابات العمـــال — نتيجـــة لدعاية اشتراكية الطوائف المهنية — الى التدخل فى مسائل النظام والادارة داخل المصنع . وقد اتبعت النقابات الأكثر كفاحا السياسة التى تسمى « الادارة الجائرة » ، وغرضها نقل أكثر ما يمكن من وظائف الادارة الى العمال دون تجريد الرأسمالى. وهذه السياسة لها سمتان بارزتان . الأولى مطالبة نقابات العمال بأن يكون رؤساء العمال والملاحظون فى مصنع منتخبين من عامة العمال المنظمين فى نقابات العمال ، ومع هذا الطلب ، الطلب المقابل وهو أن رؤساء العمال الذين يعترض عليهم العمال ، يجب أن يفصـــلوا . والتنظيم من أسفل هو ، كما رأينا ، أحد المبادىء الأساسية لنظرية اشتراكية الطوائف المهنية ، وبالرغم من أن عدد الحالات التى تمكنت فيها نقابات العمال من تحقيق انتخاب رؤساء العمال بواسطة أعضائها

قليل ، فان قبول الحق فى حالة أو حالتين ، قد اعتبر ، مع ذلك ، خطوة هامة فى اتجاه « ادارة العمال » .

وثانى الملامح الهامة لسياسة « الادارة الجائرة » هو « العقد الجماعى » . ففى حالة أو حالتين نجحت نقابة عمال فى أن تنجز — مع مخدوم أو مجموعة من المخدومين — عقدا جماعيا واحدا لا يحدد طابع الانتاج ومداه فحسب ، وانما بعدد شروط الخدمة ومقدار الأجور التى تدفع بالنسبة للعمال جميعا فى مصنع معين ، أو حانوت ، أو حظيرة . وفى ظل عقد من هذا النوع ، تضمن نقابة العمال الانتاج الذى اتفق عليه ، وترتب التفتيش اللازم للعمال ، وتشرف على استخدام رؤساء العمال وفصلهم ، وتتسلم من المخدوم مبلغا جزافيا للأجور ، يوزع عندئذ على العمال بواسطة لجنة المصنع أو الورشة المختصة .

وقد حققت سياسة العقد الجماعى تقدما قليلا حتى الآن ، ولكن من الواضح أنه حيثما نجح العمال فى حمل مخدوم على الموافقة على مثل هذا العقد ، سواء فى شكله التام أو فى شكل محور ، كسبوا — نتيجة لذلك — تجربة قيمة فى الادارة ، فى الوقت الذى يتقدمون فيه خطوة فى اتجاه الحلول محل المخدوم الرأسمالى .

# الفصل الخامس

## الشيوعية والفوضوية

**تقـــدمة :**

ان أسلوب البحث الذى يجمع بين الشيوعية والفوضوية فى حدود فصل واحد يحتاج الى بعض التبرير . يدعى الشيوعيون أنهم ورثة تعليم كارل ماركس الحقيقى ، ومع ذلك فقـد خطّأ الفوضويون بزعامة باكونين أتبـاع ماركس فى نقاط هـامة فى المذهب . وقد وصلت هذه الخلافات الى ذروتها فى المؤتمر الرابع للدولية الأولى الذى انعقد فى بال فى سنة ١٨٦٩ ، وفى سنة ١٨٧٢ طرد باكونين والفوضويون من الدولية الماركسية . لقـد تركز الخلاف بين الفريقين أساسا حول مسألة وظائف الدولة . كان الألمان والانجليز من أتباع ماركس يعتقدون ، فى ذلك الوقت على أى حال ، فى استبقاء الدولة فى شكل من الأشكال بعد تمـام الثورة الاشتراكية ؛ بينما ينكر الايطاليون والفرنسيون الدولة برمتها ، ويقوم ذلك أساسا على عدم ثقة كامل بجهاز الحكومة

النيابية . وشكل الفوضويون المرفوضون بعد ذلك اتحادا فيدراليا انفصل نهائيا عن المجلس الماركسى للدولية .

وبالرغم من هذه الخلافات المبكرة ، فان التطورات الحديثة تميل الى وضع المدرستين الفكريتين فى علاقة وثيقة . وقد أصبحت الشيوعية تحت تأثير البلشفيك الروسى تكاد تقتصر على أنها فلسفة وسيلة — نظرية ، أى فلسفة الكيفية التى يتم بها الانتقال من الرأسمالية الى الشيوعية ؛ والفوضوية تعلن المبادىء التى ستعمل فى المجتمع بعد تمام الانتقال . وبينما يهتم الفوضويون بنوع المجتمع الذى يرغبون فى انشائه وطريقة الحياة التى يحبون أن يحياها الناس ، تشغل الشيوعيين مشكلة كيفية التهيئة لذلك النوع من المجتمع وتحقيق تلك الطريقة فى الحياة ؛ ومعنى ذلك أن الشيوعيين يهتمون بالوسائل ويهتم الفوضويون بالغايات . ولنضع المسألة بطريقة أخرى ، فأن معظم الشيوعيين الآن يوافقون على المثل الأعلى الفوضوى للمجتمع ، بينما يغلب أن يوافق كثير من الفوضويين على أن الوسائل التى يدعو اليها الشيوعيون هى أكثر المسائل حسابا لتحقيق مثلهم الأعلى . والأمير كروپتكين أبرز الكتاب الفوضويين ، معروف فى الواقع بأنه رسول « الشيوعية الفوضوية ؟ ؛ ومفهومه عن الحالة النهائية للمجتمع الاشتراكى ، بالمقابلة للمرحلة المتوسطة الانتقالية ، هو بالدقة ما توافق عليه النظرية الشيوعية الحديثة .

لذلك ، نحن نجمع ، ببحثنا للشيوعية والفوضوية فى فصل واحد ، بين نصفين لكل واحد . وسنصف فى القسم الأول ، عن الشيوعية ، فلسفة الوسيلة التى تسعى الى تحقيق نمط المجتمع الذى سيكون موضوعا للقسم الثانى .

## ١ ـ الشيوعية

الشيوعية كلمة لها معان كثيرة مختلفة . وهى تستعمل فى بعض الأحيان للتعبير عن فلسفة للمجتمع ، كفلسفة المسيحيين الأوائل ، تلك التى كانت كل الممتلكات فيها تملك على الشيوع ؛ وفى أحيان أخرى تستعمل مرادفة للاشتراكية ، وهى أيضا الاسم الذى يعطى لنظام يقدم فيه الغذاء ، والكساء ، والرعاية الطبية ، والضروريات الأخرى بلا مقابل وفقا للحاجة . وسنعنى فقط ، على كل حال ، فى هذا الفصل بالمعنى الخاص الذى أعطى لكلمة الشيوعية فى « المنشور الشيوعى » ، وهو من عمل ماركس وانجلز ، وقد نشر فى سنة ١٨٤٧ ، لأن هذا هو المعنى الوحيد للكلمة لذى يشير الى نظرية سياسية خاصة تتميز عن أى نظرية لأى مدرسة أخرى من مدارس الاشتراكية .

الشيوعية بهذا المعنى للكلمة هى أساسا نظرية وسيلة ؛ انها تسعى لوضع المبادىء التى يتم عليها الانتقال من الرأسمالية الى

الشيوعية ؛ والمبدآن الأساسيان لها هما الحرب الطبقية والنقل الثورى — أى بالعنف — للقوى الى البروليتاريا .

## ١ ـ الشيوعية الماركسية

لقد أشير من قبل باختصار الى الملامح الأساسية لعمل ماركس فى الفصل الثالث . وسيكون من الضرورى ، على كل حال ، أن نعيد شرح ما قيل وأن نتوسع فى جزء منه لكى نصوغ المبادىء التى تقوم عليها الشيوعية .

كان رأى ماركس أن عصر الرأسمالية سينتهى نتيجة للتناقضات الكامنة فى طبيعة الرأسمالية ذاتها . وأكثر هذه التناقضات أهمية هى ، أولا ، أن الرأسمالية ، لكى تستخلص فائض القيمة الذى تعيش عليه ، مضطرة الى انشاء وتركيز بروليتاريا ذات وعى طبقى بطريقة تجعلها تنظم للانتصار على الرأسمالية التى أنشأتها ، وثانيا ، أن فى عصر الانتاج الدائم الزيادة يكون جمهور الناس بلا ملك ، وهم يبقون بالضرورة هكذا ما استمرت الرأسمالية . وما دامت البروليتاريا لا تملك القوة الشرائية الكافية لابتياع البضائع التى ينتجها النظام الصناعى بكميات دائمة الزيادة ، فأن عدم التناسب المتزايد بين الانتاج والاستهلاك الداخلى يدفع الرأسماليين الى السعى الى

أسواق جديدة فى الخارج ، وأن يتحـدوا فى نفس الوقت فى موثقـات Trusts أكبر تقضى مع مرور الزمن على الرأسـمالى الصغير ، وتحقق احتكارا لنوع البضائع المعنىّ . وكلما زاد الانتاج زادت المنافسة على أسواق ما وراء البحار وحشية ؛ ويوجـد اندفاع لاستغلال المناطق غير المتطورة ووضع اليد عليها ، وتصل الرأسمالية ، بمرورها خلال مراحل الاستعمار والحرب العالمية ، الى ذروتها .

ويدعى الشيوعيون المحدثون أن حوادث السنين الحديثة تقدم ايضاحا ملحوظا لدقة تنبؤات ماركس . وتفسـيراتهم للحوادث الحديثة على الخطوط الآتية . كان أصل الحرب العالمية اقتصاديا . لقد سبقت قوى الانتاج التنظيم الاجتماعى القائم ، ونتيجة لذلك كانت البضـائع تنتج بسرعة لا يمكن معها للمجتمع أن يضبط استعمالها . ومن ثم نشأ فى عالم من العمال الذين لا يملكون شيئا تفاخر الأغنياء الكسالى المبتذل ومباهاتهم مع ازدياد المنافسة على الأسواق الجديدة التى أدت — تحت زى الاستعمار — الى الحرب كنتيجة لا يمكن تفاديها . ولينين ، مثلا ، عرف الاستعمار بأنه « الرأسمالية فى تلك المرحلة من التطور التى تكون الاحتكارات ورأس المال الممول قد وصلا فيها الى تأثير غالب ، واكتسب تصدير رأس المال أهمية عظيمة ، وبدأت الموثقات الدولية تقسيم العالم ، وكبرى الدول الرأسمالية قد أتمت تقسيم جميع مناطق الكرة

الأرضية فيما بينها » . وفى هذه المرحلة تؤدى التناقضات فى الرأسمالية الى هدمها . وطبقة البروليتاريا التى أوجدتها الرأسمالية هى القوة التى تهدم تلك القوة التى أوجدتها . وهى فى زيادتها الدائمة فى العدد وفى الأصرار على مطالبها ، ترفض نهائيا أن ترضى بشىء أقل من تجريد المستغلين ، والملكية الاجتماعية للأموال التى كانت من قبل مملوكة ملكا خاصا ، ونقل القوة الى العمال المكافحين .

ولثورة البروليتاريا هذه نظائر سابقة فى التاريخ . والواقع أن كل طبقة كانت — فى وقت أو آخر — سائدة فى المجتمع ، قد أزيحت وكبتت بواسطة طبقة أوجدتها ظروف نفس سيادة الطبقة الأولى . وهكذا سببت البورجوازية ، التى أوجدها الاقطاع ، انهيار الاقطاع بواسطة التوسع فى الصناعة وانتشار التجارة .

ولكن بالرغم من أن التاريخ يقدم نظائر لثورة البروليتاريا ، فان الأخيرة فريدة من ناحية واحدة . فقد كانت الثورات السابقة تنتهى الى طغيان طبقة على طبقة ، واغتصاب قلة للقوة من قلة . ولكن انتصار الطبقة العاملة يحمل معه تحرير الانسانية . فبالرغم من أن الثورة تتم على أساس طبقى ، فان حالة المجتمع التى تتبع الثورة ستقوم على الغاء الطبقات . وهكذا يرى الشيوعيون أن المعركة التى يحاربونها ، برغم أن المخاطرة فيها تبدو فى الظاهر

لحساب طبقة مسلوبة ، فانها فى الحقيقة معركة الانسانية جمعاء ؛ وهذا الاعتقاد مشمولا بالقوة الناتجة عن المثل الأعلى المنزه عن الغرض ، هو الذى يولد قوة التضحية بالنفس وتكريسها التى تختفى وراء برنامج يبدو فى الظاهر مجدبا ونظريا بعض الشىء .

ولكن بالرغم من أن تحرير الانسانية والغاء الطبقات هو الهدف النهائى للشيوعى ، فهو هدف لا يمكن — فى رأيه — أن يتحقق لسنوات عديدة . وقد تمهد ثورة البروليتاريا الطريق الى مثل هذه الطوبيا ، ولكنها لا توجدها بمعجزة . وهكذا يؤدى بنا الأمر الى تصور مرحلتين متميزتين للتقدم الثورى تنبأ بهما ماركس وتبناهما الشيوعيون :

(١) مرحلة انتقالية ثورية تقوم على سيادة الطبقة العاملة للدولة . (٢) مرحلة شيوعية بلا طبقات ، تختفى فيها الدولة بوصفها مستودع السلطة .

وسيكون من المناسب أن نبحث كلا من هاتين المرحلتين على حدة .

## (١) المرحلة الثورية

يخالف الشيوعيون مبادىء الاشتراكيين التدريجيين التى وصفت فى الفصل الثالث ، أساسا فى أنهم شديدو التمسك بفكرة أنه لا يمكن عمل تغيير أساسى فى بناء المجتمع دون تحويرات هامة

فى الدولة . وقد علمتهم تجربة الماضى ، وعلى الخصوص كوميون باريس فى سنة ١٨٧١ ، أن الطبقات العاملة لا يمكن ببساطة أن تستولى على جهاز الحكومة الرأسمالية الموجودة وتستعمله لأغراضها هى ؛ فالموظفون فيه لا يمكن الاعتماد عليهم ، واجراءاته غير فعالة ، ولا يمكن تغيير طبيعته بمجرد تغيير سادته . وحصول حزب العمال على السلطة ، يكون — لذلك — عديم القيمة مادام الرأسمالى مالكا لأدوات الانتاج . وسيبقى الرأسماليون بفضل هذه الملكية قادرين على ضمان أن البرلمان الذى يسوده حزب عمال دستورى لن يجيز الا تشريعا من نوع يترك قوتهم الصناعية دون مساس . وحتى اذا حاول مثل هذا البرلمان أن يجيز تشريعا يجرد الرأسماليين وينقل ملكهم الى المجتمع ، فسيتفادون قواعده ، أو — كوسيلة أخيرة — يحاربون دفاعا عن امتيازاتهم . والرأى أن نمو قوة حزب العمال فى بريطانيا مقترنا بفشلهم النسبى فى عمل أى تأثير على سيطرة الرأسماليين يحمل تماما هذه النظرة .

ولذلك ، يقدم الحجة فى أنه يجب التخلى عن الوسائل الدستورية ، والغاء جهاز الدولة القائمة ، واعلان دكتاتورية ثورية للبلوريتاريا . ولم يتردد الشيوعيون الحديثون قط فى تأكيد قسوة ومرارة الكفاح الذى سيرافق هدم الطبقة الرأسمالية. ستكون القوة المسلحة ضرورية من جانب العمال ، لا لتجريد

الرأسماليين فحسب ، بل لمقاومة الثورات المضادة التى تدبر لاعادتهم . وكما يقول انجلز « الحزب الذى انتصر فى الثورة يضطر بالضرورة الى استبقاء حكمه بواسطة الخوف الذى توحى به أسلحته للرجعيين . واذا لم يقم كوميون باريس نفسه على قوة الشعب المسلح ضد البورجوازيين ، فهل كان يمكن أن يحتفظ بكيانه أكثر من أربع وعشرين ساعة ؟ » .

يتضح بهذه المناسبة أن للبورجوازيين كل امتيازات التعليم العالى ، والنظام ، والموهبة العسكرية . ان عندهم المواد الحربية تحت تصرفهم والمال لتجهيزهم . ولذلك فلا يتوقع — حتى اذا جردوا بتدبير ثورى مفاجىء — أن يمتنعوا عن استعمال هذه المزايا .

يقول لينين « فى أى وفى كل ثورة جدية ، تكون القاعدة مقاومة طويلة ، عنيدة ، يائسة من المستغلين ، الذين سيتمتعون لسنين عديدة بمزايا كبيرة على المستغلين . ولن يخضع المستغلون أبدا لقرار الأغلبية المستغلة قبل الافادة من مزاياهم فى معركة أخيرة يائسة أو فى سلسلة من المعارك » . وهكذا « يكوّن الانتقال من الرأسمالية الى الشيوعية دورا تاريخيا كاملا » .

وفى أثناء هذا الدور ستنشأ ما يسميه لينين « شبه دولة » من العمال فى مكان الدولة البورجوازية الموجودة . وستكون هذه

الدولة الجديدة ، بالضرورة ، تنظيما طبقيا ، ولكنها ستعمل بوصفها ممثلة للطبقة العاملة الثورية ، ويقول ماركس « لكى يحطموا مقاومة البورجوازية ، سيخلع العمال على الدولة شكلا ثوريا ومؤقتا » . يتبع ذلك أن الدولة ستكون فى هذه الفترة جائرة ومستبدة ؛ انهـا ستمارس قوى جبرية ، ولن تكون ديموقراطية نقية ؛ ويعنى ذلك أنها لن تمثل كل ما فى داخل الدولة من أحزاب . انها ، على العكس ، ستمثل حزبا واحدا فقط ، البروليتاريا ، ومن المقطوع به أنها ستستعمل بواسطة هذا الحزب لقمع البورجوازية.

يقول انجلز « بما أن الدولة لن تكون الا نظاما مؤقتا فقط تستعمله الثورة لقمع خصومها بالقوة ، فمن الغباء تماما الحديث عن دولة حرة محبوبة : والبروليتاريا تحتاج الى الدولة لكى تقمع أعداءها ، لا لصالح الحرية ؛ وعندما يصبح فى الامكان الحديث عن الحرية ، لن تكون الدولة بهذا الوصف موجودة » .

وقد أعطيت هذه العبارات المقتبسة لأن مدى كون الحركة الشيوعية ديموقراطية أم لا مسألة محل نزاع كبير ( سنعود اليه فيما بعد ) . ويكفى أن نبين هنا أنه ، فى حدود فترة الانتقـال الثورية ، لا تعتبر الديموقراطية بالمعنى العادى المقبول للكلمـة عملية ولا مرغوبا فيها .

## (٢) مرحلة ما بعد الثورة

ان الدولة فى قمعها للبورجوازية تحصر سقوطها ذاتها ؛ لأنها بقدر ما تنجح فى هذا الهدف تصبح هى ناقلة . فهى ، لكونها تنظيما مكونا على أساس طبقى لتحقيق تقدم مصالح طبقية ، تفقد « حق البقاء » بمجرد أن تلغى الفوارق الطبقية . انها عندئذ ، بكلمات لينين « ستذوى » ، وتعطى مكانها لمجتمع حر من الجمعيات الاختيارية المكونة لانجاز الأعمال العامة . انه هذا المجتمع ، الذى يشهد قدومه بأن الفترة الثورية قد انتهت ، هو فى الواقع حالة الحرية التامة التى تعمل من أجلها الفوضوية ، وسنصفها باحاطة أكبر فى النصف الثانى من هذا أوثق اتصال ممكن بالحكومات القومية التى كانت عقيدتهم .

### ب ـ التطورات الحديثة فى النظرية الشيوعية

يكوّن ما سبق بيانا مختصرا عن نواحى مذهب ماركس الذى أكده وطوره الشيوعيون المحدثون . وقد رأينا امكان تفسير كتابات ماركس تفسيرا مختلفا تقام عليه فلسفة وسيلة مختلفة تماما ، عند تتبعنا لنمو الاشتراكية التدريجية أو الجماعية فى الفصل الثالث . والأحداث القريبة العهد وعلى الخصوص الثورة الروسية فى سنة ١٩١٧ ، فوق أنها أعطت للشيوعية أهمية عملية

ضخمة ، فقد أدت بالطبيعة الى تطورات جديدة فى جانبها النظرى. وكان الشكل الذى أخذته هذه التطـورات أدنى الى التـأكيد الاضافى لبعض أوجه تعليم ماركس على حساب الأوجه الأخرى منه الى نقض هذا التعليم . والثورة الروسية ، كما كانت ، أعطت لعمل ماركس انحرافا خاصا دون أن تتخلى بأى حال عن جوهره . ونتيجة لهذا الانحراف ، أعطى الشيوعيون فى العهـد القريب اهتماما أكبر بكثير عن ذى قبل لموضـوع « الديموقراطية » ، وكثير من كتابات لينين وعلى الخصـوص رده المشـهور على كاوتسكى ، مخصص لمسألة الى أى مـدى وبأى معنى تكون الشيوعية ديموقراطية .

ولكى نفهم كيف نالت هذه المسألة أهميتها الحالية ، يجب أن نعود بخطانا ونلقى نظرة مختصرة على تاريخ الحركة الشيوعية خلال نصف القرن الأخير . كانت الدولية الثانيـة التى كونت سنة ١٨٨٩ فى أساسها ماركسية صرفة ، ولكنها كانت من أقـل الهيئات التى تقر مبادىء ماركس كفاحا . ومن الحق أن تكوينها قد تضمن درجة من التنظيم بين العمال أعلى مما كان فى عهـد الدولية الأولى ، فقد شهدت الثلاثون سنة الأخيرة من القـرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين زيادة كبرى فى كل من قوة تنظيمات العمال وعددها .

ولكن مع زيادة التنظيم جاء النقص فى الروح الثورية . وكان

العصر عصر سلم ، وتوسع صناعى وعصر وفرة نسبيا . كانت الامتيازات تؤخذ من الطبقات المالكة بسهولة بدت كأنها تتهم نبوءات ماركس بالتشاؤم الذى لا محل له ، واختلجت الآمال فى أن يتم الانتقال الى الاشتراكية تدريجا حقيقة ، ولكن بسلام ، عن طريق ممارسة قوة الطبقة العاملة فى صناديق الانتخابات . ولكن هذه الآمال كانت خيالية .

حتى قبل الحرب العالمية ، كانت هناك الثورة النقابية القائمة على تفسير أكثر كفاحا لمبادىء ماركس ، وأتت الحرب العالمية بالاشتراكية الدولية الثورية فى الميدان مرة أخرى بوصفها قوة نشيطة وفامية . وقد ساعدت الحرب المكافحين بطرق كثيرة ؛ ولكن مساعدتها الكبرى كانت فى دقها مثل هذا الأسفين الفعال بين الاشتراكيين التطوريين والاشتراكيين الثوريين ، حتى أصبح من المشكوك فيه أن يكوّن جناحا الاشتراكية مرة أخرى فى أى وقت جزءا من حركة واحدة . لقد اضطرت الحرب الناس الى الاختيار بين الاخلاص للطبقة والولاء للأمة ، وعندما يتم الاختيار، تزيد الحوادث فى صعوبة رجوعهم عن قرارهم .

وقد أصبح أولئك الذين تسلط عليهم الولاء القومى على أوثق اتصال ممكن بالحكومات القومية التى كانت عقيدتهم الاشتراكية تتطلب منهم عدم الثقة بها ، وأصبحوا يكرسون أنفسهم لمهمة حض العمال على التجنيد بغرض قتل العمال الآخرين الذين

علمتهم الدولية أن يعتبروهم أخوة لهم . وبعض الاشتراكيين يصل به الأمر الى تقلد الوظائف فى حكومات بورجوازية .

وأولئك الذين أخذوا الاتجاه الآخر وجدوا أنفسهم بالمثل مسوقين ، بضغط الحوادث ، بعيدا فى الاتجاه المضاد . لقد تطور موقفهم ، وهم يُضطهدون ويسجنون من الدول المتحاربة المختلفة لرفضهم حماية أمم كانت تعتبر فى كل حالة ضحايا اعتداء لا يغتفر ، الى انكار ضمنى لمفهوم الدولة كله . وفى وقت الحرب لا يستطيع المواطن أن يكون منطقيا فى رفض حماية الدولة التى يحدث أن ينتسب اليها ، الا بانكار سلطتها ، أو ، على أى حال ، بتقديم سلطة هيئة أخرى عليها ، وكان هذا ، فى الحقيقة ، هو الخط الذى أخذه الاشتراكيون الثوريون . وحين رأوا فى الحرب العالمية تحقيقا لنبوءات ماركس ، نادوا بالولاء لحركة الطبقة العاملة الكفاحية ، وأنكروا التقسيمات القومية ، وتجمعوا فى الدولية الثالثة . تكونت هذه الدولية فى موسكو سنة ١٩١٩ من الماركسيين المنتصرين ، الذين اغتصبوا السلطة فى روسيا فى ثورة سنة ١٩١٧. وكان وضع منشور متقن يعيد بيان مبادىء الشيوعية الثورية ونشره واحدا من أهم أعمالها . وهذه المبادىء هى ، فى كل ما هو أساسى ، نفس تلك المبادىء التى أعلنها ماركس وانجلز والتى وصفناها من قبل . وعلى كل حال ، فان التأكيد الذى يوضع الآن

على الفروق الضرورية بين الشيوعية الثورية ومفهوم الديموقراطية العادية هو مظهر جديد .

## الشيوعية والديموقراطية

يجب عند بحث هذا الموضوع أن نضع فى أذهاننا بعناية الفروق الحادة بين المجتمع الرأسمالى ، والدولة الانتقالية الثورية ، ونظام المجتمع الذى سيتلوها يوما ما . ولا يقوم موقف الشيوعيين بالنسبة للمجتمع الرأسمالى ، على عدم الثقة بالديموقراطية بوصفها هذا ، أو على كراهية حكم الأغلبية ، بقدر ما يقوم على الاعتقاد بأن الديموقراطية — تحت الظروف القائمة — ليست حقيقة ولا يمكن أن تكون كذلك . فما دامت جمهرة الناس لا تملك شيئا ، فمن الغباء أن نتحدث عن الحرية الفردية أو عن قوة الناس فى تقرير نظام المجتمع الذى يعيشون فيه . انه لا حرية للفرد ، لأنه ما دام لا يملك بديلا عن أن يبيع عمله لمن يدفع أعلى ثمن ، فلا يستطيع أن يمارس اشرافا فعالا بالنسبة لنوع الحياة التى يحب أن يحياها . وبالنسبة لبناء الحكومة ، مهما يكن شكلها ديموقراطيا ، فلن يكون مستودع السلطة هو الحكومة ، وانما أولئك الذين يملكون القوة الاقتصادية نتيجة لامتلاكهم وسائل الانتاج الصناعى .

وحقيقة أن العمال يجدون عذرا للتعليم ، بعيدا جدا عن مساواتهم بمستغّليهم ، تجعل الأحوال أسوأ فقط ، فوجود

پروليتاريا شبه متعلمة يمكن المستغلين أن يثبتوا سلاسلهم بقوة أكبر . وهم اذ يشرفون ، كما يفعلون ، على التعليم ، والصحافة ، ومنابر الوعظ ، يستعملون هذه الأجهزة فى تسميم عقول العمال التى أصبحت الآن أيسر منالا للتأثيرات الرأسمالية . ومن العبث ، اذن ، أن نأمل فى كسب جمهرة العمال جميعا ، بينما يحكم الجانب الآخر كل وسائل الدعاية . وستستمر هذه الحال حتى ينشأ موقف يمكن مقارنته بالموقف الذى تنج عن الحرب فى روسيا ، عندما شعرت الأقلية ذات الوعى الطبقى بأنها تستطيع أن تتصرف وهى تضمن تأييد الأغلبية بعض الشىء . ويترقب الشيوعيون مثل هذا الموقف لأنهاء عصر الرأسمالية ، وهم يرون فى نفس الوقت ، أن من العبث أن تتوقع من الديموقراطية البورجوازية ، أى الديموقراطية المشبعة عمدا بوجهات النظر الملائمة للطبقة البورجوازية ، أن تقبل اندحار تلك الطبقة .

وبالنسبة للمرحلة الانتقالية لديكتاتورية البروليتاريا ، فالحالة مختلفة نوعا ما . ستكون مثل هذه المرحلة ديموقراطية بمعنى أنها ستستمر ما دامت جمهرة العمال تريد استمرارها ؛ ولكنها لن تكون ديموقراطية بحتة بمعنى قيامها على رضاء الناس كمجموع . فديموقراطية المستغَلّين لا يمكن أن تعبر عن الارادة الحقيقية للمستغِلّين أكثر من تعبير ديموقراطية المستغِلّين القائمة عن الارادة الحقيقية للمستغَلّين .

وهكذا ، وجد ألا فائدة من الديموقراطية البحتة ، قبل الفترة الثورية ، وفى أثناء الفترة الثورية أعلن أنها غير عملية . ان الشيوعيين يعتمدون على العزم الكفاحى وقوة الارادة للقلة ، أكثر من اعتمادهم على امكان الحصول على الرضاء العام ، فى كفاحهم ضد الرأسمالية . وقد يبدو للكثيرين أن هذه النظرة قاتمة متشائمة ، ويقينا ان الحال هو أن الشيوعيين يختلفون عن أغلب الاشتراكيين الآخرين فى اعتقادهم أن النزاع مع الرأسمالية لا يمكن تفاديه ، وأنه سيكون عنيفا وطويلا . وهم يرفضون ، على أى حال الاعتراف بأن سياستهم بالضرورة سياسة يأس . انهم على العكس يرون أن الاشتراكية الثورية هى نبع الأمل الوحيد فى عالم لولاها لأفلس . ان الرأسمالية اذا لم تحطم فستدمر نزاعاتها الحضارة . فستأتى الحرب بعد الحرب ، وسيتبع الوباء المجاعة ، حتى ينهار المجتمع تحت التأثير الهدام لقوى الرأسمالية التى لا يكبحها شىء . وكل حرب جديدة تهدم كل المكاسب الصغيرة التى تكون الاشتراكية السلمية والتحررية قد كسبتها ، انها تكتسح فى لحظات الخطر ، وتأخذ الرجعية مكانها عارية دون حياء . واذا كان للعالم اذن — أن ينقذ من شرور الحضارة الرأسمالية التى تجاوزت عمرها فى وظيفتها فى تطور المجتمع — فان الخلاص لن يأتى الا من حزب قوى ثابت العزم ،

مصمم على قلب الرأسمالية عندما تأتى اللحظة ، وتعرف كيفية استبدالها .

## ٢ - الفوضوية

من رأى لينين ، وهو رأى يوافقه عليه معظم الشيوعيين ، أن جهاز الدولة سيحطم ، بعد أن تكون ديكتاتورية البروليتاريا قد أدت غرضها .

وستزول بدورها شبه الدولة القائمة على قوة العمال ، وتخلى مكانها لما يسمى « التنظيم الحر » للمجتمع . وهذا « التنظيم الحر » للمجتمع هو ما تدعو اليه الفوضوية . وقد وصفها كروپتكين كبير مؤيديها من الكتاب ، بأنها « مذهب أو نظرية للحياة والسلوك يتصور فيها المجتمع بغير حكومة — ويحصل على التجانس فى مثل هذا المجتمع ، لا بالخضوع للقانون ، أو بالطاعة لأى سلطة أخرى ، وانما بالاتفاقات الحرة التى تعقد بين المجموعات المختلفة ، المحلية والمهنية ، التى تكونت بحرية من أجل الانتاج والاستهلاك ، وكذلك لارضاء تشكيلة الحاجات والمطامح التى لا حصر لها للكائن المتحضر » .

وقليل ما لدى الفوضوية لتقوله بالنسبة لموضوع كيفية تحقيق مثل هذه الحالة للمجتمع . حقيقة ان كروپتكين يدعى أن المفهوم الفوضوى للمجتمع ، بعيد عن أن يكون « طوبيا » غير

عملية ، يستمد من تحليل الميول الموجودة والتى تنمو فى المجتمع اليوم . وهو يدعم هذا الادعاء بالاشارة الى التبسيط الضخم للامداد بضرورات الحياة الذى جعله التقدم الآلى ممكنا ، والزيادة العظيمة للجمعيات الاختيارية التى تكوّن لأغراض غير سياسية . ولكن بالرغم من أن الحقائق التى يشير اليها لا تحتمل الشك ، فكونها تميل كلها فى الاتجاه الذى يفترضه محل تساؤل ؛ أى أن من المشكوك فيه ، هل يتطور المجتمع كله فى طريق التطور الطبيعى — دون اضطراب ثورى — فى اتجاهات فوضوية . وأقصى ما يمكن اثباته بيقين هو وجود ميل ملحوظ فى اتجاه « ضد السلطة » وانتقال الوظائف الذى وصف فى الفصل الثانى . وهذا الميل يتفق مع « المحلية » التى هى من الملامح البارزة للفوضوية ، والتى تناقض بشكل مباشر الميل الى المركزية الذى يميز الشيوعية الماركسية .

وسنقتصر فى الفصل الحالى على بحث الفوضوية بوصفها مثلا أعلى ، ولن نسأل كيف يمكن تحقيقها ، اذ أن الشيوعية تقدم لهذا السؤال جوابا يوافق عليه معظم الفوضويين .

يدعى الفوضويون أن الفرد يستطيع ، فى المجتمع الفوضوى فقط ، أن ينمى طبيعته الكاملة وأن يحقق كل ما هو كائن فيه . وهذا النماء الكامل يصبح ممكنا بالاستبعاد الكامل للعوائق

الخارجية : ويكون الفرد فى الحقيقة لأول مرة حرا حقيقة . واذا سألنا ما هو الذى يتحرر منه ؟ فسيكون الجواب « من كل نوع من السلطة » ، وبتعداد أنواع السلطة المختلفة التى تسعى الفوضوية الى تحرير الفرد منها ، والأسباب التى تعطيها لرغبتها فى أن تفعل ذلك ، سنحصل بأسرع ما يمكن على نظرة ثاقبة فى طابعها .

ويمكن رد مصادر السلطة التى ستحرر الفوضوية الفرد منها الى ثلاثة :

١ — انها ستحرر الانسان بوصفه منتجا من نير الرأسمالى.

٢ — انها ستحرر الانسان بوصفه مواطنا من نير الدولة .

٣ — انها ستحرر الانسان بوصفه فردا من الأخلاق الدينية المستمدة من كوائن افتراضية ، تتعلق بما وراء الطبيعة مثل « الله القدير » .

يثير هذا الوجه الثالث من الفوضوية مسائل أخلاقية تقع خارج نطاق الكتاب الحالى ، بينما يتكون الوجه الأول من اتهام للرأسمالية على أسس اقتصادية وأخلاقية ، ليس غريبا علينا ، ولا حاجة لاعادة بيانه . لذلك ، سنكتفى بوصف الوجه الثانى ، الذى هو بمعنى حقيقى جدا ، خاص بالفوضوية .

هل الحكومة ضرورية ؟ تعبر الفوضوية عن نفسها فى الجانب

الاقتصادى فى الاعتقاد فى شيوعية شاملة وصفها كروپتكين كما يلى « كل شىء ملك لكل واحد . وعلى شرط أن يكون كل رجل وامرأة قد أسهم بنصيبه فى انتاج الأشياء الضرورية ، يكون لهم حق فى المشاركة فى كل ما ينتجه كل شخص » .

يثور فورا السؤال ، « ألا يكون بعض أشكال الحكومة ضروريا لضمان أن يكون نصيب كل شخص عادلا ؟ » وجواب الفوضوى بالمقابلة لجواب الشيوعى الماركسى ، هو النفى المؤكد. انه يحاول أن يثبت العكس ، ان الوظيفة الرئيسية للحكومات كانت من قبل ، ضمان أن يكون نصيب كل شخص غير عادل .

وحقيقة هذا الرأى واضحة ، طالما تعلق الأمر بالحكومات الفردية وحكومات الأقلية . فمن الواضح أن حكم الفرد أو حكم الأقلية لا يتفق مع الملكيات المتساوية ، ولقد استعمل دائما لضمان نصيب غير متناسب من خيرات الحياة لأولئك الذين يملكون القوة .

ولكن هل الرأى صحيح بالنسبة للحكومة النيابية القائمة على حكم الأغلبية ؟ يجادل الفوضوى قائلا انه صحيح . وهو يجادل أبعد من ذلك قائلا ليست الدولة كما هى موجودة اليوم فقط ، بل أى شكل من أشكال الدولة يمكن أن يوجد أو قد يوجد فى المستقبل غير ضرورى وضار .

ويلى ذلك الأسباب الأساسية لرأيه :

### أ ـ عدم الثقة بالدولة القائمة

تستعمل الدولة كما هى موجودة اليوم من القلة كوسيلة لحماية احتكاراتهم غير العادلة لأشياء هى بحق ملك للجميع . لذلك ، فلهذا السبب بالذات ، لا يمكن أن تستعمل الدولة لالغاء الاحتكارات التى تحميها . يتبع ذلك أنه ، حتى يستبدل بالدولة تنظيم مّا غير الدولة ، لا يمكن أبدا أن تزول الرأسمالية والملكية الخاصة . ولا يمكن باختصار أن يستولى على الدولة وأن تستعمل ، كما يقترح بعض الاشتراكيين ، بغرض افتتاح عصر جديد للمجتمع .

لهذا السبب يعارض الفوضويون أى توسع فى الوظائف الحالية للحكومة ، حتى لو بدا أنه فى مصلحة الجماهير ، كما لا يشجعون العمال على الانضمام للأحزاب السياسية أو الحصول على الانتخاب للبرلمانات القومية .

### ب ـ مغالطة الحكومة النيابية

ليست المجادلات السابقة صحيحة ضد الدول الموجودة حاليا فقط وانما ضد أى اعادة لبناء الدولة . ذلك لأن طبيعة الدولة هى أن تكون هيئة قومية نيابية تمارس السلطة . والآن لا تستطيع الدولة أن تبحث عن ارادة الناس فى أى مسألة أو كل مسألة عند نشوئها ، ويجب ، لذلك ، اذا لم ترد أن تكون استبدادية

مكشوفة ، أن تدار بواسطة حكومة نيابية . ومن ثم تصور نظرية الديموقراطية النيابية انتخاب الناس على العموم لعدد من الأشخاص سيمثلونهم ويحققون رغباتهم لفترة معينة من السنين . ولكن لا يستطيع رجل أن يمثل رجلا آخر بصلاحية ، وتكون صلاحيته أقل بكثير اذا مثل هيئة من الرجال الآخرين . فهو فى المكان الأول لا يملك المعرفة الضرورية التى تمكنه من معالجة كل المسائل التى تثار للفصل بصلاحية . فالرجل لا يعرف ولا يمكنه أن يعرف الا ما يمارسه ، ففى كل قسم للشئون يكون الأصلح للادارة أولئك الذين هم أنفسهم عمال فى ذلك القسم . فالحكومة النيابية تحكم ، لذلك ، برجال يعرفون ما يكفى من كل شىء لكى يسيئوا عمل كل شىء ، وما لا يكفى من أى شىء ليمكنهم أن يحسنوا عمل أى شىء . انها تولد السياسى المحترف ( محترف أى بمعنى أن مهنته أن يستعيض عن المعرفة بالمهنة ) ، والمحامى المحترف، والقس المحترف ، والذين يتعاملون على العموم فى العلاقات الانسانية وعملهم هو ادامة أوجه الضعف الانسانى التى يقتاتون عليها . وهكذا سيضع السياسيون الحدود دون معرفة مناسبة بعلم الأجناس أو علم تخطيط البلاد ، وسيقرر المحامون مسائل الارادة ، والفرض ، والدافع بمعرفة بعلم النفس أقل ما تكون

نضجا . فالفوضوية تثبت نفسها ، وهو أمر يدعو للعجب ، كدعوة للادارة بواسطة الخبراء ، أكثر منها حكومة بواسطة الهواة .

والارادة العامة فى المكان الثانى تعبر عن نفسها بشكل مخالف بالنسبة لكل من المسائل التى على الدولة أن تبت فيها . فاما أن يكون على النائب أن يعمل فى الظلام ، أو أن يكون عليه أن يعقد اجتماعا من ناخبيه فى كل مرة تثور مسألة للبت فيها ، ويجعلهم يقررون بعد البحث تعبيرا عن ارادتهم . ولكن فى الحالة الأخيرة لن يكون حتى مكتبه ضروريا .

فيمكن القول ، اذن ، بالنسبة للنظام النيابى ، اما أنه غير ضرورى أو أنه لا يحقق تمثيلا . والطريقة الوحيدة لضمان التمثيل الحقيقى للارادة العامة هو الدعوة الى اجتماع من يؤثر عليهم الموضوع من الناس ، وتعيين مفوض لهذا الغرض يمثل ارادة الاجتماع بالنسبة للموضوع الخاص الذى بحثوه ، وأن يكف عن اعتباره مفوضا بمجرد أن ينقل ارادة الناس فى المسألة محل البحث ويعبر عنها . ولا يجب فى أى الظروف أن يسمح للمفوض بعمل قوانين تعالج مسائل غير تلك التى اختير مفوضا بخصوصها .

والطريقة المقترحة تبلغ مبلغ انكار الاعتقاد فى كفاءة الحكومة النيابية ، ولذلك يعتبرها الديموقراطى المتوسط فاجعة ، ومع ذلك فهى الطريقة التى تلجأ اليها المجتمعات المثقفة ورجال الأعمال دائما

عندما يريدون أن يصلوا الى اتفاق وأن يعبروا عن اتفاقهم على أى نقطة خاصة .

## حـ ـ تأثير القـــوة

ممارسة القوة على الرجال الآخرين لا مفر من أن تفسد خير الطبائع مقصدا . انها تجعلهم محبين لذواتهم ، متعجرفين ، وظالمين، وساعين وراء غاياتهم الخاصة ، ومهملين لمصالح أولئـك الذين وضعوهم فى مكان القوة . فالسياسى ، مثـلا ، شرير لا بسبب طبيعته ولكن بسبب منصبه ، ولا لأنه رجل ولكن لأنه سياسى . لا يجب ، لذلك ، أن يعهـد لرجل أو لهيئة من الرجـال بسلطة حكومية على زملائهم .

لذلك ، فمعارضة لاتهامه بأنه فى اقتراحه الاسـتغناء عن الحكومة القائمة على القوة ، يضع فى الحقيقة ثقة لا محل لها فى زملائه ، يرد الفوضوى بأنه فى الحقيقة يمنع عنهم ثقتـه دون مقتضى . ان الفوضوى ، لن يدع الطبيعة البشرية تحكم ، لأنه لا يثق بها ، مفضلا أن يقول مع كروپتكين « كان يمكن أن يكون هذا الوزير الحقير أو ذاك رجلا ممتازا ، لو لم تعط له السيطرة » .

ولكن حب السيطرة الذى تتعهده الحكومة لا يمكن أن تغذيه الا ممارسة القـوة ، وممارسة القـوة تتطلب بالضرورة أشخاصا تمارس عليهم . لذلك تستعمل الحكومات القـوة من

طبيعتها ذاتها ، القوة لفصل الرجال الأصدقاء بطبيعتهم الى جنسيات مختلفة متعادية ، القوة لفصل الرجال الأخوة بطبيعتهم الى طبقات مختلفة ومتعادية . وهكذا تنشأ شرور الصراع strife الداخلى والحرب الخارجية مباشرة ، فى رأى الفوضوى ، من حقيقة الحكومة ؛ ولنستشهد بالخطيب الفوضوى فى كتاب ديكنسن الذى يشمل طائفة من الآراء لشخصيات مختلفة فى موضوع واحد ، « الحكومة تعنى الأكراه ، والمنع ، والحيرة ، والتفرقة ؛ بينما الفوضوية هى الحرية والاتحاد ، والحب. وتقوم الحكومة على الأنانية والخوف ، وتقوم الفوضوية على الاخاء . اننا بسبب تقسيمنا أنفسنا الى دول ، نكابد مضايقة الأسلحة ، وبسبب انعزالنا كأفراد نحتاج الى حماية القوانين » .

د ـ السبب فى أن الحكومة نافلة

يعزز الفوضوى اتهامه الحكومة بأنها نافلة بايضاحات ثابتة . فهو يسأل ، مثلا ، « هل الحكومة ضرورية للتعليم » ؟ ويجيب بأنها ليست ضرورية . واذا ترك فقط لكتلة العمال فراغ كاف لتثقيف أنفسهم ، فسيكون أولئك المغرمون بالتعليم بينهم متلهفون على تعليم الآخرين ، وستنبع أعداد من الجمعيات التعليمية الاختيارية متلهفة للتنافس فيما بينها على الامتياز فى التعليم .

هل الحكومة ضرورية للدفاع ضد الاعتداء الأجنبى ؟

الجواب ، مرة أخرى ، بالسلب . يقول كروپتكين ، ان الجيوش العاملة تهزم من الغزاة الذين لم يصدهم فى التاريخ الا الثورات التلقائية التى لا تنظمها الدولة .

وليس سجل الدول فى ضمان أمن الفرد أفضل . وهى بعيدة عن أن تحمى الفرد من الأشخاص سيىء التصرف الى حد أنها توجدهم. انها تدفع الرجال الى الجريمة عن طريق البؤس الناتج عن نظامها الاقتصادى المختل ، ثم تعاقبهم عما اقترفته يداها بالقائهم فى السجن ، ثم تؤكد اجرامهم فى المستقبل بأن تجعل من المستحيل عليهم أن يكسبوا عيشهم بطرق شريفة .

وفى الفن والعلم والأعمال ، وهى قطاعات النشاط الانسانى التى تظهر فيها أكبر طاقة ويتحقق أكبر تقدم ، لا تزعم الدولة التدخل ، اذ أن أوجه نشاط الناس فى هذه المجالات يعبر عنه عن طريق تنظيمات اختيارية هى النوادى والأكاديميات ، والجمعيات. والجمعيات التى تنظم هذا النشاط ، مثل « الجمعية الملكية » و « الاتحاد البريطانى » ، تعتمد فى انجاز الشئون الضرورية على التعاون الحر لا على الالزام .

ويذكر كروپتكين ، كصورة لموضوعه ، الترتيبات التى أجريت لادارة مرور السكك الحديدية الدولية . فالمسافر من مدريد الى موسكو يسافر على خطوط حديدية أنشأها ملايين العمال ، وفى قطارات تحركها عشرات الشركات . ومع ذلك فقد

تمت الترتيبات الشديدة التعقيد اللازمة لتأمين رحلة ناعمة نتيجة لمجهودات تلقائية صرفة من الأطراف المعنية . لقد حل التعاون الحر محل الالزام والترتيب الاختيارى محل القواعد الارغامية .

## تنظيم عالم حر

فى هذا الاتجاه اذن ، يجب أن ننظر الى بناء المجتمع الذى يخلف الدولة . وعندما نسأل كيف سيمكن حفظ النظام وانجاز الأعمال العامة عندما تلغى الدولة ، فالجواب هو ، بالجمعيات الاختيارية التى تكون من أجل تنفيذ أغراض خاصة . وكل صناعة أو عمل يجب أن يدار بواسطة جمعية تتكون اختياريا من كل أولئك الذين يختارون أن يشتركوا فيها ، وستعين وتفصل موظفيها الخاصين ، وتقرر سياستها الخاصة ، وتتعاون ، بترتيبات حرة ، مع شبيهاتها من الجمعيات الأخرى . وتتكون المادة التى سيصنع منها قماش المجتمع الفوضوى من نسيج متشابك معقد من الجمعيات يسود النظام فيها كل مكان ولا مكان فيها للالزام . ذلك لأن الفوضوية كما يضعها خطيب مستر لويس ديكينسن « ليست عدم النظام ، انها عدم القوة » .

هذه الجمعيات ، والجماعات ، والاتحادات ستكون من كل أنواع الأحجام والدرجات ، وستكوّن لكل أنواع الأغراض المختلفة . وسيتحقق التجانس بتوازن هذه القوى والتأثيرات .

واستعمال كلمة توازن يجب ألا يوحى بأن المجتمع الفوضوى سيكون راكدا ، مجتمعا ثابت الكمال ؛ بالعكس ، ستكون تأثيرات الجمعيات الحرة المتعددة متواصلة التغيير فى الدرجة والاتجاه حتى أن التوازن بينها سيحتاج الى اعادة متواصلة للترتيب . ولكن حيث لا توجد جمعية مفضلة أو طبقة ممتازة ، وأكثر من ذلك ، لا توجد دولة لحماية جمعية على حساب أخرى ، سيكون الوصول الى مثل هذا التوازن أسهل منه تحت الظروف الراهنة . ستوجد جمعيات اختيارية لتحقيق كل الأغراض المشتركة بين الناس ؛ ستتكون بعضها على أساس وظيفى ، وتتكون أخرى على أساس اقليمى ، وستنجز فيما بينها كل الوظائف التى تحتكرها الدولة حاليا . والفوضوية ، على هذا النحو ، باستعمال الاصطلاح الفنى الحديث ، هي أولا وقبل كل شىء دعوة الى اللامركزية المحلية والوظيفية . انها تقيم بناء المجتمع على أصغر الجمعيات سواء فى القرية أو فى الورشة ، وتعتقد أن باقى الكيان الاجتماعى سيتطور بحرية من هذه الوحدة الأساسية . وسيكون التطور ، دائما ، من طبيعة التطور من الأكثر بساطة الى الأكثر تعقيدا ، حتى أن أصغر جماعة بدلا من أن تكون أقل أهمية ، كما هو الحال فى مجتمع اليوم ، ستصبح الأكثر أهمية ، لأنها ، فى الحقيقة ، الوتد الذى يعتمد عليه البناء كله .

وعندما نضع السؤال الواضح ، من سيتولى عندئذ تسوية المصالح ، ومنع الاحتكاك ، والاحتفاظ بحسن النية بين الجماعات ؟ فالجواب هو أن الناس عندما يكون تعليمهم مناسبا ، وعندما لا يكون هناك عدم مساواة بين الغنى والفقير يستدعى الاستياء ، ولا توجد حماية من الدولة للاحتكارات تلهب هذا الاستياء ، فسيكون تصادم المصالح نادرا ، وتكون فرص عدم التجانس قليلة .

والناس الذين لم تقوض قوة ابداعهم الرعاية الحكومية التى تشبه رعاية الجدة لحفدتها ، ولم يعطل تدخل الحكومة مصالحهم، سيتطورون بحرية ، وبالتطور الحر الكامل ستنمو العاطفة الاجتماعية الى حد لم يحلم به من قبل . ان المنافسة هى التى تنشىء العداوة ، ولذلك ، فبالغاء المنافسة ستنمو صداقة الناس الطبيعية وتتعمق ، حتى يروا فى كل جماعة من الغير مجتمعا صديقا يحتاج الى تعاونهم ويرحب به ويدعو اليه ، بدلا من أن يروا فيه منافسا يجب أن يخشوه أو عدوا يجب أن يتغلبوا عليه .

ويقوم الدليل ، اذن ، على أن تطبيق مبدأ الاتفاق الحر والعلاقة الحرة سينتج تجمعا حرا للمجتمع ، وأن التجمع الحر ، بمقارنته بالتجمع الصناعى الذى فرضته الحكومات على الناس الى ذلك الحين ، سيكون من التجانس والارضاء والكفاءة ،

بحيث لن يكون من السهل أن يضطرب حتى اذا ثارت المنازعات والخلافات وهو أمر قليل الاحتمال .

يقول فوريه « خذ الحصى وضعه فى صندوق ورجه ، فسينتظم فى شكل موزايكو لا تستطيع مطلقا أن تحصل عليه بتكليف شخص أن يصفّه صفا متجانسا » .

وما سبق هو تخطيط مختصر وبالضرورة غامض للنظرية الفوضوية للمجتمع . وهو غامض بالضرورة لأن النظرية ، رغم أن تخطيطها بسيط ، لا توجد الا كتخطيط فقط . ومن بساطتها ، التى تشاطر فيها الآراء المتطرفة كافة ، تستمد كثيرا من قبول مظهرها ، ولكن يخشى أن يكون هذا المظهر المقبول خدّاعا ، وقد نشأ الى حد كبير عن رفض ، أو عدم قدرة ، مؤيدى النظرية الفوضية على أن يملأوا تفاصيل هذا التخطيط الجذاب .

وسنذكر فى الفصل التالى بعض الملاحظات عن حكمة الفوضويين فى أن يروا الاستغناء كلية عن الدولة ، بكلا وصفيها كجهاز مركزى أو مستودع السلطة فى المجتمع .

# الفصل السادس

## مشكلات النظرية الاشتراكية

تثير الأشكال المتعددة للمذهب الاشتراكى التى جاء وصفها فى الفصول الثلاثة الأخيرة عددا من المسائل الهامة . وكثير من هذه المسائل يثير كثيرا من الجدل ، ومن المشكوك فيه أن يكون ثمة ما يمكن اقراره بالنسبة لها ولا يمكن انكاره بقدر مساو من العقل . وفى نفس الوقت لا يمكن أن يكون مسحنا كاملا دون اعتبار لبعض المسائل المتعلقة بالموضوع ، والتى لها أهمية خاصة فى الوقت الحاضر .

ويجب أن يكون اهتمامنا ، بالضرورة ، مختصرا ، وسنقتصر على ثلاث من المسائل الهامة . هذه المسائل هى (١) المسألة النفسية وهى هل توفر الاشتراكية للناس حافزا كافيا للقيام بعمل الدنيا ؛ (٢) مسألة الديموقراطية الوظيفية . (٣) أهلية الطرق المختلفة التى يدعو اليها الاشتراكيون التطوريون والاشتراكيون الثوريون للوصول الى مجتمع اشتراكى .

## (١) الحافز إلى العمل

ان مسألة هل من الممكن حمل الناس على ألا يعملوا الا لكسبهم الخاص تكمن ، كما رأينا ، فى جذر كل أشكال الاشتراكية ، وما لم يثبت افتراضهم بالنسبة لهذه المسألة ، فستنهار فى العمل كل أشكال الاشتراكية . ومعارضو الاشتراكية يزعمون بوجه عام أن الناس لا يعملون أو لا يحسنون العمل ، الا لأنفسهم فقط ، وأن اعتبارات الصالح الاجتماعى تترك الرجل العادى باردا . يتبع ذلك أن الحافز على أن يكون عمل الانسان خيرا من عمل جاره ، والحصول بذلك على نصيب أكبر من خيرات الدنيا ، هو الحافز الوحيد الذى تكفى قوته الدافعة لضمان الاحتفاظ بالمستوى الراهن للانتاج . ومن ثم فالأساس الوحيد الممكن للمجتمع هو أساس الكسب الخاص والمنافسة .

ولا يمكن — وتجربتنا بحالتها الراهنة — أن نقرر عن يقين صحة هذه الحجج . والاعتبارات التالية يمكن ، مع ذلك ، أن تقدم لبيان أنها ، على أى حال ، ليست مقنعة .

( أ ) ويبدو أن الافتراض الذى يكمن وراء موقف المعادين للاشتراكية هو أن الناس بالطبيعة يكرهون العمل . ومن الواضح أنه افتراض مشكوك فيه . حقيقة ان الناس يغذون تحاملا غير معقول ضد العمل فى الوقت الحاضر ، ولكن ذلك لأنهم يعانون

كثيرا من العمل الكئيب والعمل المرهق . فالرجل الذى يقضى ثمانى ساعات أو تسعا كل يوم فى تكرار رتيب لعملية يدوية تافهة يتصور بالطبيعة أن « طوبيا » مكان لا يعمل فيه شيئا ، ويزيد فى سرعة تلهفه على كسل « طوبيا » معرفته أن الغرض الأساسى من عمله الحالى هو كسب المال لشخص آخر . ومعظم الناس يقضون ثلثى حياتهم العملية فى الحصول على الوسائل التى تجعل الحياة ممكنة ، وثلثا واحدا للتمتع بما بقى من الحياة . وينتهى بهم الأمر فى هذه الظروف الى افتراض أنه حيث تقدم وسائل الحياة بلا مقابل ، يمكن ارضاء المطامح الانسانية ارضاء كافيا بالاستمتاع بها . ولكن هذا الافتراض خاطىء . فمعظم الناس يحبون العمل ، وان كانوا يحبونه برفق ، وسيكتشفون أن حياة مجرد المتعة مضايقة كاملة . قال شو ، « ان خير تعريف لجهنم أنها يوم عطلة دائم » ؛ ومن الحق أن أحسن وصفة للسعادة لمعظمنا ألا يكون لدينا الفراغ الكافى للتفكير فى مسألة هل نحن بائسون؟

وسلوك رجل الأعمال المتقاعد الذى ، يسعى الى الاستمتاع بمدخراته بعد أن كونها ، يثبت رأينا . فبعد أن قضى حياته كلها يعمل فى جمع المال ، يجد نفسه من الضيق بالفراغ غير المحدود بحيث يضطر الى العمل فى شىء آخر . لذلك فهو يدفع مبالغ كبيرة لميزة العمل فى هواية خطرة أو شاقة ، كتسلق الجبال ، واستكشاف الصحراء ، وسباق اليخوت ، التى لا يمكن حمل

غيره من الناس على مرافقته فيها الا بدفع أجور كبيرة . واذا فشل فى هذا ينتهى فى المعتاد بالعودة الى العمل والاستمرار فى جمع مال لا يريده ، يائسا من أن يجعل الحياة محتملة دون العمل الشاق الذى اعتاده .

وبعض الناس ، كالأفاقين والفنانين مثلا ، يكرهون العمل بالطبيعة ، ولكن مزاج الأفاق الذى لن يعمل شيئا ، أو الفنان الذى لن يقوم الا بالعمل الذى يحب حقيقة أن يعمله ، مزاج نادر . والمجهود طبيعى للناس ، واذا لم يستطيعوا أن يعملوا لأنفسهم ، فسيصرون على العمل من أجل شخص آخر .

وكما وضعها كروپتكين « ليس العمل هو ما تكره الطبيعة البشرية ، ولكنه العمل الزائد عن الحد .. العمل ، والجهد ضرورة وظيفية ، ضرورة صرف طاقة جسمية متراكمة ، ضرورة هى الصحة والحياة ذاتها » .

المطلوب ، اذن ، هو جعل العمل أكثر اختلافا فى الكيف ، وأقل ارهاقا فى الكم . واذا تم ذلك ، فهناك أمل معقول فى أن معظم الناس سيؤدونه .

ولكن ماذا عن العمل القذر ، والعمل الكئيب ، والعمل الخطر ؟ هل يقوم الناس بذلك العمل الا ليثروا أنفسهم ؟ يقودنا جواب هذا السؤال الى بحثنا الثانى .

(ب) سيكون فى الاستطاعة ، فى مجتمع قائم على مبدأ الخدمة

الاجتماعية لا على مبدأ الكسب الخاص أن يقلل الى حد كبير كمية العمل القذر غير السار . ويمكن تحقيق هذا الاقلال بتطبيق المعرفة العلمية على الصناعة . والعلم يطبق على الصناعة الآن ، ولكنه يطبق عندما يحقق ربحا . وغالبا ما لا يتحقق ربح عند استعمال آلات لتقوم بالعمل القذر الذى لا يحتاج الى مهارة ، لامكان الحصول على العمل الذى لا يحتاج الى مهارة بطريقة أرخص . وهكذا ما زال الرجال يستخدمون فى ظروف غير صحية بشكل مفزع فى مستوقدات البواخر لتغذية الأفران ، لمجرد أن انشاء آلة لتغذية الأفران سيقلل أرباح الشركة . ولنستشهد بكروپتكين مرة أخرى « اذا كان لا يزال يوجد عمل كريه فى ذاته ، فذلك لأن رجال العلم عندنا لم يهتموا قط بالتفكير فى جعله أقل كراهية ، لقد كانوا يعرفون دائما أن هناك كثيرا من الرجال الجياع يقومون به مقابل بنسات قليلة فى اليوم » . ولو أجريت الصناعة لصالح المجتمع فى مجموعة ، وبذلت العناية الواجبة لراحة عمال الصناعة بوصفهم هم أنفسهم أعضاء فى المجتمع ، فستخصص كل ينابيع العلم لغرض ازالة كل أنواع العمل القذر الكريه ، أو اختراع وسائل آلية لأدائها . ويمكن ضمان القيام بما عساه يبقى من مثل هذه الأعمال بتقديم مغريات خاصة ، اما نقدية واما خدمات اجتماعية ، للأشخاص الذين يرغبون فى القيام بها .

**(ج) دافع الخدمة الاجتماعية :**

الرأى الشائع هو أن دافع الخدمة الاجتماعية يترك الناس باردين . هذا الاعتقاد خاطىء . انه باللجوء الى دافع الخدمة الاجتماعية ، أو كما يكون عند الكلبى ، الرغبة فى الحصول على الثقة والشهرة التى تأتى الى أولئك الذين يخدمون رفاقهم ، يضمن المجتمع أداء أخطر أعماله وأصعبها . والمتطوع الذى يستجيب للنداء لقيادة المخاطرات لا يحركه للمجازفة بحياته الأمل فى الأجر الاضافى ، ولكن خليط من الدوافع يقترن فيها الدافع البطولى البحت بالرغبة فى انقاذ زملائه ، وربما بخيال وسام صليب فيكتوريا وراء ذلك .

ولا يجب أن ندع هذه الدوافع جانبا بوصفها دوافع الرجل الاستثنائى فى اللحظة الاستثنائية . ففى كل المجتمعات الصغيرة ، تعمل باستمرار الرغبة فى خدمة المجتمع والعمل من أجله وحسن العلاقة به ، وتكون عاملا من أقوى العوامل فى حياة الرجال . والطالب فى المدرسة العامة حين يلعب لمعهده ، والقس وهو يدبر ويجترىء من أجل نظامه الدينى ، يعطى كلاهما تعبيرا عن هذه الرغبة . ولكن الرغبة ليست قطعة من آلة أوتوماتيكية يُعتمد عليها دائما ؛ يجب أن تشجع وأن تبقى حية باعتراف المجتمع بها ، لكى تعمل عملا مؤثرا . وهى لا تنال فى الوقت الحاضر هذا

التشجيع . وأجهزة الدعاية الرئيسية التى يمكن الوصول خلالها الى أذهان الناس ، يملكها ويديرها أولئك الذين ترتبط مصالحهم باستمرار بنظام المنافسة الحالى . ولذلك تطرى فضائل جرأة العمل والمهارة ، أو بعبارة أخرى ، القدرة على أن يبز الشخص جاره ويفيد على حسابه ، وعلى العكس تتجاهل أو حتى تحتقر الفضائل الاجتماعية ، وهى التعاون واخضاع النفس لمصالح المجموع ، وذلك باستثناء وقت الحرب حين يكون النظام الرأسمالى مهددا من الخارج ويقف فى حاجة الى هذه الفضائل .

وما هو صحيح بالنسبة للمؤثرات التى تصل الى العقول البالغة ، يكون أكثر صحة بالنسبة للصبية . وكثير ما يقوله التعليم عن الوطنية ، حيث يفيد الفرد الوطن الذى يحدث أن ينتمى اليه باقصاء مواطنى البلاد الأخرى ، ولكن ما لديه ليقوله عن الخدمة الاجتماعية قليل ، حيث يمنح الفرد المصلحة باقصاء مكاسبه الخاصة . انه يعلم أنه يحارب من أجل بلد ، ولكن يعمل من أجل نفسه . ونتيجة لذلك يرسخ فى الذهن المراهق دون وعى الاعتقاد بأن الغرض الوحيد من العمل هو الحصول على المال لنفسه ولعائلته ، وأن العمل للمجموع هو غباء البلهاء من أمثال دون كيشوت .

ولكن تغييرا فى مقياس القيم التى تقرر الرأى العام ليس خارج

حدود الامكان . ويتكون الرأى العام أساسا من عاملين ، التعليم والصحافة . وبالتغيير فى روح التعليم وفى المؤثرات التى تدير الصحافة يصبح من الممكن تغيير اتجاه تيار الرأى فى اتجاه تقدير المجهود الاجتماعى بالمقابلة لتأكيد النفس الفردى . ويمكن اعطاء أثر عملى لمثل هـذا التغيير بمنح أرفع مراتب الشرف ، وأثمن الجوائز التى تقدمها الدولة ، لا لأولئك الذين أثروا أنفسهم على حساب المجتمع ، ولكن لأولئك الذين شاركوا بنصيب أكبر فى اسعاد الآخرين وتقدمهم ، دون أن يسعوا لترقية أنفسهم .

على أنه يجب الاعتراف بأن دافع الخدمة الاجتماعية ، الذى يأمل الاشتراكيون فى تطويره بهذه الوسائل ، يعمل بصورة مؤثرة فى المجتمعات الصغيرة فقط ؛ ويثير هذا الاعتبار مسألة سـنعود اليها تحت عنوان الديموقراطية الوظيفية .

**(د) أجرة العمل فى ظل الاشتراكية :**

ان الحجة القائلة أن تحت الاشتراكية سينتشر الكسل ويقل الانتاج ، تصبح فى غير محلهـا عندما نتذكر أن معظـم أشكال الاشتراكية تصرّ على حصة معينة من العمل من كل فرد . ونظرية الاشتراكيين الجماعيين ، على العموم ، هى أن العمل وحده يعطى الحق فى الاستمتاع بانتاج العمل ، وأحد اتهاماتهم الهامة ضد النظام الحالى هو أن كثيرا من الناس يتمتعون بثروة كانت نتيجة

عمل غيرهم . « أن تستهلك دون أن تنتج » يعتبر فى نظر الجماعيين أكبر الخطايا الاجتماعية ، ولذلك ، فبعيد عن الاحتمال ، مع استثناءات معينة لصالح الطاعنين فى السن والعجزة ، أن يكون الأشتراكيون على استعداد لتقديم ضرورات الحياة الى أولئك الذين يظلون برغبتهم عاطلين ، مع وجود عمل يؤدى . وليس ثمة سبب لافتراض أن الطوائف المهنية للمنتجين المتصورة فى ظل نظام اشتراكية الطوائف المهنية ، سيكون رأيها مختلفا ، وفى حدود ما يتعلق بالشيوعية ، فقد كان العمل الاجبارى فى روسيا محل نقد عنيف من كتّاب أوروبا الغربية بوصفه ظالما . ان الفوضوية وحدها هى التى تقترح توزيع السلع العامة لكل من يطلبها دون فرض أى التزام بالعمل . والفوضويون يفترضون أنه ، فى مجتمع كالمجتمع الذى يدعون اليه ، سيقوم — عمليا — كل واحد بالعمل . ومن الممكن تماما أن تكون الحالة هكذا ، للأسباب التى سبق ذكرها فى الفقرة ( أ ) ، ويزيد هذا الامكان عندما يعيش النظام الاشتراكى مدة أطول ، وكلما تلاشى التحامل ، ضد العمل ، ذلك التحامل الناشىء عن النظام الاقتصادى التنافسى .

ومهما يكن من شىء فمن النزق افتراض أن المفهوم الفوضوى قابل للعمل لمدة طويلة جدا على أى حال ، والخطة الاشتراكية الجماعية وهى الاصرار على أن يقوم كل مواطن ببعض العمل ،

أكثر قابلية للعمل . وتتضمن هذه الخطة بالضرورة أنه يوجد فى المجتمع هيئة تستطيع آخر الأمر أن تستمد منه القوة ، والفوضوية، التى ترفض الدولة ، قد تجد نفسها — لذلك — فى مأزق حقيقى حول مسألة العمل .

والاعتراضات على الخطة الجماعية هى تلك التى تنطبق على أى شكل من أشكال الالزام . فيقال ان العمل يجب أن يؤدى قبل أن يكون للفرد الحق فى ضروريات الحياة . ولكن من الذى يحدد نوع العمل الذى يكون له حساب ؟ هل يعتبر رسم اللوحات التى لم يتهيأ لها العالم بعد ، أو كتابة المقالات المعادية للحكومة عملا ؟

ان آمن طريقة هى أن تترك مثل هذه المسائل لتحل ، لا بواسطة هيئة ادارية مركزية أو محلية ، وانما بواسطة الطائفة المهنية للمنتجين التى سينظم فيها كل مواطن فى دولة اشتراكية الطوائف المهنية ، أيا كان هذا المواطن . ومبدأ الديموقراطية الوظيفية يصر على أن مسائل العمل والأجر يجب أن تحلها هيئات وظيفية ، وهذا المبدأ هو ما يجب أن نبحثه باختصار الآن .

### (٢) الديموقراطية الوظيفية

يجرى الاصرار على أهمية التفويض كالحبل خلال كل النظريات المختلفة التى كنا نبحثها . ومهما اختلف النقابيون ،

واشتراكيو الطوائف المهنية ، والفوضويون على المسائل الأخرى فهم متفقون فى هذا . ومفهوم الاشتراكية القديم بوصفها مذهبا سيحل القواعد غير المحدودة للدولة محل الاتفاقات الخاصة الموجودة لم يعد صحيحا . ولم يعد الجماعيون يحتفظون بمبدأ الدولة الموجودة فى كل مكان الشاملة لكل شىء ، بجيشها من المستخدمين المدنيين والمفتشين الموجودين فى كل مكان — اذا كانوا قد احتفظوا به على الاطلاق فى شىء كالشكل النهائى الذى ينسب اليهم — حتى أن اشتراكيى الطوائف المهنية وان اختلفوا معهم فى هذا الموضوع بالذات ، فالمرجح أنهم قد يصلون الآن فى العمل الى المدى الذى يصل اليه اشتراكيو الطوائف المهنية تقريبا فى اعترافهم بأهمية التفويض ، وبممارسة الأشراف بواسطة هيئات محلية ووظيفية بالمقابلة للهيئات القومية والمركزية .

يوجد الآن نفور عام من الحكومة المركزية بما هو ملحق بها من الادارة المكتبية المحكمة ، التى وجدنا فرصة الاشارة اليها فى الفصل الأول عند بحث النظرية الفلسفية للدولة . والرجال ، كما لاحظنا ، ينتمون الى عدد متزايد من الجمعيات الاختيارية التى تكوّن لأغراض مختلفة ، تمتد مباشرة عبر حدود الدولة القومية ، وتغتصب تدريجا عددا متزايدا من وظائفها ، كما اغتصبت فعلا القدر الأكبر من مصالح مواطنيها . ولا شك أن كروپتكين حين

يتحدث عن المفهوم الفوضوى للمجتمع باعتباره مستمدا من تحليل الميول الموجودة فى المجتمع الراهن ، كان يشير الى نمو الجمعيات التى من هذا النوع . بينما تبقى أهمية هذه الجمعيات للنظرية السياسية غامضة فى بعض النواحى ، فان هذا القدر على الأقل ، يبدو واضحا ، وهو أن نضارة العلاقة الانسانية وحيويتها ، وقدرتها على اثارة الفرد الى غاية نمو شخصيته ، قد فقدتها الدولة بعد أن كانت تملكها من قبل ، وأصبحت صفات لهيئات أخرى أصغر فى الحجم ومختلفة فى الطابع .

وما كان يعنيه الاغريق عندما قالوا — وقولهم صحيح عن دولة المدينة الاغريقية — ان الرجل لا يمكنه أن يحقق وجود كل ما هو كائن فيه الا فى المجتمع ، لم يعد صحيحا عن المجتمع السياسى الذى نسميه الآن الدولة ، وأصبح صحيحا عن هيئات تمثل مجالا أضيق من المصالح ، ولكنها تمثلها بطريقة أكثر مباشرة.

ولمثل هذه الهيئات ينظر الاشتراكيون بازدياد لاستدعاء الحماسة للخدمة الاجتماعية التى تعتمد عليها بالضرورة الفاعلية العملية للاشتراكية .

وسبب هذا التغيير فى نظرة الاشتراكيين ، يمكن رؤيته أساسا فى حقيقة أن الدولة قد نمت الى حد كبير ، أى الى حد كبير ، لتمثل أو تعبر عن ارادات الأفراد الذين يكونونها . والقوى

التى تعمل فى المجتمع شديدة الاتساع ، وبناء الحكومة شديد التعقيد والأحكام ، والعوامل التى تحدد الحوادث شديدة التشابك صعبة التفسير ، حتى أن الناس ، أبعد ما يكونون عن حكمها ، لا يستطيعون حتى فهمها . والفرد يشعر بأنه عاجز ضعيف ازاء البناء الاجتماعى المعقد . وهو لا يستطيع التأثير فى مجرى الحوادث لا بوصفه عاملا فى « الارادة العامة » الخيالية ، ولا بوصفه ارادة فردية متميزة . ويبدو أن الذى يحدث فى الواقع، ليس نتيجة للارادة والمجهود الانسانى ، بقدر ما هو نتيجة العمل المشترك لقوى عمياء غير محكومة ، أصلها لا يمكن اكتشافه ، وغرضها ، ان كان لها غرض يحيط به الغموض . وفى مثل هذه الظروف يغرق رجال الفكر فى جمود سياسى ، واذا هم فكروا فى السياسة على الاطلاق ، انساقوا الى تفسير الظاهرة بما عرفتنا به روايات مستر هاردى ، الى تصور « قدر » أعمى لا شعور له ، يعترض الناس دون شر ، ويساعدهم دون عمد ، غير عابىء بسراء البشرية أو ضرائها . وهكذا ينتشر مذهب سياسى قدرى لا شعورى . ويشعر الناس بألا قوة لهم لتغيير العالم الذى يعيشون فيه ، وألا حساب لهم فى المجتمع ، وأن اراداتهم ورغباتهم لم تعد تهم . ويرجع كثير من عدم الثقة الجارى فى التجارب الاشتراكية الى هذا الشعور : ينبع عدم الثقة هذا من نظرة قدرية تؤمن ،

وهى تشك فى امكان تغيير بناء المجتمع ، بأن أى تغيير قد يتضمن مخاطرة يحسن عدم التعرض لها .

يتبع ذلك أنه اذا أريد لثقة الرجال فى العمل الاجتماعى أن يعاد انعاشها فلا بد من تمزيق الدولة وتوزيع وظائفها . يجب أن يهيأ للفرد امكان التحاقه بمجموعة من الهيئات الصغيرة التى تملك قوى تنفيذية تهتم بكل من الانتاج والادارة المحلية بوصفه عضوا يمكن أن يحس مرة أخرى بأن له حسابا من الناحية السياسية ، وبأن ارادته معتبرة ، وبأنه يعمل للمجتمع حقيقة . هذا هو ما يعنيه الفوضوى عندما يقول ان المجتمع يجب أن ينظم بترتيب هرمى من الهيئات الاختيارية ، يبدأ بالبسيط ويرتفع الى المركب .

يبدو ، اذن ، أن جهاز الحكومة يجب أن ينقص فى الدرجة : يجب أن يجعل قابلا للادارة بجعله محليا ، فالرجال حين يرون نتيجة مجهوداتهم أمامهم ، يمكن أن نجعلهم يدركون أنه حيثما يكون الحكم الذاتى حقيقة ، فان المجتمع يكون خاضعا لتأثير ارادتهم لأن المجتمع عبارة عنهم أنفسهم . ولعل مجتمعا مكونا على هذا النحو يستطيع أن يعتمد على نبع للخدمة الاجتماعية فى كل من الورشة ولجنة الورشة ، ذلك النبع الذى غاض ماؤه فى الدولة الكبرى المركزية .

وبالنسبة لمسألة هل يجد المجتمع الذى على هذا النسق من

الضرورى أن يحتفظ بشكل من أشكال السلطة المركزية يحمل بعض الشبه للدولة الموجودة ، يبدو أن من المرجح — للأسباب التى أعطيت فى الفصل الثالث — أن وجود مثل هذه الهيئة ستحتمه حقيقة أن ألوان نشاط الناس تؤثر فى غيرهم ممن لا يتصلون بهم اتصالا شخصيا مباشرا . ويبدو أن الأمر سيحتاج الى مثل هذه الهيئة المركزية لتنظيم مثل هذه الألوان من النشاط ، ولهـذا السبب ليس من المحتمل أن مجتمعا فوضويا سيحقق ، فى العمل ، التجانس الذى يفكر فيه .

## (٣) مسألة الوسيلة

مسألة الوسيلة مسألة صـعبة ، والبحث المناسب للمواضيع التى تتضمنها يقع خارج نطاق الكتاب الحالى . وعدم الصبر على الظروف الراهنة ، واليأس من بطء التحسن يولد عند كثير من الاشتراكيين نزقا يقودهم الى الظن بأن التخلص الكامل من المجتمع الكائن هو فقط الذى يقرب الأغراض التى يريدونها . والشيوعيون المحدثون ، كما رأينا ، يتبعون ماركس فى اعتبار أن لهذا التخلص ، بالضرورة ، طابع العنف وأنه سيؤدى الى فترة طويلة من الحرب الأهلية ، ويقوم المذهب النقابى « للاضراب العـام » على نفس الاعتقاد .

وقد تكون محلا للشك ، على أى حال ، مسألة هل كانت الوسائل التى يدعو اليها الاشتراكيون الثوريون من الغاء الرأسمالية ستنتج النتائج المتوقعة . ولا شك ، بالطبع ، أن الحالة هى أنه اذا كانت نظرية ماركس عن الحتمية التاريخية صحيحة ، فستقع الثورة حتما بمجرد أن تكون الظروف الاقتصادية ناضجة لحصولها ، ولذلك ، فمسألة هل كان الشيوعيون حكماء فى سعيهم لتأكيد أن ما يجب أن يكون سيكون تعتبر مسألة أخرى . وبالاختصار ، اذا صح القول بأن الأفكار تلعب دورا صغيرا أو لا تلعب دورا على الاطلاق فى تقرير الحوادث ، فمن غير المقبول أن نعتبر بعض الأفكار أفضل من غيرها .

ومن ناحية أخرى ، اذا كان موضوع الثورة ستقرره ، على المدى الطويل ، الارادة والجهد الانسانى ، فمن المناسب أن نفكر هل كان الأفضل أن تتحاش الثورة أم نسعى اليها .

والاعتبارات التالية تستحق الانتباه لصالح تحاشى الثورة .

( أ ) يصبح المجتمع خلال فترة الصراع العنيف فى بوتقة الصهر ، ومن الصعب ان لم يكن من المستحيل أن تتنبأ بالشكل الذى سيأخذه عندما يخرج منها . ومن المأمون ، على أى حال ، أن نفترض أنه سيختلف جوهريا عما يتوقعه له مؤسسو الثورة . ومن المرجح ، على الخصوص ، أن الحرب الطبقية ستضع فى موقف

القوة مجموعة من الأشخاص سيكونون من طراز يختلف كلية عن أولئك الذين عملوا من أجل الثورة فى أيام الرأسمالية . والاشتراكيون مخطئون فى ظنهم أن حكام دولة ما بعد الثورة سيشبهون الرجال الذين يدعون الآن الى تغييرات غير محبوبة بنزاهة صرفة . انهم سيكونون من الطراز الطموح المنفذ ، المتلهف للقوة والرفعة ، والحريص فوق كل شىء للبقاء فى مركزه . وبسبب وجود مثل هؤلاء الرجال ، وميلهم الى الحصول على القوة فى أوقات الصراع القومى والخطر ، يبدو أن من المستبعد أن ينبثق من الحرب الطبقية مجتمع كالذى يرغب فيه الفوضويون، ليس فيه حكام ، وقد تحرر فيه الرجال حقا لأول مرة . ويبدو ، اذن ، أن الثورة تتضمن مخاطرة سيفضل الحكماء عدم التعرض لها .

(ب) تنشىء التغييرات العنيفة ردود فعل عنيفة . وفى روسيا ، حيث كان مذهب الشيوعية الماركسية يقود الثورة دائما ، يظهر أنه بالرغم من أن الحزب الثورى لا يزال يحتفظ بالقوة ، فان المبادىء الأساسية التى وقفوا من أجلها قد تخلوا عنها فى العمل . ورأسمالية الدولة والملكية الخاصة للأرض ، وتملك الأموال البورجوازى والتجارة الخاصة هى الملامح الرئيسية للموقف فى روسيا اليوم ؛ ونتيجة لذلك فان بناء المجتمع الآن قليل العلاقة

بتعاليم ماركس كشأنه فى فترة ما قبل الثورة . وليس هنـاك ديكتاتورية پروليتاريا فى الوقت الحاضر ، وليس ثمة أمـل فى زوال الدولة ومجىء مجتمع حر فى المستقبل .

وفى هذه الظروف يبدو أن ثمة أسسا للاعتقاد بأن سياسة الاصلاح التدريجى التى ينـادى بها الاشتراكيون التدريجيون يحتمل أن تحقق تقدما أطول بقاء وان يكن أقل اثارة للعجب فى طابعه أكثر مما تحققه وسائل الثورة والحرب الطبقية .

## المحتوى

**مقدمة**..... ٣

**الفصل الأول:**

النظرية المثالية للدولة ..... ٧

**الفصل الثانى:**

الفردية الحديثة .....٢٩

**الفصل الثالث:**

الاشتراكية: مع إشارة خاصة إلى الجماعية.....٤٨

**الفصل الرابع:**

النقابية واشتراكية الطوائف المهنية.....٨١

**الفصل الخامس:**

الشيوعية والفوضوية ..... ١١٨

**الفصل السادس:**

مشكلات النظرية الاشتراكية..... ١٤٩

تكمن أهمية النظريات السياسية فى كونها تعمد إلى إيجاد علاقة أو رابط بين سبب ومسبب، ورغم أن النظرية السياسية تعد بمثابة عمل بنائى لكونها تبدأ بالمشاهدة الحسية للظواهر السياسية ثم تكشف عن القوانين التى تحكم هذه الظواهر فإنها لا تهدف، أو لا تستطيع فى معظم الأحيان، إحلال شىء ما محل ما يقابله فى الواقع السياسى.

يقدم هذا الكتاب أهم نواحى الفكر السياسى الحديث، وتكمن أهميته فى أن مؤلفه أ. م. جود يشرح النظريات المختلفة ويناقشها بطريقة تجعل فهمها لا يستلزم معرفة سابقة بالموضوع.

الغلاف... د. خالد سرور

www.gocp.gov.eg
www.qatrelnada.com.eg
www.althaqafahalgadidah.com.eg
www.odabaaelaqaleem.com